



جامعة سانت كليمنتس العالمية
العراق
قسم الاقتصاد العام

Mat No 15358

الازمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات

An Inquiry to the International Financial Crises, Reasons, Impact and Remedy

St Clements University

2011

1432

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	العنوان
أ	الآية القرآنية
ب	إقرار الخبير اللغوي
ج	إقرار المشرف
د	توصية المجلس الأكاديمي للجامعة
هـ	الإهداء
و	شكر و عرفان
ز - ط	ملخص البحث باللغة العربية
ك - ن	المحتويات
س	فهرست الجداول
2 - 1	المقدمة
6 - 3	منهجية الدراسة
3	أولاً : مشكلة الدراسة
3	ثانياً : أهمية الدراسة
4	ثالثاً : فرضية الدراسة
4	رابعاً : هدف الدراسة
6 - 5	خامساً : هيكلية الدراسة

الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول
62 - 7	التأصيل النظري والمفاهيمي للازمات المالية
22 - 8	المبحث الأول : خلفية عامة في الأزمات المالية ، مفهومها ، خصائصها ، أنواعها ، مراحلها الأساسية
40 - 23	المبحث الثاني : رؤية الفكر الاقتصادي للازمات المالية والنظريات المفسرة لها
62 - 41	المبحث الثالث : الطبيعة المركبة للازمات المالية المعاصرة وعواملها الرئيسية

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني
63 - 111	المأزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمات المالية
77 - 64	المبحث الأول : تحليل التطور التاريخي للمنظومة الرأسمالية
85 - 78	المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين العولمة والأزمات المالية
86 - 111	المبحث الثالث : تحليل أهم الأزمات المالية الدولية المعاصرة

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثالث
112 - 191	الأزمة المالية العالمية (2008)
115 - 136	المبحث الأول : جذور الأزمة ومظاهرها وأسبابها الرئيسية
115 - 134	أولاً : أسباب وجذور أزمة عام 2008
135 - 136	ثانياً : مظاهر الأزمة المالية العالمية 2008
137 - 151	المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية والمالية للأزمة العالمية
138 - 143	أولاً : أثر الازمات في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية
143 - 151	ثانياً : أثر الازمات المالية العالمية في بعض المؤشرات الاقتصادية العربية
152 - 191	المبحث الثالث : أثر الازمات المالية العالمية في اقتصاديات الدول العربية

- 152 157	أولاً : أثر الأزمات المالية العالمية في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
- 158 178	ثانياً : أثر الأزمات المالية العالمية في اقتصاديات ذات درجة الانفتاح المتوسط
- 179 191	ثالثاً : أثر الأزمات المالية العالمية في الاقتصاديات ذات درجة الانفتاح الواطنة

الصفحة	الموضوع
	الفصل الرابع
268 - 192	تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي والسياسات والإجراءات اللازمة لمواجهتها
209 - 193	المبحث الأول : أثر الأزمة المالية على نمو الاقتصاد العالمي
268 - 210	المبحث الثاني : السياسات اللازمة لمواجهة الأزمة المالية
213 - 210	أولاً : الرؤية العربية لمواجهة الأزمة العالمية
231 - 213	ثانياً : سياسات وإجراءات لجنة العشرين لمواجهة الأزمة المالية
253 - 231	ثالثاً : رؤية صندوق النقد الولي (المنظمات الدولية) في مواجهة الأزمة المالية
268 - 254	رابعاً : الرؤية الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية

الصفحة	الموضوع
	الاستنتاجات والتوصيات
269	أولاً : الاستنتاجات
277 - 270	ثانياً: التوصيات
281 - 278	مصادر البحث
	- المصادر باللغة العربية
282	- المصادر باللغة الانكليزية
A - D	مستخلص البحث باللغة الانكليزية

فهرست الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
127	تطور حجم المشتقات على الصعيد العالمي في نهاية ديسمبر من كل عام	1
145	التجارة الخارجية للدول العربية لعام 2006 نسبة مرتقبة	2
145	هيكل التجارة العربية / القيمة دولار	3
157	حجم التدفقات المالية الخليجية ونسبة الزيادة في هذه التدفقات لعام 2005	4
172	تقدر الاستثمارات الأجنبية بدول المغرب العربي للمدة 1998 ، 2005	5
181	تطور التجارة الخارجية وفائض الميزانية والاحتياطات الرسمية ف الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005 - 2007)	6
182	الاستثمارات الليبية في الخارج خلال للمدة (2005 - 2008)	7
183	المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا خلال المدة (2005 - 2007)	8
184	الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة (2005 - 2007)	9

190	مؤشرات البورصات الرئيسية في العالم (عند الأقفال) خلال المدة (2008/9 - 2008/12)	10
190	وضع ونسبة وفائض السيولة ، والقروض الممنوحة من المصارف التجارية في الاقتصاد الليبي بين عامي 2007 ، والرابع الثاني من العام 2008	11
191	تقدير وضع الميزانية العامة خلال العام 2008	12
191	تقدير وضع الميزانية العامة خلال العام 2008	13
203	مقارنة هيكل نسبة الاستدانة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2007 لبعض الدول الغربية	14
207	حجم الصرف لكل من الدول المتقدمة والنامية	15
208	النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لبعض مناطق الدول النامية مقارنة بين سنتي 2009/2008	16

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا
مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صَدَقَ اللَّهُ

العظيم

القرآن

الكريم (سورة المجادلة آية 11)

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة بـ " الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها" التي تقدمت بها الطالبة :
إيمان محمود عبد اللطيف .
قد جرى تقويمها لغوياً من قبلي وأنها مستوفية لمتطلبات اللغة .

ولأجله وقعت

:
:
: 2011 / / :

أشهد أن أعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ " الأزمة الاقتصادية
والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها "

التي تقدمت بها طالبة الدكتوراه
" إيمان محمود عبد اللطيف "

قد جرى بأشرافي في جامعة سانت كليمنتس وهي جزء من
متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اختصاص " الاقتصاد العام "

التوقيع :

أسم المشرف : د . حسين عجلان حسن

اللقب العلمي : أستاذ مساعد

أشارة إلى التوصية التي تقدم بها الأستاذ المشرف

((الأستاذ المساعد الدكتور حسين عجلان حسن))

أحيل هذه الأطروحة إلى لجنة المناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها .

الدكتور
نزار الربيعي
رئيس الجامعة / العراق

إلى وطني الغالي (العراق)

طموحاً وإشراقاً

وخدمة دائماً

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

عرفاناً بالجميل .. و وفاءً بالإخلاص أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى
أستاذي المشرف ، الأستاذ المساعد الدكتور حسين عجلان حسن الخزاعي على
الأطلاوحة وكان لأرائه ومناقشاته المتواصلة الأثر البالغ في تذليل الصعوبات في
انجاز البحث .. كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور محمد أبو جناح
والأستاذ الدكتور المرحوم رسول راضي حربي رئيس الجامعة لمساعدته المستمرة
في تذليل الصعوبات الإدارية والعلمية لمتطلبات أنجاز البحث .
كما أتقدم بالشكر إلى كل من مد يد العون والمساعدة في أنجاز هذه
الأطروحة.

وأن الله خير الشاكرين

المقدمة :

الأزمات الاقتصادية **Economic crisis** هي احد السمات الأساسية للنظام الرأسمالي وقد فسر كثير من الاقتصاديين ودافع هذه الأزمات ومبرراتها الأساس . وذهب الاقتصاديون يقترحون وصفات مختلفة تتراوح بين الحرية الاقتصادية التي يجب إن تمنح للأسواق والمؤسسات والدعوات المذهبية إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . لذلك استمر النظام الرأسمالي في تبني نموذج كينز الاقتصادي كوسيلة مهمة في معالجة أزماته الاقتصادية المتكررة منذ منتصف ثلاثينات القرن الماضي وحتى نهاية عقد التسعينات منه ومع إن أزمة الثلاثينات هي أزمة إنتاج وتلتها أزمات اقتصادية أخرى واليوم يعاني الاقتصاد العالمي من أزمة مالية ، بدأت في أقوى دول العالم اقتصاداً وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم انتقلت إلى الدول الأوروبية ثم إلى بقية دول العالم ، ومع إن الأزمة قد بدأت بشكل واضح في أيلول عام (2008) إلا إن بوادرها في الحقيقة كانت تتزايد يوماً بعد يوم منذ عام (2007) ولكن رسمياً بدأت في يوم 15 أيلول عام 2008 عندما أعلن بنك (ليمان برذر) وهو أكبر بنك استثماري في أمريكا عن إفلاسه ومطالبة حمايته من الدائنين في هذا التاريخ .

والحقيقة أن هذه الأزمة هي ليست جديدة بالنسبة للنظام الرأسمالي لكنها تعد الأصعب والأقوى من بين الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ويمكن القول أنها أزمة مركبة آذ لها تشابكات مع الأزمات التي شهدتها النظام الرأسمالي منذ سبعينات القرن الماضي (أزمة النظام النقدي الدولي ، أزمة الطاقة والوقود ، أزمة التضخم الركودي ، أزمة المديونية الخارجية الخ) وكلها أزمات هيكلية تكشف عن الطابع المتناقض البالغ العمق والتعقيد للنمو الاقتصادي الراهن للنظام الرأسمالي متمثلاً ذلك باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعاني اليوم من ظاهرة

(البطالة ، العجز التجاري ، العجز المتزايد في الموازنة العامة ، ارتفاع معدلات الفائدة ... الخ) .

أن نقطة انطلاق الأزمة المالية العالمية ، بدأت عندما انخفضت أسعار العقار بشكل حاد في النصف الأول من عام 2007 وتعثر المقترضون وامتناعهم عن السداد . فأدى ذلك إلى نقص حاد في السيولة المصرفية لدى البنوك فضلاً عن انتشار حالة اللايقين أفضت إلى زيادة طلب سحب الودائع من قبل المودعين بسبب التخوف من حدوث أزمة سيولة وفعلاً حدث ما كان متوقعاً ، إذ انتشرت الأزمة إلى أسواق المال والبورصة الأمريكية بصورة سريعة ، أما السبب الأخر في تفاقم الأزمة هو طريقة بيع الدين أو ما يسمى (بالت وريق) (securitization) من خلال مراحلها ، بصيغة سندات رهون عقارية بفوائد وبيعها في الأسواق المالية العالمية لذلك امتدت الأزمة إلى الأسواق المالية العالمية .

ثم جاءت خطط الإنقاذ وكانت عديدة ، في مقدمتها خطة الإنقاذ الأمريكية التي تضمنت أساسيات مهمة وهي (الإقراض ، التأمين ، الدمج) للبنوك والمؤسسات المتعثرة بهدف إنقاذ هذه المؤسسات وإنقاذ الاقتصاد والحيلولة دون انهيار القطاع المالي والمصرفي ومن ثم انهيار الاقتصاد الكلي ، وهذه الخطط قررتها العديد من الدول بهدف الحد من الأزمة وليس الحل النهائي لمعالجة الأزمة وأسبابها من خلال البحث عن الحقيقة وراء هذه الانهيارات وطريقة إدارة الاقتصاد والمنطلق الفكري الرأسمالي الذي يشكل المحور الأساس في النشاط الاقتصادي القائم على فلسفة أن الدولة (تحكم ولا تملك) أو على مبدأ (دعه يعمل ودعه يمر) فضلاً عن أن الاقتصاد الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة يقوم على مبدأ الخصخصة وحرية التجارة وتهميش دور الدولة .

:

: :

قاوم النظام الرأسمالي الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية والمهيمن على دول العالم أي أفكار تعارض توجهاته وتقديم نفسه كبديل وحيد . إلا أنه في السنوات الأخيرة فقد مصداقيته وراح يفتعل الحلول لأزمة سيوله خانقة لكن دون جدوى . وقد وقف العالم كله مندهشاً إزاء انهيارات مفزعة في أسواق المال والأسهم والسندات في اقتصاديات دول تتميز بكونها الأحسن والأفضل اقتصادياً ، وقد بدأت الانتقادات توجه إلى هذا النظام من دول النظام نفسه. ثم برزت ضمناً محاولات لإيجاد بديل له وبرزت تيارات واتجاهات فكرية أشد انتقاداً له ، لأنه لم يعد من المنطق ومع الضرورات التاريخية ترك مقدرات الشعوب تسير وفق تطورات فكر أثبتت السنين والتجارب التاريخية فشله .

: :

شهد عام 2008 تراجعاً حاداً في أسواق الاستثمار العالمية تبعته شحة في السيولة وتذبذب بأسعار النفط مما انعكس سلباً على ميزانيات الدول النفطية ، هذا البحث يكتسب أهمية من واقع دولي يؤثر سلباً على اقتصاديات أغلب دول العالم وبخاصة الدول النفطية .

: :

تنطلق فرضية الدراسة من حقيقة أن الأسواق المالية تمثل اقتصاداً غير حقيقياً لا يحقق أرباحاً من خلال إنتاج حقيقي بل يمثل اقتصاد يحقق الأرباح من خلال المضاربة ودرجة المخاطرة العالية مما يعرض بقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحقيقية إلى صدمة حقيقية تنعكس من خلال دخول الاقتصاد بدوره

الركود ولا تقتصر الآثار على اقتصاد بلد واحد بل تنتقل الآثار إلى اقتصاديات الدول الأخرى بحكم درجة التشابك والترابط والاندماج الدولي العالية التي فرضتها العولمة الاقتصادية .

: :

تتخذ أهداف الدراسة بالآتي النقاط التالية :-

1- تأتي أهمية الدراسة من خلال محاولتها لتشخيص أساسيات الأزمة المالية العالمية التي مرت بها اقتصاديات العالم عام 2008 وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية التي أفضت إلى ظهورها. إي تشخيص الدوافع الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية للأزمة .

2- وتأتي أهمية الدراسة أنياً من محاولة تحديد اثار الأزمة وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات دول العالم بما فيها اقتصاديات الدول العربية .

3 - وتظهر أهمية هذه الدراسة أيضاً من محاولة تحليل رؤية المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية في دول العالم المتخلفة هذه الأزمة وأثارها السلبية بما في ذلك الرؤية الإسلامية .

: :

تضمنت الأطروحة خمسة فصول أساس ، جاء الفصل الأول منها مختصاً بالتأصيل النظري ، والمفاهيمي للأزمات المالية وعولج هذا الموضوع بثلاث مباحث الأول ناقش الخلفية العامة للأزمات المالية كمفهوم وخصائص وأنواع أما المبحث الثاني حلل موقع الأزمة المالية في الفكر الاقتصادي ومناقشة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لها . في حين كان المبحث الثالث يناقش الطبيعة المركبة للأزمات المالية المعاصرة بأنواعها المختلفة . أما الفصل الثاني من الأطروحة فقد جاء بعنوان (المأزق الفكري للنظام الرأسمالي وعلاقته بالأزمات المالية) ولتحقيق هدف الفصل ، جاء المبحث الأول منه محلاً للتطور التاريخي للمنظومة الرأسمالية

والمبحث الثاني ناقش العلاقة الترابطية بين العولمة وخلق الأزمات المالية للنظام الرأسمالي في حين أختتم المبحث الأخير من هذا الفصل بتحليل أهم الأزمات الدولية المعاصرة .

وركزت الأطروحة في الفصل الثالث منها على الموضوع الرئيس للمبحث الأول وهو مناقشة وتحليل الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، لذلك أهتم المبحث الأول من هذا الفصل بمناقشة جذور الأزمة المالية ومظاهرها ومحاولة معرفة أسبابها الرئيسية (المباشرة وغير المباشرة) ، في حين جاء المبحث الثاني من هذا الفصل لمناقشة الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ثم على مستوى اقتصاديات الدول العربية وعلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ثم أثرها على اقتصاديات الدول ذات درجة الانفتاح المتوسط والدول ذات درجة الانفتاح المحدودة ثم جاء الفصل الرابع من الأطروحة مستوفياً بشيء من التحليل تداعيات الأزمات المالية على الاقتصاد العالمي وسبل معالجتها وذلك بمبحثين أساسيين الأول أختص بتحديد أثرها لازمات المالية على نمو الاقتصاد العالمي والثاني استعرض أهم السياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة الأزمات المالية على المستوى الدولي والمستوى العربي وكذلك على مستوى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي) وكذلك من خلال الرؤية الإسلامية في معالجة هذا الموضوع . ثم أختتم الأطروحة بالاستنتاجات والتوصيات .

ولا يفوتنا إن نذكر إن هذه الأطروحة تعد هي أول محاولة لدراسة موضوع الأزمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها الحقيقة في عام 2007 حيث بين هذه الفترات ظهرت مجموعة من الأبحاث والدراسات الخاصة بالملفات والمؤتمرات العلمية التي تأسست من المواضيع الخاصة بالأزمات المالية.

•
•

•

•
•

•

•
•

•

The Concept of Crisis

لقد تم استعمال مصطلح الأزمة (Crisis) في دراسات علم الاقتصاد وعلم الإدارة بشكل كبير ، وقد كان لهذه البحوث والدراسات الدور البارز في بناء التأطير والتأصيل المنهجي والعلمي والعملي لحقل جديد في الإدارة هو حقل إدارة الأزمات ، ولا يقدم الأدب الاقتصادي والإداري تعريفاً ومفهوماً واحداً متفقاً عليه ومقبولاً على نطاق واسع لمفهوم الأزمة . ويتمتع مصطلح الأزمة بدرجة عالية من الموضوعية High Subjective ، ويشترك هذا المصطلح معناه من طبيعة هيكل النظام الاقتصادي أو من طبيعة المنظمة وطبيعة الأفراد أو طبيعة البيئة التي تتعلق بها هذه الأزمة (1).

ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق من الكلمة اليونانية kriner وهي لحظة القرار (moment of Decision) إذ في التراجيدي الإغريقية القديمة ، إن الأزمات هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرار ، والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية إذ تكون الخيارات والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغييرات أساس وجوهية في المستقبل (2).

وتعرف الأزمة من الناحية الاقتصادية بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى (3).

ويعرفها الاقتصادي (يوجين فارجا) بأنها ظاهرة اقتصادية تعرف

نتائجها من خلال مظاهر انهيار أسواق البورصة وحدوث مضاربات نقدية

1- محمود مهنا ، إدارة الأزمات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 20 .
2 - عامر محمد ، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006 ، ص 31 .
3 - يوجين فارجا ، أزمة النظام الرأسمالي ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، بيروت ، 1975 ، ص 126 .

كبرى في أسواق المال ويصاحب هذه الظاهرة أيضاً بطالة كبيرة .⁽⁴⁾ كما عرفت الأزمة بأنها لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري والاقتصادي للوحدة الاقتصادية أو المنظمة مما يفضي ذلك إلى ظهور مشكلة (أو أزمة) تتطلب اتخاذ قرار إداري حاسم لحلها .⁽⁵⁾ ومن الناحية المالية تعرف الأزمة بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي⁽⁶⁾.

كما تعرف الأزمة بأنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ فهي لحظة حرجة وحاسمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية سيئة⁽⁷⁾، وتعرف في الفكر الإداري المعاصر بأنها نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوأ أو الأفضل ، فهي حالة من عدم الاستقرار يوشك أن يحدث فيها تغير حاسم يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها أو قد يؤدي هذا التغير إلى نتائج غير مرغوب فيها⁽⁸⁾ . وعرفها Filibegs احد رواد الفكر الإداري بأنها حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في منظمات الأعمال مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها مخرجاً سريعاً واهتماماً كبيراً لمواجهة هذا الخلل⁽⁹⁾.

وتعرف الأزمة بأنها موقف معقد ومتشابك يتضمن درجة عالية من السخونة ، وتتضارب ضمن هذا الموقف مجموعة من العناصر المتعارضة والمتناقضة بصورة عالية ، وتزداد درجة التعقيد والتضارب بتصاعد الأزمة وتفاعل صناعات القرار معها ومع تفاعلاتها ومع انعكاساتها المستقبلية ، في حين أن البعض

⁴ - يوجين فأرجا ، المصدر السابق ، ص 135 .

⁵ - عادل البزاز، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 1995 ، ص 175 .

⁶ - عادل البراز ، المصدر السابق ، ص 160 .

⁷ - محمد الحلواني، إدارة الأزمات في القطاع المالي ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، عام 2009 ، ص

5-Anderson . A , Crisis managment – easy to do badly , hard to do night ,2 strategic dgreetion Bard ford , vol , 23 ,No1 , p26 .

6-Filebes .p. Crisis lommuncication : lessons from 9/11 , Harvard Business Review , December ,p.103 .

الأخر يؤكد أن الأزمة هي موقف تحذيري يتضمن مجموعة من المخاطر أهمها مخاطر تصاعد شدة الموقف ، ومخاطر التعرض للرقابة الشديدة الخاصة من الحكومة ، أو من المؤسسات المالية أو الاقتصادية أو وسائل الإعلام ومخاطر تعريض سمعته لنظام الاقتصادي أو القطاع الاقتصادي المعني أو الوحدة الاقتصادية الايجابية والجيدة للخطر ، مما ينعكس من ثم بآثار سلبية على أهداف النتائج النهائية للنظام أو الوحدة الاقتصادية ، ومن جهة أخرى يرى شومان منذر أن الأزمة لا تشمل فقط المخاطر Risks والتهديدات Threats والصراع Conflict والحوادث Accidents وعدم الاستقرار Instability بل أن الأزمة تشمل أيضا الفرص Opportunities ، ولذلك فـأن الأزمة هي حالة من عدم الاستقرار التي تنبئ بحدوث تغيرات جوهرية وحاسمة وقريبة قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها أو قد تكون نتائجها مرغوب فيها بدرجة كبيرة (10).

يستخلص الباحث من المفاهيم السابقة للأزمة ، بأن الأزمة هي : الأحداث المفاجئة التي تفضي إلى اضطراب التوازنات الاقتصادية في عمل المنظومة الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى تأثير سلبي كلي أو جزئي على مجمل المتغيرات الاقتصادية والمالية، لا بل وحتى الاجتماعية منها بما يستلزم إلى إحداث تغيرات سريعة وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لإعادة التوازن .

The Elements Of Crisis (11) :

وهذه العناصر هي :-

1. عنصر المفاجأة : إذ أن الأزمة تنشأ وتنفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضاً .
2. عنصر التهديد : تتضمن الأزمة تهديداً للأهداف والمصالح في الحاضر .

¹⁰ - شومان منذر ، الأعلام والأزمات ، مدخل نظري وممارسات عملية ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 ، 117 .

¹¹ - يوسف أحمد أبو فارة ، إدارة الأزمات / مدخل متكامل ، دار الإثراء ، 2009 ، ص 19 - 26 .

3. عنصر الوقت : أن الوقت المتاح أمام صناع القرار يكون وقتاً ضيقاً ومحددأ

: :

هناك مجموعة من العوامل التي تعيق الاكتشاف المبكر للأزمة وتحول دون إصدار إنذارات مبكرة تنبئ بقرب وقوع أزمة ما ، وأهم هذه العوامل ما يأتي :- (12)

1. عدم قدرة الكيان الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية على الاستجابة المناسبة والفاعلية وفي الوقت المناسب للأخطار المحيطة والمحتملة ومنها (الأزمات)

2. وجود صورة خاطئة وقناعة غير سليمة لدى أفراد النشاط الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بخصوص قدرات هذا النشاط أو الوحدة ومناعتها ضد الأزمات ، إذ أن هذا الواقع يؤدي إلى عدم الاهتمام الكافي بما يحيط بالنشاط أو المؤسسة الاقتصادية من مخاطر وأزمات ، وهذا يؤدي إلى وقوع ذلك النشاط في الأزمات قبل أن ترصد أية إشارة أو إنذارات مبكرة خاصة بهذه الأزمة .

Characteristics of Crisis :

هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الأزمة منها:- (13)

12 - يوسف أحمد أبو فارة، المصدر السابق ، ص 26 .

13 - يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات ، مدخل متكامل ، الإثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 27 -

1. وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة ، بما يعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار ومن ثم عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفاعلة .
2. الأزمة تؤدي إلى أحداث مفاجئة كبرى وعنيفة عند وقوعها ، وتجذب انتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة سواء كان ذلك على مستوى القطاع الاقتصادي أم الوحدة الاقتصادية ومديريها والعاملين فيها وموردين لها وزبائنها وجميع أفراد المجتمع .
3. تنقسم الأزمة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل في العناصر والمسببات ، ودرجة عالية من التشابك والتناقض بين أصحاب المصالح (المعنيين) (Stakeholders) وهذه تؤدي إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات القائمة وإلى حدوث علاقات جديدة .
4. وجود حالة من الرعب والخوف في الاقتصاد والمجتمع ، وهذا ناجم عن عدم القدرة على تقدير ما يحمله المستقبل للنشاط الاقتصادي وحركة أفراد المجتمع ، إذ أن هناك احتمالات وتوقعات سلبية كثيرة قد تعصف بها مستقبلاً .
5. وجود حالة من الشعور بالجدية والعنف وعدم قدرة صناع القرار على التعاطي مع الأزمة والتعامل معها ، وعدم تأكدهم من جدوى ما يبذل من جهود في مواجهة هذه الأزمة وهناك بعض صناع القرار قد يلجأ إلى التضليل من أجل التغطية على عجزهم وفشلهم في مواجهة الأزمة .
6. نظراً لانعدام حالة التوازن لدى صناع القرار (نتيجة لوقوع الأزمة) فإنهم قد يصبحون تحت سيطرة الآخرين من المتخصصين ومن غير المتخصصين وهذا يقود إلى ارتباك واضح في اتخاذ القرارات .
7. ظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة وتؤيد كل ما يقود إلى تفاقمها ، ومن أهم هذه القوى أصحاب المصالح المعطلة أو المؤجلة وأصحاب مشكلات سابقة لم تعالج مشكلاتهم المالية والاقتصادية بصورة جوهرية ، إلا من خلال الأزمة ونتائجها ، ويؤدي ظهور هذه القوى إلى دعم شدة وعنفوان الأزمة ، وتزداد

المطالبات بضرورة إحداث تغييرات إدارية جوهرية في القطاع الاقتصادي المعني بالأزمة أو نشاط الوحدة الاقتصادية .

8. تتعرض مصالح بعض منظمات الأعمال والقطاعات الاقتصادية في ظل الأزمة إلى التهديد والى ضغوط كبرى من جانب إطراف متعددة ، وهذه التهديدات والضغوط تلحق الأذى والضرر بأهداف هذه المؤسسات والمنظمات وأدائها واستقرارها ومعدلات نموها .

ونذكر هنا انه ليس بالضرورة أن تعصف الأزمات بالنظام الاقتصادي على المستوى الكلي أو الجزئي بصورة فردية أي أن تحدث أزمة واحدة فقط في نفس الوقت ، ففي كثير من الأحيان قد يتعرض الاقتصاد على المستوى الكلي إلى أكثر من أزمة واحدة وهذا ما يطلق عليه تزامن الأزمات ، وهناك شواهد كثيرة في التاريخ الاقتصادي على الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الدولي ، مثل أزمة البطالة التي تزامنت مع أزمة التضخم العالمي ، وقد يكون تزامن الأزمات مترابطاً وقد يكون غير مترابط مثل الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في ثمانينات القرن الماضي والتي تزامنت معها أزمة المديونية العالمية ، فالأزمات المترابطة هي التي تحدث بسبب الصلة الوثيقة للعناصر والأحداث وتفاعلها مع بعضها البعض ، أما الأزمات غير المترابطة فهي حالة قد تحدث في المنظمة أو الوحدة الاقتصادية تنجم عن وقوع أزميتين أو أكثر في نفس الوقت لأسباب مختلفة غير متصلة ببعضها البعض (14) .

ومن جانب آخر هناك التداخل الواضح بين الأزمات ، وهناك دورة للازمات سوى على مستوى منظومة الاقتصاد الكلي أم على مستوى منظومة الاقتصاد الجزئي ، ويصعب التحديد الدقيق لكل نقطة تنتهي عندها أزمة ما وتبدأ أزمة أخرى ، وحتى تنجح الدولة في مواجهة تزامن الأزمات وإدارتها فان عليها أن تقوم بتحليلات

1-Pearson , Christine , and Mitroff , Ian , "Frome Crisis pronet crisis prepared ,A Frawwork for Grisis mangment " Exective , vol .7,no,1 ; pp.48-50.

وتنبؤات Forecasting مسبقة وتفسيرات وثيقة ومتعمقة لمعرفة الأزمة الحقيقية والجوهرية من بين مجموعة الأزمات التي قد تعصف بالاقتصاد أو في النشاط الاقتصادي في وقت واحد ، إذ أن التحديد والتشخيص الدقيق لهذه الأزمة يساعد الدولة وأجهزتها الاقتصادية والمالية المعنية في إدارة هذه الأزمة الجوهرية والحقيقة والأزمات المترامنة الأخرى بدرجة أكبر من الفاعلية والنجاح .

: :

هناك مجموعة من المفاهيم التي ترتبط بصورة أو بأخرى بمفهوم الأزمة،
واهم هذه المفاهيم ما يأتي:- (15)

1. الكارثة :-

الكارثة هي حادثة كبرى مدمرة وقعت بصورة فعلية وينجم عنها أضرار فادحة وخسائر كبرى في الممتلكات والأرواح (في الجوانب المادية وفي الجوانب المعنوية) ، وقد تكون هذه الكارثة طبيعية ناجمة عن فعل الطبيعة (مثل الزلزال والبراكين والعواصف والسيول) وقد تكون فنية يتسبب فيها الإنسان بصورة غير عمدية أو عمدية وتتطلب مواجهة الكارثة معونات على مستوى الدولة وربما تتطلب معونات دولية ، ومن هنا فأن مفهوم الكارثة يختلف عن مفهوم الأزمة إذ ينجم عنها الكثير من الجوانب الايجابية من أهمها حشد طاقات الموارد البشرية وتوحيد الجهود وتعبئة المشاعر من اجل التغلب على نتائج الكارثة .

2. القوة القاهرة :-

القوة القاهرة هي حالة تنشأ غالباً في الوحدات الاقتصادية على مستوى منظمات الأعمال تقود إلى الإخفاق الكبير في المنظمة وتمنعها من السلوك والتصرف تجاه هذه الحالة ، والقوة القاهرة هي ظرف يصعب التنبؤ به ويصعب التحكم فيه وتؤدي في اغلب الأحيان إلى منع الموظف أو المدير من تنفيذ مهامه

المحددة المتفق عليها مسبقاً ، من جانب آخر ، فإن الأزمة تختلف عن القوة القاهرة كون الأزمة ليست ذات طبيعة تعاقدية (كما هو الحال في القوة القاهرة التي تحول دون تنفيذ مهام أو أنشطة محددة تم التعاقد على تنفيذها مسبقاً) .

3. الصدمة Shock :-

تعبر الصدمة عن موقف حاد ينجم عن حادث غير متوقع ، وتؤدي إلى شعور فجائي بالخداع والغدر ، وشعور بالإساءة غير المتوقعة ، وتؤدي الصدمة إلى تتابع الأحداث بصورة تعزز شعوراً مركباً من الخوف والدهشة والذهول والعجز وغير ذلك ، ويمكن القول أن الصدمة هي احد الأعراض الأساس الناجمة عن وقوع الأزمة ، وهي تحدث عندما تنفجر الأزمة بصورة فجائية سريعة دون إنذار أو تمهيد ، علماً أن الإحساس بالصدمة يكون إحساساً سريعاً وطارئاً يختفي ويزول بسرعة ، وبعد أن يتم إدراك الصدمة وامتصاصها يدرك صناع القرار أن هناك أزمة ، وبسبب انتشار الصدمات بصورة كبرى في اقتصاديات البلدان النامية على مختلف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية برز ما يسمى بإدارة الصدمات ، وهذا المفهوم (إدارة الصدمات) Shocks management يختلف عن مفهوم إدارة الأزمات (Crisis management) وإدارة الصدمات هي تلك الإدارة التي تركز على شكل الصدمة وعلى إطارها وغلافها الخارجي ، وتهتم إدارة الأزمات بجوهر الأزمة وعلاجها والتعاطي معها وإدارتها ، وهي أسلوب إداري حديث يعبر عن كيفية تعامل الدولة مع الصدمات ، واهم الأدوات الفاعلة لهذه الإدارة هو أسلوب الامتصاص Absorption ويكون ذلك من خلال بناء حاجز وقائي إسفنجي للاقتصاد أو الوحدة الاقتصادية وتكون مهمة هذا الحاجز امتصاص الصدمات ، والانتقال بالاقتصاد بعد ذلك من مرحلة امتصاص الصدمة إلى مرحلة التعاطي مع هذه الصدمة واستيعابها وتحليلها والتعرف على جوانبها المختلفة ومن ثم التغلب عليها وعلى نتائجها وأثارها

السلبية وتحويل التهديدات إلى فرصة حقيقة تنعكس النتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني (16).

4. المشكلة :- (17)

المشكلة هي باعث رئيس يؤدي إلى إحداث حالة تستوجب البحث والتحليل والتفسير ، وهذه الحالة تكون في الأغلب حالة غير مرغوب فيها ، ومن جانب آخر ، فقد تكون المشكلة سبباً في وقوع الأزمة التي تعاني منها الدولة على مستوى الاقتصاد المحلي أو الوحدة الاقتصادية ، ولذلك فإنه يمكن القول أن كل أزمة ناجمة عن وجود مشكلة ولكن ليس كل مشكلة تؤدي إلى أزمة ، والأزمات في حقيقة الأمر مشكلات جوهرية وقوية وحادة يتم الشعور تجاهها بالانفعال والضغط الكبرى ، واستمرار هذه المشكلات يهدد الكيان الاقتصادي ويقضي على أهداف الوحدة الاقتصادية ورسالتها ورؤيتها.

وهناك بعض الباحثين يميزون بين المشكلة والأزمة باعتماد معيار الزمن ، ووفقاً لوجهة نظرهم فإن :

❖ الأزمة : حالة (ظرف أو موقف) لا يمكن الشخص من احتمالها لأكثر من مدة زمنية معينة .

❖ المشكلة : هي الحالة التي يمكن الشخص من احتمالها لأكثر من مرة واحدة وقد يتصدى إلى معالجتها حتى وان حدثت مشكلة أخرى .

5. الصراع :

أن الصراع هو من أكثر المفاهيم قرباً لمفهوم الأزمة ، فكثير من الأزمات يكون جوهرها صراع بين طرفين في المنظمة ، أو بين المنظمة كطرف ، وطرف خارج هذه المنظمة ، وتتجم الأزمات عن التعارض والتناقض بين هذين الطرفين ،

16 - زيدان معين، تقييم الأداء ومواجهة الأزمات ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 137 .
2- زيدان معين ،المصدر السابق ، ص 179 .

لكن الفرق الجوهرى بين الصراع والأزمة أن الصراع لا يكون بنفس التأثير ونفس حده وشدة الأزمة من جانب آخر ، يكون الصراع أكثر وضوحاً من حيث أهدافه واتجاهاته وأبعاده وأطرافه ، بينما تكون هذه العناصر غير محددة وغير معروفة بوضوح في الأزمة ، ويتسم الصراع بطبيعة شبه دائمة في منظمات الأعمال والوحدات الاقتصادية ، فهناك صراعات تتبدل وتتغير بين أطراف مختلفة وبين مستويات متعددة ، بينما تبدأ الأزمة وتنتهي بسرعة وتترك وتخلق وراءها مجموعة من النتائج (1)

: :

تشير أدبيات إدارة الأزمات إلى أن الأزمة تمر في عدة مراحل ، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين والكتاب في هذا الحقل على عدد هذه المراحل ، بل يتباينون في تقسيماتهم لمرحل تطور الأزمة ، وتتباين آراء الباحثين والكتاب في عدد ومسميات المراحل التي تمر بها الأزمة ، لكن هذا التباين هو تباين شكلي وليس اختلاف في المضامين الجوهرية للأزمة ، وهناك تقسيمات متعددة لمرحل الأزمة . ويرى عدنان أبو قحف ان المراحل التي تمر بها الأزمة هي :- (2)

1. مرحلة الميلاد .
2. مرحلة نمو (الاتساع) .
3. مرحلة النضوج .
4. مرحلة التقلص (الانحسار) .
5. مرحلة الاختفاء .

1. عدنان أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات ،دار الجامعة الجديدة،القاهرة، 2006 ، ص 135-137.

2. عدنان أبو قحف ، مصدر سابق،ص22.

أولاً : موقع الأزمة في الفكر الاقتصادي :

تشير الدلائل التاريخية أن الأزمات الاقتصادية Economic Crisis هي أحد السمات الأساس للنظام الرأسمالي ، وقد أبدى منذ زمن معين كثير من المفكرين والاقتصاديين أرائهم ووجهات نظرهم حول دوافع هذه الأزمات ومبرراتها الأساس ، إذ أكد البعض منهم أن الخلل الجوهرى لازمات النظام الرأسمالي هي سرعة دوران رأس المال ، فرأس المال الثابت يميل إلى الزيادة بسرعة أكبر من سرعة دوران رأس المال الجارى أو المتغير مما يؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الإنتاج ، وتحتاج عملية تكرار مستويات الإنتاج بمعدلات أعلى باستمرار إلى ضرورة زيادة حجم التراكم الرأسمالي بمعدلات أكبر تسمح بزيادة الطاقات الإنتاجية⁽¹⁸⁾. والحقيقة أن هذه الأفكار كانت أحد منطلقات المذهب التجارى والتي تزامنت مع بداية النهضة الاقتصادية عندما تولى التجاريين مسؤولية إدارة السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية وذلك في القرنين السابع والثامن عشر فقد تحقق في ظلهم الازدهار الاقتصادي في معظم الأقطار الأوربية ، حتى تلك التي عدت فيها السياسة التجارية فاشلة ، فقد كانت إجراءات التجاريين على وجه الخصوص مصدراً مهماً لتحقيق التراكم الرأسمالي في إنكلترا ونقطة انطلاق الثورة الصناعية كما كان سعيهم لتنمية الصادرات سبباً رئيساً في تطور الصناعة وكان لهذا المذهب تأثير كبير في الفكر الاقتصادي من جهة وعلى التطور الاقتصادي من جهة أخرى ، كما كان لاهتمامهم الشديد بدخول النقود المسكوكة من المعادن الثمينة الأثر من الحد من تقلبات الأسعار كما كان لهم الدور الأول في وضع نظريات النقود (النظرية المعدنية والنظرية الكمية للنقود وتحديد آلية عملها في معالجة الأزمات الاقتصادية وتشكيل آلية الأسعار) أضف إلى ذلك إن اهتمام التجاريين بتحقيق فائض في الميزان التجارى قادهم إلى الاهتمام بوضع إستراتيجية لتنمية القطاعات الرائدة في الاقتصاد لتحقيق فائض

¹⁸ - محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الإسكندرية ، 1986 ، ص 195 .

اقتصادي يضمن قوة الدولة وزيادة حجم التراكم الرأسمالي وكذلك تسخير باقي القطاعات في الاقتصاد القطاعات الرائدة لتتمكن من تحقيق أهدافها ، وحث التجاريين على تخفيض سعر الفائدة من اجل تشجيع الاستثمارات حيث انتقد أنصار المدرسة الكلاسيكية (نظرية الحرية الاقتصادية) انتقادا لاذعا على التجاريين وكانوا منذ القرن الثامن عشر يهاجمون تقييد التجارة الخارجية ونظام الحماية الذي كان متبعاً في كل الأقطار الأوربية بتأثير المذهب التجاري ، وقد حمل الليبراليون المذهب التجاري مسؤولية الوقوف حجر عثرة في طريق توسع التجارة الدولية وكذلك عرقلة تحقيق التوازن الاقتصادي وشهد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انتصار نظرية الحرية الاقتصادية وتراجع أفكار المذهب التجاري ، إن هذا الانتصار استمر لان الحرية الاقتصادية التي نادى بها الاقتصاديون (المدرسة التقليدية) ضرورية لخدمة الاقتصادات المتقدمة على حساب الاقتصادات الأقل تطوراً ومع هذا شهدت أوروبا والعالم المتقدم أزمات اقتصادية عاصفة أدت إلى إلحاق الكوارث بالمنتجين والمستهلكين على السواء مما قاد إلى إعادة النظر في مبدأ الحرية الاقتصادية ثم التراجع عن النظريات الليبرالية في التجارة الدولية وتؤكد للاقتصاديين عجز الحرية الاقتصادية في تحقيق التوازن الآلي في موازين المدفوعات كما اثبت التاريخ الاقتصادي المعاصر عدم صلاحية مبدأ الحرية الاقتصادية في العلاقات الدولية لخدمة النمو الاقتصادي ولاسيما الدول الأقل تطوراً .

وفي خضم هذه الأحداث برز إلى السطح جون مينا رد كنز اقتصادي انكليزي ، وهو مؤسس النظرية الكينزية التي عرضها في كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) عام 1936 ، وقد عارض كنز مفاهيم النظرية الكلاسيكية التي كان يؤمن بها ادم سميث والتي كانت من المسلمات في ذلك الوقت ، وجاء كنز بنظريته في خضم أحداث الكساد الكبير والأزمة الاقتصادية العالمية التي عجز الكلاسيك من إيجاد حل لها لتصبح طوق النجاة الذي كانت تبحث عنه الدول الغربية في ذلك الوقت العصيب ، وتتركز نظرية كنز على انه لا بد للدولة أن تتدخل في الاقتصاد من خلال السياسات المالية والنقدية للتحكم في الدورات الاقتصادية ، فالدولة تستطيع تنشيط

الاقتصاد وتنميته من خلال التحكم في الإنفاق الحكومي ومستوى الضرائب في المجتمع ، فتستطيع الدولة مثلاً إن تزيد من إنفاقها الحكومي وتخفيض الضرائب أو بهما معاً لتنشيط الاقتصاد وتقليل معدلات البطالة بما يؤدي ذلك إلى رفاهية المجتمع(1) . كما تستطيع الدولة من خلال السياسات النقدية الخاصة بالبنوك المركزية التحكم في مستوى عرض وطلب النقود في المجتمع فإذا أرادت الدولة تنشيط الاقتصاد فعليها خفض الفائدة لتساعد على زيادة الإقراض وتوفير السيولة في المجتمع بما تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي إما إذا أرادت كبح جماح الاقتصاد فعليها رفع معدلات الفائدة لتحجيم الإقراض وامتصاص السيولة من المجتمع ومن ثم يبدأ النمو بالانكماش والتراجع . وأستمر النظام الرأسمالي في تبني انموذج كينز الاقتصادي منذ منتصف ثلاثينات القرن الماضي وحتى نهاية عقد الستينات منه أي منذ حوالي أكثر من 70 عاماً ... ومع أن أزمة الثلاثينات هي اعقد أزمة اقتصادية مر بها العالم ، ولكن تلتها ازيمات اقتصادية اخرى مثل أزمة العالم ، ولكن تلتها ازيمات اقتصادية أخرى مثل أزمة عام 1974 / 1975 التي أعلنت عن مرحلة جديدة من مراحل تطور النظرية الرأسمالية ، وكذلك أزمة عام 1981 / 1983 إلي تعد اشد عنفاً من أزمة السبعينات ، وهكذا فان دورة الأعمال هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال فيما بين أزمتين ، وتتطلق من الأزمة إلى الركود إلى الانتعاش إلى الأزمة من جديد ، معبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي (19) .

لقد تدهورت معدلات النمو الاقتصادي من متوسط سنوي بلغ 6 % في ستينات القرن الماضي إلى متوسط سنوي يبلغ 2 % خلال الفترة 1973 - 1982 وانخفضت هذه المعدلات من متوسط سنوي بلغ 4.7 % فيما بين عامي 1965 ، 1973 لتصبح 3.1 % بين عامي 1971 ، 1975 ثم انخفض إلى 2.3 % للمدة من

1- محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، مصدر سابق ، ص 199 .
2 - إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات المتابعة في إطار الرأسمالية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، 1986 ، ص 87 - 88 .
3- فؤاد، مرسى، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ، الإسكندرية ، 1980 ، ص 180 - 182

1981 - 1985 ، ومع عودة حالة الانتعاش في عام 1984 فقد عاد معدل النمو الاقتصادي للانخفاض من جديد في عام 1985 وعام 1986 واستمرت معدلات التقلب والتغيرات الاقتصادية تتجه بشكل سريع في اغلب البلدان الرأسماليين.(3)

ولقد صاحب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية ولاسيما في بداية زيادة في معدلات التضخم Inflation وارتفاع كبير في نسب البطالة Unemployment وبلغت هذه المعدلات والنسب أبعادا خطيرة في مطالع الثمانينات وإذا كانت البلدان الرأسمالية المتقدمة قد نجحت في الحد من هذه المعدلات فانخفضت من 8.2 % كمتوسط للمدة 1976 - 1980 لتصل إلى 5.8 % كمتوسط المدة 1981 - 1985 ووصلت إلى 3.3 % في عام 1986 ، فان معدلات النمو الاقتصادي ظلت منخفضة (20).

واصطحبت هذه الأزمات كما هو متوقع بظالة بمعدلات عالية ، ففي منتصف عام 1975 كان هناك (15) مليون عامل عاطل في البلدان الصناعية المتقدمة وفي عام 1976 ازداد عددهم إلى 18.3 مليون عاطل وامتدت ظاهرة البطالة إلى فرنسا وإلى ألمانيا وارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة من 6 % في عام 1979 إلى 10.5 % في عام 1982 ، وبلغت أكثر من 10 % في دول أوروبا الغربية ، وكذلك فقد اصطحبت هذه الأزمات أيضا بتغيرات جوهرية في نمط حجم التبادل التجاري الدولي وظهرت محدودية استجابة التجارة الدولية للنمو في الإنتاج الدولي ، كذلك انخفض معدل نمو التجارة الدولية مقارنة بمعدلات نمو الإنتاج العالمي وانخفض معدل نمو التجارة الدولية خاصة في السلع الأولية ومنها النفط الخام ، وهكذا فان الأزمات الاقتصادية التي جاءت بعد الأزمة العالمية الكبرى والتي ظهرت معظمها في ستينات وسبعينات وثمانينات القرن الماضي صار أسلوب معالجتها يخلق نتائج سلبية ومشاكل بالغة التعقيد ليس فقط للبلدان الصناعية وإنما للبلدان

20- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، العدد الثالث ، 1980 ، ص 293 .

النامية أيضاً⁽²¹⁾. في ظل هذه الأزمات والتغيرات الاقتصادية التي مر بها العالم استمر كثير من الاقتصاديين يؤكد على ضرورة إعادة تطبيق أفكار كينز في معالجة الأزمات من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيه السياسات الاقتصادية بما يؤدي إلى سد النقص في الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج ، وهذا ما حدث فعلاً في كثير من دول العالم ، غير إن هذه الأفكار في الحقيقة لم يقتنع بها الكثير من الاقتصاديين ولهذا فقد واجهت الرفض والمعارضة من اغلب المفكرين الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي جوزيف شومبيتر عندما اصدر كتابه في عام 1942 (الرأسمالية والاشتراكية) حيث أدان فيه بعبارة قاطعة أفكار كينز ونظريته الاقتصادية وبين فيه أخطاء كينز وعيوبه الأكثر خطورة عندما أصر على ضرورة الجمع بين النظرية الاقتصادية والسياسة العملية⁽²²⁾.

لم يكن شومبيتر مثل كارل ماركس ثائراً على الرأسمالية يتمنى زوالها بل على العكس من ذلك كان يحب الرأسمالية ويتمنى معرفة أسباب ضعفها حتى يجنبها مصيرها المحتوم من الانهيار لكي تحل محلها الاشتراكية لذا فقد كان سائداً لديه انه إذا كانت الابتكارات هي الحافز الرئيس الذي يدفع عجلة الرأسمالية للدوران فان النهاية قد تأتي من استنفاد الابتكارات الممكنة وهكذا فإذا كان من المفروض وصول التحسينات التي يمكن إدخالها على طرق الإنتاج إلى حدودها القصوى ففي هذه الحالة لن يكون إمام المنظمين إي شي لعملة وهكذا فيكون من المتوقع إن تتقارب الأرباح ومعدلات الفائدة بل وتصل تدريجياً إلى الصفر وبذلك فسوف تتلاشى الطبقة البورجوازية التي تعيش على الأرباح والفائدة ، والنهاية التي يصل إليها شومبيتر هي إن الرأسمالية سوف تتلاشى وتزول وان سبب ذلك يكمن في قوة الرأسمالية نفسها كنظام إنتاجي يصل بعد مدة إلى غايته في العملية الإنتاجية ، لا يكون هناك أي دوافع للمنتمين والمنظمين بإنتاج المزيد من السلع ، وهكذا فكما كانت المقدمة مختلفة

2-W.Luchterhand . The main areas of conflict and Future developments , tendencies and monetary relation between developing Countries and Finanre Capital , opcit .

22 - سعد أحمد الخولي ، الأزمة الاقتصادية المعاصرة .. العودة إلى الحلول القديمة ، صحيفة عكاظ ، القاهرة ، 2008 ، ص 12 .

بين شومبيتر وماركس ، فان النهاية كانت مختلفة بينهما ، ففي حين يرى الأول إن انهيار الرأسمالية يكون بسبب قوتها ، نجد أن الثاني يرى إن هذا الانهيار يكون بسبب ضعفها وفشلها ، وهذا الموضوع يقودنا إلى تفسير الأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي في ظل النظريات الاقتصادية .

:

:

لقد اتسمت المدة المحددة ما بين 1945 - 1987 بتعدد الآراء والشروحات النظرية المفسرة للصدمات والأزمات الاقتصادية التي أصابت النظام الرأسمالي والتي تمثلت بنظرية دورة الأعمال ، والتفسيرات التي أكدت على انخفاض الأرباح ونظرية قصور الطلب الفعلي (Keynes) وآراء مدرسة اقتصاديات جانب العرض ، وآراء مدرسة التوقعات العقلانية ، وآراء المدرسة المؤسسية ، والنظرية النقدية التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان النقدي ، وسنبحث في هذا المحور آراء بعض هذه النظريات المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي ومنها :- (23)

❖ نظرية الاقتصادي (فريش R – Frisch) :-

ميز فريش بين دوافع وآليات انتشار الدورات أو الأزمات الاقتصادية ، إذ أكد أن الدوافع (الحوافز) تعد الأسباب الخارجية للأزمة ، أما آليات انتشار الأزمات فهي دائماً الأسباب الداخلية التي تزيد وتخفض من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية ، وأن الدوافع أو الحوافز المتمثلة بالأسباب الخارجية للأزمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي للمدة منذ الحرب العالمية الثانية وحد الآن هي معروفة .. أما آليات نشر وتعميق الأزمة الاقتصادية داخلياً ، تتمثل بأزمة الائتمان (التسليف) التي تلاحظ قبل كل ركود اقتصادي والمتجه مساراً مسرعاً لتفاقم الأزمة ، فتتميز كل مدة توسع بزيادة طلب الاعتمادات بشكل كبير والمخصصة لتمويل زيادة الاستهلاك

²³ - سعد فتحي أحمد، لأزمة الاقتصادية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .

والاستثمار ، والتي تتوسع مع توسع التوقعات التضخمية ، وهنا لا يتطابق عرض الائتمان مع الطلب عليه ، لتدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية فيصبح الائتمان (التسليف) مقنناً ويزداد سعر الفائدة وتبدأ ردة الفعل عند قطاع الأعمال والأفراد بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي ، ويضع قطاع الأعمال خطط جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الإنتاجي ، فيقل الطلب على العمالة وينخفض الخزين السلعي ومن ثم ينخفض الإنتاج فيظهر الركود ، وبذلك يقول Frisch أن انخفاض مدة التسليف هو الأداة الفعالة داخلياً لنشر الأزمة (24).

وهناك نظرية أخرى مفسرة لازمة النظام الرأسمالي هي نظرية تراجع معدلات الأرباح (معدل العائد) حيث بين بعض الاقتصاديين إن تراجع الأرباح كانت السبب الرئيس للزمات الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية للمدة 1945 - 1986 ، ويؤكدون إن تراجع معدلات الأرباح خلال هذه المدة الذي دفع إلى تحديد عامل الفاعلية للنظام الإنتاجي كان عامل أساس لحدوث الأزمة بينما الصدمات الخارجية (كارتفاع أسعار النفط الخام) مجرد شرارات لنشوب الأزمة ، إي نمط الإنتاج الرأسمالي قد أدى إلى تراجع معدلات الأرباح والصدمات الخارجية تعد عامل ثانوي مسرع لنشوب الأزمة ، وقد استند هؤلاء الاقتصاديون في إثبات صحة هذا التحليل ، بدراسة الحالة الاقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة خلال العقد السادس والسابع من القرن العشرين ، إذ تم تحديد ثلاث تصدعات أزمت أصابت تلك الاقتصاديات والتي تم تحديدها بدقة في النصف الثاني من العقد السادس في الولايات المتحدة ، وفي عام 1973 في معظم البلدان الغربية وفي عام 1979 في فرنسا ، وقد فسر كثير من الاقتصاديين أن تراجع أرباح الإنتاجية يعود للأسباب الآتية :- (25)

1. انفجار أزمة العمل في منتصف القرن العشرين وتغير سوق العمل النوعي مما تسبب بزيادة التكلفة الخيرية للنتاج .

24 - محمد عبد الفضيل، أزمة بورصة أم أزمة نظام ، مجلة المنار ، بيروت ، 1988 ، ص 95 .
25 - محمد عبد الفضيل ، أزمة بورصة أم أزمة نظام ، مصدر سبق ذكره ، ص 98 - 100 .

2. تدخل الدولة المتزايد والمتمثل بحصة النفقات العامة (نفقات الدولة ، السلطات المحلية ، الضمان الاجتماعي) إلى النتائج المحلي الإجمالي .
3. تزايد العمل غير المنتج بسبب انه غير مدفوع الأجر من الرأسمالي ومن ثم لا يولد قيمة مضافة للتراكم ولا يمكن أن يحقق أرباح .
4. تغير بنية ومواقع القطاعات الاقتصادية بين مدة وأخرى ، اذ تناقصت الأرباح في السنوات الأخيرة في قطاعي الصناعة والزراعة وبرز دور قطاع الخدمات بسبب ارتفاع نسبة عدد المنشغلين فيه مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

أما أنصار المدرسة الكينزية فقد فسروا أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في المدد الزمنية المختلفة هو يرجع إلى هبوط الطلب الكلي عن العرض الكلي ، وحددوا سبب ذلك ، بارتفاع أسعار النفط الخام في عام 1973 والتي تسببت بزيادة كلفة الإنتاج المتوقعة من قبل المنظمين ومن ثم الأرباح المتوقعة ، مما أدى إلى رفع سعر العرض الكلي لكل مستوى للاستخدام ، وبسبب بقاء منحنى الطلب الكلي على حالة ، لم تتوقع المشروعات زيادة في الإيرادات فيحدث الركود الاقتصادي إلى أن تنمو الإيرادات المتوقعة بسبب الاستثمارات الجديدة .⁽²⁶⁾

أما تحليل مدرسة اقتصاديات جانب العرض لازمات النظام الرأسمالي ، فإنها كانت ترى إن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تنطوي على آليات داخلية تعرضها لازمات إفراط الإنتاج بحكم إيمانهم الشديد بقانون J.B.say (العرض يخلق الطلب) وبناءً عليه توجد دائماً مساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وان عناصر الخلل التي تظهر بين العرض الكلي والطلب الكلي تنشأ من جراء التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات ، ويرى أنصار هذه المدرسة إن الثروة في الاقتصاد القومي هي دائماً تكفي لشراء المنتجات لذلك تكون القوة الشرائية والقوة الإنتاجية في حالة توازن دائم ولا يمكن إن يكون هناك فائض من السلع

²⁶ - فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 35 - 40 .

ناشئ عن عدم كفاية الطلب الكلي ، ومع الانتقادات التي وجهت إلى هذه المدرسة ، إلا أنهم ما زالوا يستندون على إن خير وسيلة لمحاربة أزمات الرأسمالية ، تكمن في زيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات .

أما المدرسة المؤسسية Institutional School التي تعد احد روافد الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر والناقد لواقع الرأسمالية ، تنطلق هذه المدرسة من دراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي في محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات والتنظيمات وعلاقتها ببعضها البعض ، وقد توصلوا من وراء ذلك إلى نتيجة معينة مفادها ، " إن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام ، مثل سياسات الإنفاق العام والسياسات النقدية والمالية ، لم تعد كافية لمواجهة مشكلات الرأسمالية وان ما يجب الاعتماد عليه في هذا الخصوص هو أدوات وسياسات أكثر فاعلية ، تتبناها الدولة ، وتقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الاجتماعي وبالذات جهاز الدولة والشركات المساهمة ... وهكذا يخلص الاقتصادي Calbraith الذي يعد احد مؤسسي هذه المدرسة إلى إن مشاكل النظام الرأسمالي وأزماته الاقتصادية ، هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ عنها من صراعات وهي ترجع في الأخير إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق ، لذلك فان تحقيق التوازن الاقتصادي والخروج من مأزق الركود الاقتصادي من وجهة نظر Calbraith يتطلب ذلك تطبيق نوع من التخطيط الاقتصادي للتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى وبين القطاع الحكومي خاصة في ضوء الشلل الذي أصاب فعاليات نظام السوق (1) .

أما النظرية النقود الحديثة التي جاء بها الاقتصادي فريدمان Freidman ، هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول ،

بأنه لم يحدث قط إن وقعت حادثة تغيرات فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون إن تصطبح معها تغيرات في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا وفي الاتجاه نفسه ، وان معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد ، وان حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد (2).

1. احمد زين الدين ، طبعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 41 .

2. احمد زين الدين ، مصدر سابق ، ص 42 .

❖ نظرية المغالاة أو الإفراط في الاستثمار :-

الاقتصادي السويدي Castel الذي يؤكد إن نهاية مرحلة الانتعاش وبداية مرحلة الانهيار تعودان إلى المغالاة في الاستثمار إلى درجة تزيد من عرض رأس المال ويرى (كاسل) إن قوى التطور الاقتصادي طالما إنها لا يمكن إن تأتي منتظمة فان عدم انتظامها سيؤديان إلى توسع كبير في المعدلات المعتدلة للنشاط الاقتصادي وتتمثل حالات التوسع الكبيرة في مدد من الرواج والانتعاش تنتهي دائما إلى حالة الكساد والانهيار ويعتقد كاسل إن استمرار التوسع الاقتصادي وثباته في مرحلة الانتعاش سيؤديان إلى اتجاه منحنى النشاط الاقتصادي نحو الارتداد إلى مرحلة خطيرة هي الأزمة التي تحدث مصحوبة بخسارة جسيمة وفقدان الثقة وإفلاس الكثير

من على حدوث الأزمة هو ارتفاع سعر الفائدة الذي يتسم بانخفاضه النسبي في بداية مرحلة التوسع

وكانت (النظرية النقدية) من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان بل إن الجميع تقريباً يتفقون على إن الجانب النقدي هو السبب المباشر في وقوع الأزمات الاقتصادية ... وان التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة ، اذ يلاحظ وابتداء من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الرابع عشر وحتى العقد الثالث من القرن العشرين ومفكرها ابتداء J.podin ، (1530 -1596) Fisher و J.lock ومن بعدهم الكلاسك المحدثين (فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد) إلا إنها أقرت بان التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار) الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد وعليه يفترض من وجهة نظر ريكاردو) إن يكون الإصدار النقدي خاضعاً لغطاء معدني يعادل 100 % من قيمة الإصدار من اجل الحد من الزيادة في عرض النقد. (1)

1. احمد زين الدين ، طبيعة الازمات الاقتصادية ودوافعها ، مصدر سابق ، ص 45 .

الذي لا يناسب المطلوب ومن المنتجات ومن ثم ظهر ما يعرف بـ(نظرية الأرصدة النقدية Cash balances theory) التي كانت امتداداً للتحليل الكلاسيكي وروادها أمثال مارشال إذ أكدت هذه النظرية إن التقلبات في مستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (الطلب وعرض النقود) وفيما بعد ظهرت (النظرية النقدية الكنزوية) كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسك وان بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفق ما تصدره البنوك المركزية من عملة

وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان وعبر التغيرات في أسعار الفائدة إن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالأستثمار والتشغيل والناتج الكلي ومن خلال مضاعف الأستثمار ، فعندما يكون الأقتصاد في مرحلة الأنتعاش (القمة) تكون الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة ولكن بمجرد الإحساس إن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتجه إلى الأخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد (القاع) ، وكانت النظرية النقدية الكمية الحديثة التي عرفت بمنهج شيكاغو أو النقديون التي ظهرت منذ نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين بزعامة فريدمان هي آخر نتاج الفكر الأقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الأقتصادي ومن ثم عدم الأستقرار والأزمات الأقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات (27).

ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول بأنه لم يحدث ابدءاً حادثه تغيرت فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون إن تصطب معها تغيراً في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضاً وفي الاتجاه نفسه ، وان معظم أوضاع الألكماش أو الركود الأقتصادي يسبقها الأخفاض في معدلات عرض النقد وان حالات التوسع الأقتصادي تسبقها تزايد في معدلات الأخفاض في معدلات نمو عرض النقد وان حالات التوسع الأقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد ، إما (النظرية السياسية للأزمة فإنها ترجع الأزمات الأقتصادية إلى السياسيين الذين يتلاعبون في السياسات المالية والنقدية لأتحقيق مصالح سياسية وانتخابية إذ إن العديد من الأزمات الأقتصادية التي حدثت تمثل انحراف إحدى أو كلتا السياستين عن المسارات التي من شأنها المحافظة على تحقيق الأستقرار المتمثل بالمحافظة على قيمة العملة داخلياً وخارجياً .

وتجدر الإشارة إلى إن معظم الأزمات الأقتصادية يوجد لها تفسير في هذه النظرية أو تلك ومن ثم فان لكل أزمة متغيراتها وظروفها ومن ثم فان إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بأتحقيق ظروف مماثلة أو قريبة مع الإقرار بان التطورات

المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست سهلة
لكن عملية الاستفادة من التجارب والدروس ليست صعبة .

تشير الدلائل التاريخية إلى أن الأزمات الاقتصادية المعاصرة للنظام الرأسمالي هي ذات طبيعة مركبة ، فالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي ابتداءً منذ مدة سبعينات القرن الماضي ، مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة والخامات ، وأزمة المديونية الخارجية ، وأزمة الغذاء ، وأزمة البيئة ، وهي في الحقيقة كلها أزمات هيكلية امتدت لمدد زمنية طويلة دون نهاية وكلها أزمات مركبة ، حيث كل أزمة من هذه الأزمات أخذت بمرور الزمن تخلق أزمة اقتصادية أخرى دون إن تنتهي في وقت أو زمن معين لذلك ازدادت تعقيداً وأصبحت أزمات دورية هيكلية .

وانعكست الأزمات الاقتصادية المركبة التي تعرض لها النظام الرأسمالي بآثار اقتصادية سلبية متناقضة على طبيعة النمو الاقتصادي ، ويبدو ذلك واضحاً في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية عندما تعرض اقتصادها في عام 1985 إلى عجز تجاري ومتفاقم مصحوب بارتفاع معدلات التضخم والعجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة مصحوباً بتراجع نسبي في معدلات التضخم ، وأسعار فائدة مرتفعة مع استثمارات رأسمالية متزايدة في عام 1984 ، أذن لا سبيل إلى فهم الأزمة الممتدة منذ السبعينات ألا بالنظر إلى التغيرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، فالظاهرة البارزة هي تشابك الأزمة الدورية مع الأزمات الهيكلية التي يبحث رأس المال الدولي عن مخرج منها من خلال ترشيد الإنتاج على أساس منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ومن ثم تشابكت الظواهر ذات الطابع الدوري مع الأزمة الهيكلية طويلة الأمد ، والركود في الفروع والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي .

وفيما يلي استعراض لأهم الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي بغض النظر عن تعاقبها التاريخي (28).

أولاً : أزمة الطاقة والخامات :-

28- فؤاد مرسي ، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 126 .

عندما تفجرت أزمة النظام النقدي عام 1970 ، وعندما تأكدت بعد ذلك بتخفيض قيمة الدولار مرتين ، أتاحت فرصة تاريخية لوقف الانخفاض في أسعار النفط ابتداء من السبعينات ، وتعويضه جزئياً بالزيادة المقبولة التي نصت عليها اتفاقية طهران وطرابلس في عام 1971 ، وتلك حقيقة يتناساها الكثيرون عند الحديث عن أزمة النفط ، بينما هم يؤكدون على الاعتقاد - غير الكافي - بأن الأوبك كانت من القوة بعد حرب أكتوبر 1973 ، بحيث تستطيع أن تقرر وحدها وبلا مقدمات رفع الأسعار إلى أربعة أمثالها .

ولا شك في أن الأزمة النقدية قد سبقت الأزمة النفطية وكانت إلى حد ما مسؤولة عنها ، كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي في أغلب الأقطار الرأسمالية كان أمراً واقعاً في عام 1973 قبل أن يقع التطور المفاجئ لمشاكل الطاقة في نهاية العام .

ولا شك أيضاً في أن ارتفاع أسعار النفط أضاف عنصراً جديداً إلى أسباب التضخم من خلال انعكاسه على التكاليف ، لقد أصاب انفجار أسعار النفط في عام 1974 البلدان الرأسمالية جميعاً وبالذات أوروبا الغربية واليابان ، وتدهورت بصفة مؤقتة شروط التجارة الخاصة بها ، وتدهورت الموازين التجارية أيضاً ، فقد كان على السوق الأوروبية إن تستورد 96 % من احتياجاتها من الوقود ، أما اليابان فمضطرة لان تستورد 99 % منها .

وعندئذ تفجرت أزمة الطاقة فكشفت عن أزمة هيكلية في الاقتصاد الرأسمالي ، فأزمة الطاقة لم تكن في الواقع سوى أزمة هيكلية تدخل في إطار التناقضات بين أسلوب تطوير القوى الإنتاجية الذي يحدد في النهاية استهلاك الطاقة على المستوى العالمي وبين أسلوب تراكم رأس المال في قطاع الطاقة الذي يحدد عرض الطاقة على المدى الطويل (29) .

وكان للاقتصاد الرأسمالي القدرة مع ذلك على استعادة التوازن والسيطرة من جديد على الأزمة ، غير انه ظهرت هناك حقيقة جوهرية هي إن حصة النفط في

29 - فواد مرسي ، أزمة التنمية الاقتصادية العربية ، بغداد ، 1979 ، ص 113 .

الاستهلاك العالمي من الطاقة التي كانت قرابة 58 % عام 1980 لن تهبط عن 55 % في عام 2000 وان تطوير أنواع معينة من الطاقة أمر غير يسير ، إذ يمكن أن يسبب ذلك مشاكل بيئية خطيرة مثل أثار ثاني أكسيد الكربون الناتج من حرق الوقود على المناخ ، واثار تعدين الفحم على البيئة ، وخطر التلوث من الطاقة النووية ، فضلاً عن أن تطوير مصادر جديدة للطاقة باهظ التكلفة لاسيما أنه يتطلب مستوى عالياً من النفقات الرأسمالية .

لقد استطاعت الدول الصناعية في الماضي وفي مقدمتها الولايات المتحدة إن تحصل على النفط لأمد طويل بثمن بخس نتيجة إبقاء سعر تعادل الدولار مع الذهب ثابتاً حتى عام 1971 ، وذلك على الرغم من العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي ، وعندما تم تخفيض الدولار مرتين ، ومن قبله الإسترليني والفرنك ، وهي العملات الأساس في السوق العالمية ، تم بذلك في الواقع أمران :

❖ الأول تخفيض فعلي لقيمة مدخرات الدول النفطية

❖ الثاني تخفيض واقعي لأسعار النفط .

ومن هنا كان لا بد من التدخل على الأقل لتصحيح هذه الأسعار ، وفي الواقع فلقد كانت أسعار النفط دون المستوى الذي تفرضه اعتبارات العرض والطلب العادية ، ومنذ ما قبل حرب أكتوبر كانت التوقعات الخاصة بالطاقة في السوق الدولية توحى بارتفاع أسعار النفط وازدياد تراكم عائداته ، ولقد سبق الحرب بشهر واحد اجتماع في نيروبي لصندوق النقد الدولي كان مخصصاً - بين موضوعات أخرى - لمحاولة استيعاب هذه الفوائد وإعادتها بصورة أو بأخرى إلى السوق المالية العالمية .⁽³⁰⁾

ولقد أدت عملية رفع أسعار النفط إلى تمتع الدولار بميزة نسبية بين العملات الأخرى ، نتيجة الوضع الأمريكي المتميز في كل من سوق النفط العالمية إنتاجاً واستهلاكاً وسوق الصرف العالمية للدولار ، ومن ثم عمدت فرنسا إلى تعويم الفرنك امتصاصاً للنتائج السلبية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الفرنسي ، ومن ثم

³⁰ - محمد صبحي ، بعض الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية ، مجلة التجارة والصناعة ، بغداد ، 1989 ، ص 75 - 76 .

انطلقت موجة جديدة من التسابق إلى التعويم شارك فيها الين الياباني أيضاً ، وكما شهدت الثلاثينات تسابق العملات إلى التخفيض شهدت السبعينات تسابقاً إلى التعويم بأمل كسب ميزة نسبية عن طريق التخفيض الفعلي لقيمتها ، وكانت النتيجة هي المزيد من التقلب في أسعار الصرف للعملات الأساس (31).

أن التحدي الذي أعلنته دول الأوبك لم تلبث أن ردت عليه الدول الصناعية بإستراتيجية مضادة من بندين : التضخم ألكودي على مستوى العالم ، والتوفير في استعمال الطاقة والسعي لمصادر بديلة ، والواقع إن التضخم ألكودي كان له جانبان : بحكم الركود فإنه ينقص الطلب على الطاقة ، ويحكم التضخم فإنه يخل بهياكل الأسعار الجديدة لصالح الدول الصناعية المستوردة للطاقة (32).

وعندما ارتفعت أسعار النفط للمرة الثانية في عام 1979 تبع ذلك ركود عالمي أعمق وأطول من ركود عام 1974 ، مما أدى إلى طلب أقل على النفط ، وانهارت أسعاره فيما بعد انهياراً لم يسبق له مثيل ، لكن الدول الصناعية استطاعت بذلك إن تستعيد سيطرتها على السوق الدولية .

ثانياً : أزمة النظام النقدي الدولي :-

ظل النظام النقدي الدولي الذي وضعته اتفاقيات بريتون وودز يعمل بسلاسة طالما ظلت الثقة قائمة في الدولار ، ومع التقلبات التي أصابت كثيراً من العملات الأساس ، فلقد ظل الدولار العملة الأولى التي تستعمل كاحتياطي دولي ، بل لقد احتفظ الدولار بهذا الوضع المتميز مع عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ، وهو العجز الذي بدأ منذ نهاية الخمسينات ، كانت هناك ثقة لا حد لها في الدولار (33).

وعندما بدأ الدولار يتجمع في منتصف الستينات في أوربا الغربية ، وظهرت ومن ثم سوق الدولار الأوروبي هرباً من القيود التي أخذت أمريكا في فرضها على صادرات رأس المال وعلى واردات السلع بدا الخوف على قيمة الدولار فلقد توسعت

31 - فؤاد مرسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 16 .

32 - البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 39 ، ع 2 ، القاهرة ، 1986 ، ص 12 - 13 .

33 - جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء ، ص 12 .

الصادرات الأمريكية بعد عام 1965 بمعدل سنوي بلغ 8% بينما زادت الواردات بنسبة 13% وهي نسبة تتأخر ضعف معدل زيادتها خلال النصف الأول من الستينيات عندئذ زاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي ، واضطرد تدهور فائض الميزان التجاري حتى حقق عجزا في عام 1971 وذلك لأول مرة منذ عام 1890 وكان السبب الأساس لتدهور الصادرات الأمريكية هو التضخم السريع إذا ارتفعت أسعار هذه الصادرات من عام 1964 إلى عام 1970 بنسبة 20% مقابل 1.6% لصادرات الدول الصناعية في مجموعها مما ترتب عليه نقص نصيب الولايات المتحدة في جملة صادرات العالم⁽³⁴⁾ وفي محاولة لتصحيح العجز تم تخفيض الدولار بنسبة 7.9% في عام 1971 وفرضت القيود على الواردات ومع ذلك أشد العجز ليبلغ 6.8% مليار دولار في العام التالي مما أدى إلى تخفيض قيمة الدولار مرة ثانية بنسبة 10% في فبراير 1972⁽³⁵⁾ .

وهكذا شهدت أسواق النقد والمال في مطلع السبعينات تقلبات عنيفة أدت إلى تفجير أزمة النظام النقدي الدولي ومع تخفيض الدولار مرتين وإعادة تعويم عملات رئيسه أخرى فقد استمرت الأزمة النقدية الدولية مما أدى عمليا إلى انهيار النظام النقدي الدولي .

وجاءت هذه الأزمة تعبيرا عن اختلال التوازن بين القوى الاقتصادية داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي فلقد أبرزت الأزمة عمق التناقضات بين الولايات لمتحدة من جانب ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة واليابان من جانب آخر وجاءت تجسيدا لتغير علاقات القوى الاقتصادية والمالية بين هذه المراكز الثلاثة⁽³⁶⁾ .

فلقد كان واضحا أن الأهمية النسبية للولايات المتحدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد تدهور كانت حصتها في الإنتاج الصناعي في العالم الرأس مالي قد هبطت إلى 40.5% في عام 1971 مقابل 55% في بداية الخمسينات وكانت

34 - د. محمد صبحي التربي ، مصدر سبق ذكره ، 85 .

35 - د. فؤاد مرسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 18 .

36 - جاك لوب ، مصدر سبق ذكره ، ص 199 .

حصتها في صادرات العالم الرأس مالي قد انخفضت إلى 14.2% في مطلع السبعينيات وكانت 33% في بداية الخمسينيات هذا بينما كانت احتياطات الذهب لديها قد هبطت من 74% من إجمالي هذه الاحتياطات إلى حوالي 25% منها ولقد تم ذلك كله لصالح القطبين الآخرين : أوروبا الغربية واليابان (37) .

ومع استمرار التقلبات العنيفة في السوق النقدية تصاعدت المضاربة لتحقيق الأرباح من ورائها وعندئذ فلقد اتجه الانتباه إلى الدور المحتمل للمشروعات المتخطية للقوميات في الحركات قصيرة الأجل والسريعة التي حدثت بالإضافة إلى الخلل الجوهرى في موازين مدفوعات عديد من البلدان الصناعية الرئيسة .

فعلى الرغم من أن الاضطرابات التي جرت في النظام النقدي الدولي قد لا تكون بسبب أنشطة ذات طبيعة مضاربة من جانب تلك المشروعات إلا أن قدرتها على تحريك مبالغ ضخمة من الأموال عبر الحدود مسألة لا نزاع فيها ومثل هذه التحركات كان من شأنها بلا شك في أن تفاقم من الأزمة النقدية .

وقد ساعدت أزمة النظام النقدي الدولي على تعميق الشعور بالأزمة الاقتصادية وضاعف من هذا الشعور فشل الدول الصناعية الكبرى حتى الآن في التوصل إلى ما يمكن تسميته إصلاحا للنظام النقدي الدولي (1)

والواقع أن النظام النقدي الدولي ليس سوى نظام نقدي للاقتصاد الرأسمالي العالمي وهو نظام بات معتلا إلى حد بعيد فالدولار ليس هو العملة المرضية الوحيدة بل أن جميع عملات الدول الصناعية الكبرى تعاني من عدم الاستقرار . ومع نجاح النظام النقدي الدولي في استيعاب فورة النفط ووفرة عوائده عن طريق إعادة تدويرها إلا إن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية التي أثقلت كاهل الأسواق النقدية والمالية العالمية وفي الوقت نفسه فان ازدياد التزامات أمريكا الدولارية إزاء الخارج بمعدل سريع يثقل بدورة كاهل البلدان الصناعية الأخرى بينما يسبغ النظام النقدي الدولي على الولايات المتحدة حتى الآن درجة اكبر من المرونة عن غيرها من الدول .

37 - صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، عدد مارس ، 1989 ، ص 13 .

لقد بلغ الدين الخارجي للولايات المتحدة في عام 1987 مبلغ 500 مليار دولار وبلغت الفجوة في ميزانها التجاري 170 مليار دولار وفاقت القيمة الاسمية لدينها الخارجي القيمة الاسمية لاستثمارتها الخارجية (38).

وباستمرار قبول أوروبا الغربية واليابان وتعايشها مع تراكم الدولار لديها فان الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الياباني يدفعان في الواقع ثمن العجز في الولايات المتحدة وتجد الدول الصناعية الكبرى نفسها أمام خيار صعب : فهم يخشون من تراكم الدولار بسرعة تغرق النظام المالي العالمي وفي الوقت نفسه فهم يريدون أن تظل قيمة الدولار مرتفعة - يحاولون حماية الدولارات التي بحوزتهم من انهيار في قيمتها وفي الوقت نفسه يحاولون تجنب ضعف مراكزهم التنافسية في السوق الأمريكية .

ويشير الاقتصادي ما جدوف وسويزى إلى أن حوالي 80% من الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها المصارف المركزية في العالم الرأسمالي توجد في صورة دولارات أمريكية كما يأتیان بإحصائية طريفة عن المعاملات المالية بين الولايات المتحدة ودول الأوبك في المدة التي أعقبت طفرة أسعار النفط من عام 1974 إلى عام 1977 فالتدفقات الخارجية من الولايات المتحدة في صورة واردات سلعية وخدمية بلغت 106 مليار دولار بينما كانت المبالغ العائدة للولايات المتحدة في صورة صادراتها إلى بلدان الأوبك وصادرات هذه البلدان فيها تصل إلى 108 مليارات دولار (39).

وإذ تتميز الثمانينات بركود اقتصادي خطير يمكن أن يقارن بالركود الكبير في الثلاثينات إلا أن مصادر كل منهما مختلفة ففي الثلاثينات كانت الأزمة بسبب ندرة فرص الاستثمار فكان المخرج هو خلق السيولة الإضافية وجاءت اتفاقيات بريتون وودز فعكست العملية بان خلقت الأسس النقدية والمالية الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية لكن شهدت السبعينات انقلاب النظام النقدي الدولي تماما وسجلت

38 - سعيد النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .

2- فؤاد مرسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

أخطر ظاهرتين وهما الركود التضخمي والمديونية الخارجية وحدث تغير جوهري في نظام الائتمان الدولي إذ انتقلت الأولوية من الودائع المصرفية التقليدية إلى الأصول القابلة للتحويل .

واصطحبت هذه الظاهرة بتدويل أسواق النقد والمال في العالم⁽⁴⁰⁾ وأسفر ذلك كله عن ازدياد المخاطر في هذه الأسواق ومضاعفة التقلبات والاضطرابات بداخلها وانتقلت قيادة النظام النقدي الدولي إلى المشروعات والمصارف العابرة للقارات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وفقدت الدول سيطرتها القومية على أسواق النقد والمال لديها .

ثالثا - أزمة التضخم الركودي :

كان أغرب ما سجلته الأزمة الاقتصادية من ظواهر هو اصطحابها بالتضخم وكانت الأزمات من قبل مصحوبة بانكماش طبيعي فالظاهرة الغربية الجديدة هي اتجاه الأسعار للارتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وانتشار البطالة⁽⁴¹⁾ وهو أمر لا يفسر إلا بقوة الاحتكارات الدولية والمشروعات المتخطية للقوميات ففي صناعات كصناعة السيارات وصناعة بناء السفن وصناعة البناء وهي صناعات تعاني من الركود في الإنتاج والمبيعات منذ نهاية عام 1973 ظلت الأسعار ترتفع باضطراد بغض النظر عن الركود السائد .

والواقع أن أوضاع الركود قد سجلت منذ بداية السبعينات معدلات متسارعة للتضخم وفيما بين عامي 1970 و1973 بلغ معدل الزيادة في الأسعار ضعف معدل الزيادة السنوية المسجلة خلال عقد الستينات بأكمله . وفي عام 1974 تصاعدت معدلات التضخم بشكل أكثر حدة .

والواقع أنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبح التضخم سياسة فعلية في أغلبية الدول الصناعية سعيا وراء زيادة الأرباح . وبالفعل أدى تراكم الأرباح إلى إتاحة رأس

1- جاك لوب ، مصدر سبق ذكره ، ص 17 .

2- سعيد النجار، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .

المال الجديد الضروري للتقدم التكنولوجي ، مما سمح بتوسع اقتصادي حافظ نسبياً على مستويات عالية للعمالة . لقد تحكمت الاحتكارات في الأسعار بحجة أن الارتفاع العام في الأسعار يشجع الإنتاج . ولم يعد التضخم حدثاً استثنائياً ، بل ظاهرة عادية . فلما حل الركود وانتشرت البطالة كان الاحتفاظ بالتضخم أمراً مطلوباً . ففي ظل المنافسة الاحتكارية يتجنب المشروع اللجوء إلى تخفيض الأسعار كقاعدة عامة . ذلك أنه لو خفض الأسعار فسوف يعجز عن تعويض خسائره عن طريق توسيع حصته من إجمالي المبيعات بدرجة كبيرة لأن منافسيه سيفعلون الشيء نفسه ويخفضون أسعار منتجاتهم . ومن ناحية أخرى فإن المشروع لا يميل إلى رفع أسعاره لأن منافسيه لن يحذوا حذوه . ولذا تبقى أسعارهم أقل ، وسيعجز المشروع صاحب الأسعار الأعلى عن إيجاد المشترين . ومن هنا يفضل الجميع الحفاظ على الأسعار ، ويصبح الاتجاه طويل الأمد للأسعار هو نحو الارتفاع .(1)

وكانت الولايات المتحدة هي أول دولة لجأت إلى أسلوب الائتمان لتمويل العجز في الميزانية العامة وذلك بالاقتراض من المصارف . وكذلك فعلت المشروعات العابرة للقارات لتمويل أغلبية استثماراتها . حتى لقد ارتفعت ديونها في أمريكا وحدها من 121 مليار دولار في عام 1946 إلى 567 مليار دولار في عام 1965 ، وتضاعفت تقريباً في عام 1974 .(2)

ويقول هابرلر إن التضخم الأمريكي هو الذي يحكم التضخم العالمي ، وما على الدول الرأسمالية الصناعية إلا أن تتبع التضخم الأمريكي إذا أصرت على عدم تغيير أسعار صرف عملاتها . فالولايات المتحدة هي التي تصدر التضخم إلى العالم كله . ولذلك فإن السمة الهامة للتضخم العالمي هي أنه تضخم مستورد أكثر منه تضخماً محلياً . ويفسر هابرلر هذه الظاهرة بأمرين .(3) أما الأول فهو أن الدولار هو العملة الاحتياطية الدولية سواء للإغراض الخاصة أم العامة ، وأما الثاني فهو أن الأثر الانكماشى لعجز ميزان المدفوعات الأمريكي أثر ضعيف يمكن إهماله . والسبب في ذلك هو أن الواردات تمثل جزءاً صغيراً من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة ، وما عجز ميزان المدفوعات سوى نسبة تافهة هي نحو 1% منه .

ومن هنا أمكن زيادة القاعدة النقدية بحرية أكبر . بل إن عجز ميزان المدفوعات كان هو نفسه ، وإلى حد كبير ، انعكاساً لحالة التضخم داخل الولايات المتحدة .
والواقع أنه إبتدا من عام 1965 ، وبتصعيد أمريكا للحرب في الهند الصينية ، زاد عرض النقد فيها بمعدل 4% ، ثم بمعدل 4.5% في العام التالي ، ثم 6.4% في عام 1967 ، و 7.4% في عام 1968 . صحيح أن معدل زيادة العرض النقدي قد هبط في عام 1969 بحدة إلى 3.8 % لكنه 1 - محمد زاد الدين ، أساسيات النظام الراسمالي ، دار المعارف للطباعة والنشر ، عام 1985 ، ص 13-2 فؤاد مرسي : مصدر سبق ذكره ، ص 62 فؤاد مرسي ، مصدر سابق ، ص 65 .

عاد في بداية عام 1970 إلى الارتفاع إلى 5.5% ، وواصل ارتفاعه بعد ذلك . ومع عودة

الانتعاش في عامي 1972 و1973 تحول الوضع إلى ازدهار تضخمي محوم ، انقلب إلى ركود تضخمي في عام 1974 .⁽⁴²⁾

وينضم ماكلوب إلى هابرلر في وجهة نظره فيقول : إن تدفق الدولارات إلى أوروبا الغربية واليابان ، هذا التدفق المصحوب بعجز ميزان المدفوعات الأمريكي ، قد جعل البلدان الرأسمالية تشهد زيادة كلية في أصولها الأجنبية بمعدلات سنوية لا تقل عن 10% .

لقد زادت السيولة النقدية الدولية ، أي زاد عرض الاحتياطي الدولي زيادة كبيرة جداً منذ عام 1970 . وبلغ احتياطي البلدان المختلفة على أساس الذهب ، وحقوق السحب الخاصة والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ، واحتياطي العملات الأجنبية ما يعادل 78 مليار دولار وفي بداية عام 1970 .

لكنه أصبح 176 مليار دولار في مارس 1973 . وكان العنصر الديناميكي في الاحتياطات كلها هو الاحتياطي من العملات الأجنبية الذي تضاعف ثلاث مرات . وكان السبب الرئيس في هذه الزيادة الهائلة هو العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي .

⁴² - صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية : مصدر سبق ذكره ، ص 15 .

لهذا يرى ماكلوب أن الزيادة الضخمة في الدولارات الأوروبية هي العنصر الحاكم في انتشار التضخم العالمي ، من أمريكا إلى الدول الصناعية إلى العالم كله . ففيما بين نهاية عام 1964 إلى نهاية عام 1969 ارتفعت الودائع الدολارية في أوروبا الغربية من 9.7 مليار دولار إلى 46.1 مليار دولار . وبإضافة العملات الأوروبية الأخرى كانت الزيادة من 12.2 مليار دولار إلى 56.1 مليار دولار . وواضح أن الزيادة كلها تكمن في زيادة الدولارات . ففي عام 1968 ارتفعت الدولارات الأوروبية بمعدل 48% ، وفي العام اللاحق كانت نسبة الزيادة 71% . ويطلق ماكلوب على هذه الودائع الدولارية في أوروبا اسم العملة غير المنتمية لأي دولة ، لأنها عملة كاملة السيولة لكنها عديمة الانتماء .

فإذا كانت مصر تملك أرصدة في لندن فإن هذه الوديعة الدولارية لا تحسب في العرض النقدي في مصر ، لأنها مودعة بعملة دولاريه موجودة في لندن ، كما أنها لا تحسب في العرض النقدي في الولايات المتحدة ، لأنها ودائع دولاريه . من هنا فإن حجمها الهائل ، ومعدل زيادتها السنوي يجعلان منها مصدر اضطراب نقدي شديد . (43)

وكان الاقتصادي فيليبس قد أكد في بريطانيا على دراسة العلاقة الثابتة طويلة الأمد بين البطالة والتضخم وخرج منها بمنحى يبين الاعتماد الثابت من جانب الأجور على درجة البطالة . فهناك تناسب عكسي بين حجم البطالة وارتفاع الأسعار . غير أن تطورات الاقتصاد الرأسمالي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات قد كشف عن تسارع التضخم في أوضاع الركود وانتشار البطالة . ومع ذلك ، فقد أعلن فريدمان على رأس مدرسة شيكاجو النقدية أن التضخم والركود والبطالة ليست من سمات الرأسمالية نفسها ، بل إنها تنجم عن السياسات النقدية الخاطئة المسؤولة عنها الحكومات .

وإذا كان صحيحاً أن الرأي القائل بأهمية النقود للتطور الاقتصادي ينطوي على قدر من الواقعية ، غير أن التجربة الواقعية قد دلت على عقم منحى فيليبس

القائل إن أفضل مضاد للتضخم هو البطالة المتزايدة .فقد حدث أن البطالة والتضخم وجدا معا وتعايشا ، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن الخلل ليس عارضا ، وأنه خلل هيكلي يرجع في الواقع إلى التطورات العميقة التي تجري بداخل الرأسمالية المعاصرة .⁽⁴⁴⁾

رابعاً : العوامل الهيكلية وأثرها في الأزمات الاقتصادية المعاصرة :

هكذا اصطحبت الأزمة الدورية بأزمات هيكلية عديدة أشرنا إليها هنا وهناك . وهي تكشف في الحقيقة عن وجود عوامل هيكلية طويلة الأمد تعزز الميل إلى الركود الذي كشفت عنه الدورة الاقتصادية المعاصرة . فأزمة الطاقة والخامات ، وأزمة النظام النقدي الدولي ، وأزمة المديونية الدولية مصحوبة بالعجز في الموازنات العامة ، والعجز في موازين المدفوعات ، مصحوباً كل ذلك بالبطالة الهيكلية ، والحماية الخارجية ، والميل الهيكلي للتضخم مع الركود إنما يشير في الواقع إلى وجود عوامل هيكلية للركود . ومن هنا تتشابك مراحل الركود الدوري في الإنتاج مع الأزمات الهيكلية المستمرة .

لقد نجحت الرأسمالية المعاصرة في توليد فائض متزايد من الإنتاج . ومع ذلك فإنها لم تنجح حتى الآن في تدبير منافذ الاستهلاك والاستثمار اللازمة لامتناع الفائض المتزايد حتى تمضي حركة النظام في يسر . ولما كان الفائض الذي لا يمكن امتصاصه لن تجري إعادة إنتاجه فإنه ينجم عن ذلك أن تكون الحالة العادية للاقتصاد هي الركود ، مما يعني نقصاً في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة . ومن ثم ينبغي أن يعمل الاقتصاد الرأسمالي المعاصر عند نقطة منخفضة بدرجة كافية على منحى الربحية بحيث لا يولد فائض أكبر مما يمكن امتصاصه . ولما كان منحى الربحية يتحرك في اتجاه الصعود فإنه يوجد اتجاه مقابل نحو النزول في معدل التشغيل ، وهو ما يحدث التوازن لكنه ينطوي عندئذ على احتمالات الأزمة . وبعبارة أخرى ، فإن قدرة الرأسمالية المعاصرة على التكيف واستمرارها في تطوير القوى

الإنتاجية مسألة نسبية . فهي ، في الوقت الذي تزيد من نمو القوى الإنتاجية ، تواجه تحديات من أهمها : (45)

أ- فالزيادة الهائلة في القوى الإنتاجية وتدويل النشاط الاقتصادي يؤججان بالضرورة من المنافسة فيما بين البلدان الرأسمالية نفسها وخصوصاً من تنافسها على الأسواق .

ب- التغير العميق في علاقات القوى بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية ، كما حدث في أزمة الطاقة ، يساعد على ازدياد المنافسة فيما بين المراكز الأساس للرأسمالية العالمية ، ويشجع البلدان النامية على محاولة استعادة ثرواتها الطبيعية وإجراء تغييرات جذرية في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية .

ج- الهبوط النسبي في معدلات الربح الناجم عن التناقض العميق بين التوسع في القوى الإنتاجية وإمكانية تحقيق استخدام رشيد لها يطاردهم الرأسمالية المعاصرة ، فلا تجد على مستوى المشروع الرأسمالي سوى الحلول الوسط قصيرة الأجل .

د- الطبيعة الخاصة للأزمة الراهنة التي تجمع بين الركود والتضخم تجعل من المتعذر استعمال السياسات المألوفة لمواجهة كل من الركود والتضخم على حدة . فمواجهة الركود وحده من شأنها أن يغذي التضخم ، ومواجهة التضخم وحده من شأنه أن يغذي الركود . وهكذا فإن الطبيعة المتناقضة للأزمة تجعل من الصعب تماماً وضع حد قريب لها ومع أولوية المواجهة مع التضخم أصبحت احتمالات الركود أكبر . ومن ثم نواجه بطلاة أكبر تقود إلى حماية تجارية أكبر تقود إلى أسعار أعلى ، وإلى سياسات انكماشية أخرى وهكذا .

45 -رمزي زكي ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1984 ، ص 10 .

ومن هنا تشكلت آليات جديدة لإدارة الأزمة الدولية مؤداها العمل على تصحيح الاتجاه الموضوعي لمعدل الربح نحو الانخفاض وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح رأس المال . فلقد سجل معدل الربح في أكبر عشر دول صناعية اتجاهاً نحو التدهور خلال المدة 1982/1965 . فانخفض مثلاً من 24.9% في فترة 1972/1960 إلى 15.8% في مدة 1982/1973 في ألمانيا الاتحادية ، وانخفض من 28.7% إلى 18.3% في المدة نفسها في الولايات المتحدة .⁽⁴⁶⁾ مثل هذا الاتجاه الموضوعي لانخفاض الربح تحاول الرأسمالية أن تتغلب عليه بآليات للتصحيح تقوم على التكامل فيما بين وحداتها القومية لتشكل بذلك موقفاً عالمياً موحداً . ومن غير أن يلغى التنافس فيما بينها ، فإنها عند الأزمة تتوصل إلى حلول تؤمن المصلحة العليا للرأسمالية العالمية . ومن ثم تتعاون فيما بينها لإدارة الأزمة الدورية انطلاقاً من ضرورة التكيف مع الأوضاع الجديد في العالم ، وتتمثل هذه الإدارة في :

1. تتمثل إدارة الأزمة في عدة آليات داخلية يرمى بعضها إلى حصر الركود في قطاعات معينة من الاقتصاد والحيلولة دون تحوله إلى ركود عام.⁽⁴⁷⁾ مثل ما يرمى بعضها الآخر إلى استعمال أدوات رفع الأسعار والحيلولة دون انهيارها . ومن هنا السعي لتوسيع نطاق رأس المال في العمق ولاسيما توسيع قطاع الخدمات . فصناعة المكونات الإلكترونية وتكييف إنتاجها إلى كل ميادين الصناعات الأخرى وإلى كل فروع الخدمات وعلى رأسها الخدمات المالية والاتصالات هي التي تعوض جزئياً منذ السبعينات عن تدني مستوى النشاط في الصناعات التقليدية (الحديد والصلب والسيارات والمعدات الهندسية والميكانيكية) الناتج من الأزمة الاقتصادية من جهة ، ومن إشباع الحاجات الجديدة في الدول الصناعية من جهة أخرى . ومن هنا السعي أيضاً لاستعمال آلية رفع الأسعار لزيادة معدلات الربح ، ومن ثم فقدان الأسعار لفاعليتها

46 - رمزي زكي، مصدر سبق ذكره ، ص 12 .

47 - رمزي زكي ، المصدر السابق ، ص 13 .

التقليدية ، والقدرة على التحكم على نطاق واسع في حركة الأسعار بعيداً عن قوى السوق . وهكذا يتراجع دور السوق كمنظم ذاتي للأسعار ، بينما غدا التضخم ذات طبيعة طويلة الأجل .⁽⁴⁸⁾

ومع ذلك فإن محاولات التصحيح الداخلية لم تستطع أن تحول دون عودة الركود وتحوله إلى ركود ممتد ، ولا دون انتشار البطالة وتحولها إلى بطالة هيكلية غير مرفوضة ، ولا دون الجمع بين الركود والبطالة والتضخم معا . والواقع أن تراكم رأس المال الفائض بفضل التوسع الخارجي . يعزز اتجاه انفصال الاحتكارات عن أسواقها الداخلية فتركد ، بينما تزدهر الاحتكارات . فالتراكم الفائض لا يتجلى في صورة قدرات إنتاجية عاطلة بل في شكل رأسمالي نقدي فائض نسبياً في الفروع الحيوية والنامية في الاقتصاد القومي ، مما يؤدي في النهاية إلى فائض في رأس المال الائتماني ، وتدويله المضطرب من خلال البورصات والمصارف الدولية . وهو كما ذكرنا ميال للمحافظة ومن ثم للركود .

2. تؤدي الدولة دوراً جوهرياً في إدارة الأزمة مع كل دعاوي منعها من التدخل في إدارة الاقتصاد القومي . ومهما قيل عن الدولة فإن دورها في عملية إعادة الإنتاج وحركتها الدورية أمر مفروض منها . وإمكانات الدولة للتدخل في التنظيم المالي والائتماني أثناء الأزمة ، تكون كبيرة . وتحاول الدولة الإبقاء على الطلب الإجمالي . فالدولة مستثمر رئيس⁽⁴⁹⁾ وهي مصدر رئيس لتوزيع الدخل . وهناك مؤشران لذلك هما : نصيب الإنفاق الحكومي ، ونصيب المشروعات الحكومية من الناتج القومي الإجمالي . ولا شك في أن من عوامل أبعاد الركود الدين الداخلي للحكومة والارتفاع الحاد في الإنفاق العسكري . فميزانية الدولة تتحمل مدفوعات الدين العام . والإنفاق العسكري وإن أدى إلى زعزعة الاقتصاد في الأجل الطويل فإنه يعوض جزئياً وعلى المدى القصير

48 - يوجين خارجا ، القضايا الاقتصادية والسياسية للرأسمالية ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، بيروت ، 1975 ، ص 240 .

49 - يوجين خارجا ، المصدر السابق ، ص 245 .

التوظيفات ذات الطابع غير العسكري . ويمكن أن يكبح لبعض الوقت الركود العام في الإنتاج .

ومع ذلك يظل دور الدولة ذات تأثير في مواجهة الأزمة ، ولقد ينقلب التأثير إلى عكسه في بعض الأحيان . ففي الماضي كان التناقض بين نمو معدلات الأجور في فترات الانتعاش والاتجاه نحو انخفاض معدلات الأرباح يحل تلقائياً عن طريق الأزمة المصحوبة بانهيار الأسعار والاقتطاع من الأجور . أما الآن فلا يحل هذا التناقض حلاً كاملاً في مدد الأزمات ، بل ينتقل إلى مجال تداول النقود ورؤوس الأموال والتبادل الخارجي والتسويات الدولية . والدورة المعاصرة مصحوبة بشكل لا يتغير بزيادة التضخم واختلال ميزان المدفوعات .

ولذلك نرى الدولة تتدخل لزيادة الطلب . لكنها أحياناً بدلاً من المقاومة ضد الركود فإنها تجعل هدفها وضع نهاية مبكرة لحالة الانتعاش ، وتحاول أن تعجل بانفجار الأزمة قبل أن يصبح الوضع غير قابل للسيطرة عليه وتلجأ من ثم إلى إجراءات انكماشية مبكراً نتيجة الصعوبات في ميزان المدفوعات . وأحياناً فإن ما تقدم عليه من إجراءات مضادة للأزمة يتناقض مع تحسين ميزان المدفوعات . فإجراءات توسيع الائتمان مثلاً قد تؤثر عكسياً فيه .⁽⁵⁰⁾ وغالباً ما يسبب تخفيض سعر الفائدة وهو مطلوب لتشجيع الأعمال تدفقاً في رأس مال القروض قصير الأجل إلى الخارج ، مما يوقع الدولة في أزمة نقدية وهي تناضل للخروج من الأزمة الاقتصادية .

3. تأتي آليات نقل الأزمة بين آليات إدارتها . وقد سبق لنا أن بينا مجموع الآليات المستعملة لنقل الأزمة في إطار التدويل المضطرب ، وذلك من خلال قنوات التجارة الخارجية ، وحركات رأس المال ، والمديونية الخارجية ، والتدفقات العكسية ، وحركات الأسعار : أسعار السلع والخدمات ، وأسعار الفائدة ، وأسعار الصرف . فمن خلال أسواق السلع والخدمات والأسواق النقدية والمالية وأدواتها المعروفة يتم تحديد القوة الشرائية للبلدان النامية ، وتحديد معدلات نمو

1. رمزي زكي ، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .

دخلها الحقيقي . ولا تزال التجارة الدولية قيدياً على نمو البلدان النامية ، وهي القناة الأساس لنقل الأزمة إليها . وعدم تكافؤ التبادل الدولي ليس في حقيقته سوى عدم تكافؤ الإنتاج الدولي . ولذلك فإنه في أعقاب استعادة الاندفاع في صادرات البلدان المنتجة للخامات فيما بين عامي 1972 و 1973 ، ونجاح الدول المنتجة والمصدرة للنفط في تحديد أسعاره لأول مرة بقرارات منها في عام 1974 ، والسيولة المالية الدولية التي استحوذت عليها ، ساد اضطراب هائل في الأسواق الدولية ترتب عليه استعادة الدول الصناعية زمام المبادرة والسيطرة عليها من جديد من خلال التطورين العالميين الكبيرين : الثورة العلمية والتكنولوجية ، والتدويل المضطرب للإنتاج ورأس المال ، وما يصاحبهما من رفع أسعار السلع الصناعية والمواد الغذائية الرئيسية ، وخفض أسعار الطاقة والمواد الأولية .(1)

وهكذا يصعب القول إننا نواجه مجرد أزمة إفراط إنتاج دورية ، وإنما هي أزمة هيكلية لا تكفي أي تصحيحات تجري على هيكل الناتج للخروج منها ، وإنما لابد من تحول جذري في هيكل التكنولوجيا والعمل ، وهي أزمة هيكلية عالمية شملت وتشمل العالم الرأسمالي كله . إنها أزمة هيكلية عالمية تنطوي على انخفاض معدل نمو الإنتاج الصناعي وضعف وانهيار الفروع التقليدية للصناعة الثقيلة ، وعدم التوازن في التجارة الدولية والمدفوعات والجنوح إلى المضاربات المفرطة والأشكال الجديدة لاستنزاف البلدان النامية ، والأزمات المالية والنقدية الحادة وأزمة البطالة وهي تعبير صارخ عن حقيقة أن الرأسمالية المعاصرة القادرة على التكيف لا تستطيع بعد أن تتكيف بالكامل مع المستوى الجديد لتطور العلم والتكنولوجيا المتمثلة في قدرتها على تجديد قواها الإنتاجية .

1. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، مصدر سابق، ص 25.

•

•

•

•

•

•

مما لا يدعو إلى الشك ، أن العالم على مختلف أنظمتها السياسية والاقتصادية كان ولا يزال يشهد تغيرات سريعة ومذهلة اقتصادياً واجتماعياً وأن النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي واجتماعي تعرض إلى هذه التغيرات في الحقب الزمنية المختلفة وتفاعل معها وتأثر بها ، إلا إن درجة هذه التفاعلات والتأثيرات قد اختلفت حسب الوضع الداخلي للنظام والتناقض العميق الكامن في بنيته ، وما يؤكد ذلك إن أحداث القرن الماضي مثلاً (القرن العشرين) رغم أنها كانت أحداثاً فاصلة خلقت أزمات عنيفة في بنية النظام الرأسمالي وشوّهت هيكلته ، إلا إن هذا النظام قد تعرض في العقد الأخير من هذا القرن إلى تصدعات وهزات عنيفة غيرت الكثير من مقومات النظام وركائزه إلى أن أصبح هذا النظام في الوقت الحاضر هو أضعف في الأساس مقارنة بما كان في بدايته .. ولاستكمال صورة وأشكال هذه التغيرات ، استهدف الباحث ضمن هذا المحور أن يستعرض بشيء من التحليل تطور المنظومة الرأسمالية ابتداءً من المرحلة الماركنتيلية وانتهاءً بعملية التغيرات التي شهدتها آلية عمل النظام الرأسمالي ابتداءً من نهاية القرن الماضي .

يؤكد أغلب المتخصصين في مجال النظم الاقتصادية ، إن التطورات الموضوعية والذاتية التي حدثت ضمن المنظومة الرأسمالية ، كانت منطلقاً أساساً من التطورات التي حدثت على قوى الإنتاج .⁽⁵¹⁾ فالتطور الذي حدث على قوى الإنتاج أخذ مسارات مختلفة عبر عن شكله ومضمونه وفي حالة من التطور ضمن (مرحلته التاريخية) وعكس نفسه على جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى ضوء ذلك فرز آلياته التي استعملها في كل مرحلة من مراحل تطوره من أجل الوصول إلى أهدافه ، التي تتمثل بالحفاظ على النظام ومنع انهياره بكل الوسائل المتاحة مستنداً على المبدأ الميكانيكي وفلسفته البراكمتية وصولاً إلى التعبير عن ذاته في تحقيق أعلى معدلات من الأرباح وتحقيق رفاهيته على حساب رفاه شعوب

⁵¹ - مركز دراسات الوحدة العربية ، العرب والعولمة ، ط1 ، بيروت ، حزيران ، 1998 ، ص 5 .

الأرض كافة ، وقد تحقق ذلك في المرحلة الماركنتيلية وفي بداية الثورة الصناعية الأولى والثانية وحتى يومنا هذا ، ويلاحظ أن النظام الرأسمالي وفي كل مرحلة من مراحل تطوره لن يتخلى عن جوهر عقيدته ولن يتمكن من التخلص من أعراضه ومشكلاته وأزماته المستعصية الحل والتي لازمته بمراحل تطوره المختلفة ، ولكن الذي يختلف هو ميكانزماته ووسائل عمله وأساليبه في تحقيق أهدافه والذي يحدد هذه الآليات هو مستوى التطور الذي وصلت إليه قوى الإنتاج ومدى تأثير ذلك على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الرأسمالية وبقية دول العالم .⁽⁵²⁾

ففي المرحلة التجارية والتي بدأت من منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر والتي ساد فيها التيار الفكري الاقتصادي (الماركنتلي) الذي كان يركز على تركيز السلطة وقوة الدولة من خلال الاستيلاء على ثروات المستعمرات ، حيث العمود الفقري للنشاط الاقتصادي كانت التجارة ، وأصبح هذا النشاط يمارس داخل الأراضي الأوربية وفيما بين دولها وامتدت التجارة لتشمل بلدان أخرى خارج حدودها ، وكانت السفن تقوم بنقل المنتجات إلى أبعد المسافات وظهرت البنوك وبورصات النقود وأصبح للتجارة مكانه اجتماعية مرموقة داخل هذه المجتمعات ، وأصبح التفوق الاجتماعي مقصوراً على طبقة التجار . وبدأ نفوذهم يتزايد في الدولة القومية وبدأت المصالح بينهم وبين دولهم تزداد تشابكاً . وحدث تطوراً كبيراً في التبادل التجاري مع بلدان شرق البحر المتوسط وجنوب أمريكا والهند . فجاءت مرحلة الملاح (كريستوفر كولمبس) والملاح البرتغالي (فاسكودي كاما) إلى الهند إذ هيأت هذه الاكتشافات طريقاً جديداً إلى أسواق ومصادر للحصول على موارد أخرى .⁽⁵³⁾ وكانت النتيجة هي الحصول على المنتجات الجديدة والغير مألوفة إلى أوروبا من منطقة الشرق الأوسط . وعلى هذا الأساس بدأ التجار يسعون إلى تعاضم ثروتهم ليزداد نفوذهم داخل بلدانهم ، وبدأ شعورهم يزداد من جعل الدولة القومية أداة ضرورية لسلطة التجار . وهكذا بدأت عملية التراكم الرأسمالي بالشكل

52 - د. إسماعيل صبري عبد الله ، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة أفاق

إستراتيجية ، بيت الحكمة ، العدد 4 ، السنة الثانية ، حزيران ، 1999 ، ص 20 - 25 .

53 - د. إسماعيل صبري عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 36 .

والحد الذي بات من الضروري على التجار ومن خلال دولتهم القومية أن يركبوا البحر للبحث عن أسواق خارج حدودهم لترويج بضائعهم ورؤوس أموالهم.⁽⁵⁴⁾ ومن خلال هذه العملية ونتيجة للتفوق الرأسمالي في جميع شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كانت عملية التبادل التجاري لصالح الدول الرأسمالية مما شجعها ذلك إلى أن تغزو وتتهب ثروات دول الشرق ومن ثم أفضى ذلك إلى خلق التفاوت الكبير بينهما .

استمرت المرحلة المار كنيلية ما يقارب الثلاثمائة سنة تداخلت فيها من العوامل والاجتهادات الفكرية والمدارس المذهبية ، إذ مثلت هذه السنوات سابقة غنية في مناقشة السياسات التي دارت في وقت لاحق . وهنا كانت الدولة تعمل لصالح الصناعة وتفوض الحماية الكمركية وتضع سياسات لمصلحة ميزان المدفوعات ، ولكن الأهم منذ ذلك كله ظهور الشركات المساهمة الكبرى الحديثة . ففي البداية كانت هذه المؤسسات عبارة عن روابط بين الأفراد يوحدون جهودهم ورؤوس أموالهم من أجل تحقيق هدف مشترك ولضمان سعر غير تنافسي للبضائع المنتجة عندما تشتري وتباع ، وكانت جذورها تمتد إلى الطوائف الحرفية التي كانت موجودة في العصور الوسطى . ولكن في القرن الخامس عشر قام المغامرون التجار ، وهم تجار كانوا يبيعون الأقمشة من انكلترا إلى القارة الأوروبية بالتجمع في اتحاد غير محكم الروابط واتخذ بمرور الوقت شكلاً أكثر تماسكاً تمثل ذلك في شركة موسكو عام (1955) وفي شركة الهند الشرقية الهولندية عام (1602) وكان رأس المال يتوجه لدعم العمليات الاقتصادية . وفي المدة نفسها أسست شركة الهند الشرقية البريطانية التي امتدت للمدة 1600 - 1864 وكانت هذه الشركات ذات سمة احتكارية . ومع بداية القرن السابع عشر نجد أن مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي متقاربة نسبياً في جميع بلدان العالم . وبعد ذلك بدأت الرأسمالية بالتطور مما أفضى ذلك إلى تقسيم جديد للعمل الدولي . وفي منتصف القرن الثامن عشر قامت الثورة الصناعية في انكلترا وامتدت إلى الدول الأوروبية بما فيها أمريكا خلال

54 - مركز الدراسات الوحدة العربية ، العرب والعولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

القرن التاسع عشر الأمر الذي أدى إلى حصول تفاوت في مستويات تطور قوى الإنتاج في بلدان العالم .⁽⁵⁵⁾

وتمخض عن هذه التطورات ولأسباب وعوامل اقتصادية بالدرجة الأساس قيام الحرب العالمية عام 1914 بين دول النظام الرأسمالي ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية ، وكان الباعث الحقيقي لهذه الحرب هو باعث اقتصادي . إذ كانت ألمانيا تبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها وعن مستعمرات تمددها بالمواد الأولية والطاقة بأسعار متدنية شأنها شأن الدول الرأسمالية الأخرى .⁽⁵⁶⁾

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بدأت مرحلة جديدة أدت إلى تغيير جذري في قوى الإنتاج ، ففي الوقت الذي كان فيه الإنسان يقود الماكينة ويحرك الآلات داخل العملية الإنتاجية أصبح كل شيء طوعي بشكل كامل فتقلص دور الإنسان في العملية الإنتاجية وأصبح محصوراً في المراقبة فقط . هذا يعني بداية عصر جديد العصر الذي دخل فيه العلم كأحد قوى الإنتاج الأساسية من جهة ومن جهة أخرى فإن استعمال النظام الرأسمالي الآلات المؤتمتة أدى إلى تسريح أعداد هائلة من العمال خلق أزمة بطالة . وفي هذه المرحلة التي سميت مرحلة الثورة الصناعية الثانية اتسعت الفروقات الطبقيّة بشكل كبير وتباينت الدخول في الطبقة الاجتماعية الواحدة نفسها وفي نهاية العشرينات ومنتصف الثلاثينات ظهرت بوادر أزمة اقتصادية عالمية كان من أبرز معالمها انهيار أسواق المال وانهيار العملات الأساس وعان الاقتصاد العالمي من مدة كساد وظهرت بوادر البطالة الشبه كاملة مما جعل الوضع الاقتصادي الدولي على حافة الانهيار .⁽⁵⁷⁾ وفي هذه المدة ظهر الاقتصادي (كينز Kenize) في بريطانيا ليضع نظريته المعروفة لمعالجة الأزمة التي كان يمر بها النظام الرأسمالي والتي ما عادت النظرية الكلاسيكية قادرة على حلها ، حيث دعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحفيز الاستثمار من أجل خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب البطالة التي زادت خلال

55 - إسماعيل صبري عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 - 37 .

56 - إسماعيل صبري عبد الله ، المصدر السابق ، ص 45 .

57 - محمد طاقة ، العولمة الاقتصادية ، دار الحرية للطباعة ، عام 1999 ، ص 36 - 40 .

المدة 1929-1933 من (6) مليون عاطل إلى (30-40) مليون عاطل عن العمل في عام 1932 وهي أعلى نسبة بطالة وصلتها أزمات النظام الرأسمالي الاقتصادية شملت تأثيراتها العائلية 100-120 مليون إنسان . (58)

وفي خضم هذا الصراع الدائر داخل المنظومة الرأسمالية بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية والتي كانت بواعثها الأخرى هي اقتصادية ، وجاءت الحرب كنتيجة موضوعية لطبيعة التطورات التي حدثت لتكوين النظام الرأسمالي وأزماته الاقتصادية الاجتماعية المستعصية الحل إلا من خلال الحرب . لأن الحرب تقع عند وجود أزمات مستعصية الحل ، وقعت الحرب العالمية الثانية في عام 1939 واستمرت إلى عام 1945 كلفت البشرية ملايين من الضحايا والخسائر المادية العالمية الأولى . (59)

ونتيجة لهذه التطورات الدراماتيكية التي مرت بها البشرية بسبب الأزمات المستعصية الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي والتي أدت إلى خوض حربين عالميتين قامتا في النصف الأول من القرن العشرين أفرزت هذه الأحداث نظاماً دولياً جديداً تميز بظهور دولتين تقاسما النفوذ فيما بينهما ، لكل منهما أيولوجية تختلف وتناقض الأخرى إلا إنهما وجهان لعملة واحدة فكلاهما مادي وقد اختلفا على كيفية توزيع الثروات وكلاهما لا يستطيع تحقيق ما وعد به ، وبالرغم من تأسيس مجلس الأمن الدولي واتفاقية يريتيون ودوز ومؤسساتها كصندوق النقد الدولي إلا أن القطبين دخلا حرباً بارده في إطار مبدأ التعايش السلمي . ومبدأ سياق التسلح بين القطبين وغزو الفضاء ومن منتصف القرن العشرين وحتى يومنا هذا حدث تطوراً هائلاً وسريعاً في مجال العلم والتكنولوجيا وكان هذا التطور يمثل بحق الثورة الصناعية الثالثة . مما أدى تطور قوى الإنتاج بالشكل الذي لم تشهده البشرية خلال تاريخها وقد استطاع النظام الرأسمالي أن يوظف هذا التطور لصالحه من أجل تجاوز أزماته ، ونتيجة لهذا التطور الذي حدث في قوى الإنتاج حدث تدويل

58.- فؤاد مرسي ، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ، الإسكندرية ، 1981 ، ص 19- 25 .
59.- محمد طاقة ، المصدر السابق ، ص 45 - 46 .

مضطرد للحياة الاقتصادية في كل بلد على حدة بحيث تخطى الإنتاج الحدود القطرية والقومية ، وأكتسب رأس المال طابعاً دولياً ونمت المشروعات والمصارف المتخطية للقوميات لتصبح هي القوة المحركة الجبارة للتركيز الصناعي والمالي في الأسواق التي أصبحت عالمية حقاً . وتصبح الغلبة لهذه القوى الدولية الجديدة حتى ليصبح للولايات المتحدة مثلاً اقتصادان : اقتصادها الأمريكي التقليدي واقتصادها الدولي وهو بمثابة اقتصاد ثان لها . وتنشأ رأسمالية متخطية للقوميات ذات جبروت عالمي ، وتتولد من ثم مشاكل جديدة . فأين توجد الدولة القومية التي عرفتها الرأسمالية في صعودها ؟ وأين تقف القومية الاقتصادية أصلاً ومع ذلك ففي ظل التدويل الاقتصادي المضطرد يصحو التعصب القومي حتى ليصل إلى حد الحروب التجارية والنقدية والمالية .⁽⁶⁰⁾

في ظل الرأسمالية المعاصرة صعدت الرأسمالية الدولية إلى القمة المطلقة وتعددت أدواتها وآليات حركتها ، وأعدت تشكيل الاقتصاد على المستويين المحلي والدولي لتجعل منه اقتصاداً رمزياً - أعني أكثر رمزية مما كان ، لكن الجماعات المالية الدولية صارت أقوى من الحكومات القائمة ، وصارت تسبغ عليها طابعاً محافظاً في السياسة يقابله طابع انكماش في الاقتصاد .

ومع ذلك فما زالت الدولة هي الملجأ الأخير للرأسمالية المعاصرة .⁽⁶¹⁾ ومع كل ما عبرت عنه هذه الرأسمالية مؤخراً من نزعات للحد من دور الدولة على النمط الذي حبذه كينز فيما مضى فإن قدرتها على التكيف مع مقتضيات العصر تجعل للدولة دوراً أساساً في ضبط حركتها والتحكم في العديد من آلياتها . فما زالت الدولة تحرك كلا من الرافعة المضادة للأزمة والرافعة المضادة للتضخم ، وما زالت الدولة تملك نظام ضبط الإنتاج ، بل إن هناك بالفعل إمكانية لقيام عناصر التخطيط للإنتاج والتغلب على التقلبات غير المرغوب فيها . وبواسطة الدولة يتم تمويل البحث والتطوير في مجالات العلم والتكنولوجيا . وبفضل ميزانية الدولة يجري تمويل

⁶⁰ - سعيد النجار ، تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الخارجية ، القاهرة ، 1960 ، ص 28 .

⁶¹ - فؤاد مرسي ، مصدر سيق ذكره ، ص 65 .

القطاع العسكري من الاقتصاد القومي . وما زالت بأيدي الدولة مقاليد إعادة توزيع الدخل القومي بواسطة تبني الأدوات النقدية والمالية .

كل ذلك يجري في ظل دعوة متصاعدة للتحرر من تدخل الدولة وتخصيص القطاع العام . وفي الوقت نفسه يتشكل نمط جديد للتقسيم الدولي للعمل ، إذ إنه يعاد نشر الصناعة على المستوى العالمي ، كما يعاد توزيع الخامات أيضاً . والجديد هنا أن هناك بوادر تشير إلى إعادة نشر الزراعة عالمياً ، بحيث صار على البلدان النامية والمتخلفة أن تعيد النظر جذرياً في هياكل اقتصادها الحالية في هذا العالم سريع التبدل والتحول .

ومع تعاضم قدرة الرأسمالية على التكيف مع عصرها إلا أنه يبدو أن الأزمة الدورية التي ميزت تطور الرأسمالية منذ مطلع القرن الماضي قد ازدادت الآن تعقيداً . فلم تعد الرأسمالية في السنوات الأخيرة تواجه الأزمة الدورية التقليدية التي ازدادت قدرتها على إدارتها ، وإنما صارت تواجه أزمة مركبة فهي مزيج من أزمة دورية وأزمات هيكلية عديدة . ومن هنا شهدنا النمو المضطرد للقطاع الاقتصادي العسكري الذي يبدو أنه قد انتقلت إليه داخل أكبر الأقطار الصناعية المتقدمة قيادة الاقتصاد في مجموعة .⁽⁶²⁾

ومع كل ذلك فإن رأسمالية ما بعد الصناعة لا تستطيع في النهاية ومع كل قدراتها التي اكتسبتها أن تلغي قوانينها الداخلية . إنها تغير فقط من أشكال وأساليب عملها . وتظل الرأسمالية هي الرأسمالية ، ويظل القانون الأساس الذي يحكمها هو قانون التطور غير المتكافئ في الداخل والخارج على السواء .

وهكذا فما زال العالم الرأسمالي ينقسم إلى قطاعين متفاوتين من حيث مستويات النمو . وما زال استقطاب النمو يجري لصالح القطاع المتقدم دون القطاعين النامي والمتخلف وعلى حسابه . وما زال يتم تبديد الموارد المحدودة من الطاقة والخامات الطبيعية ونشر التلوث في العالم .

⁶² - سعيد النجار ، تطور الفكر الاقتصادي في النظرية التجارة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

ويظل أخطر جوانب الرأسمالية المعاصرة هو التعامل غير المتكافئ مع البلدان النامية والمتخلفة . فعلى الرغم من تصفية الاستعمار فما زالت البلدان الصناعية حريصة على تأكيد أو اصرر التبعية التي تربط المراكز بالأطراف . وفي ظل التدويل المضطرد للعلاقات الاقتصادية تواجه البلدان النامية والمتخلفة ما يمكن أن يكون استعماراً جماعياً يمثل السيطرة الكامنة والفعلية لرأس المال المتخطي للقوميات . ولقد استخدمت العلاقات غير المتكافئة لنقل أعباء الأزمات الدورية والهيكلية إلى البلدان النامية وذلك من خلال المفعول التلقائي للقوانين الاقتصادية .

إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي :

في ضوء ما عرضناه من معالم وأبعاد جديدة فإن الصورة العامة للثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة هي أنها أعادت هيكلة الاقتصاد الرأسمالي في مجموعة . فهي بوصفها ثورة في قوى الإنتاج ، جوهرها الربط بين العلم والإنتاج في صورة الأوتوماتيكية المرنة ، قد أحدثت ثورة في الإنتاج والتراكم والاستهلاك ، و ثورة في المواصلات والنقل ، و ثورة في إنتاجية العمل . ومن خلال هذه الثورات أنشأت أساليب لتصحيح مسار التقسيم الدولي للعمل ، وأعادت النظر في تشكيل الدورة الاقتصادية للأعمال . ولم يعد شيء في الاقتصاد الرأسمالي ثابتاً على حالة السابق ، ولم يعد شيء بمنأى عن متناول الثورة العلمية والتكنولوجية . (63)

والواقع أننا نشهد حالياً إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي . فهناك إعادة هيكلية في الصناعة هي الأسرع والأكثر تعقيداً ، وهي الأعمق في عصرنا ، مصحوبة باتجاه نحو اللامركزية من أجل حسن الإدارة . وسباق على إعادة الهيكلة لامثيل له في القطاع المالي حيث تعيد المصارف النظر في وظائفها بطريقة جذرية ، والزراعة تتخللها ثورة الهندسة الوراثية .

ولا شك أن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي بفضل التكنولوجيا كانت ولا تزال محكومة باعتباريات الربح . فالهدف الواضح من التقدم التكنولوجي هو أن

63 - إبراهيم سعد الدين ، النظام الدولي وآليات التبعية في إطار الرأسمالية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، 1986 ، ص 56 - 60

يرفع كفاءة الإنتاج ، وأن يضاعف من إنتاجية العمل ، وأن يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة والتسويق ، وذلك من خلال تخفيض نفقة الإنتاج ، وتحسين القدرة على تلبية الطلب في الأسواق . إن إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي قد وفرت الآن عدة مقدمات أساسية للتقدم تتمثل فيما يلي : (64)

أولاً : مع أنه عند تطوير التكنولوجيا في الماضي كان ثمة اهتمام بالتقنية الكاملة للأنشطة الإنتاجية ، لكن المهمة الخاصة بإعادة هيكلة الإمكانيات الإنتاجية اللازمة لوضع برامج جديدة وبخاصة في مجال صنع الآلات كانت بعيدة عن التكنولوجيا . والآن ومع إدماج تكنولوجيا جديدة لصنع الآلات مثل الإنسان الآلي ولكن بشكل محدود، والكومبيوتر ، فإن عملية تطبيق خطوط إنتاج مرنة في كل مجالات الصناعة أصبحت ممكنة . وبذلك فإن الاقتصاد يكتشف إمكانيات جديدة تماماً هي خطوط إنتاج عالية يمكن إعادة هيكلتها بسرعة وبكفاءة كبيرة من أجل برامج الإنتاج .

ثانياً : تقوم التكنولوجيا المتاحة على تشغيل ميكانيكي أو كيميائي للمواد الداخلة في الإنتاج . وهذا التشغيل يقوم على أساس موارد قابلة للتحويل وعمليات موفرة للطاقة ، وتكنولوجيات تصنيع ، وتكنولوجيا عضوية وخامات . ومن الممكن مستقبلاً في ظروف معينة أن تصبح الأولوية للتكنولوجيات التي تجعل الأولوية للحاجات البشرية .

ثالثاً : أصبحت نظم التكنولوجيات كونية ذات طابع عابر للقارات الالكترونيات والأوتوماتيكيات والكومبيوترات وتكنولوجيا الفضاء ، ولقد أتاح ذلك إمكانيات أكبر في مجالات الطاقة ، والمواصلات ، ونظم المعلومات ، والمرور الجوي ، وأحوال المناخ فضلاً عن نظام السياحة العالمية .

أن انعكاس هذه الثورة على الاقتصاد الرأسمالي كان عميقاً . فلقد عجلت الثورة العلمية التكنولوجية في النصف الثاني من القرن العشرين بتغيرات هيكلية في

الاقتصاد الرأسمالي أصابت كلا من الصناعة والزراعة ، مثل ما أصابت القطاعات الاقتصادية في كل بلد على حده ، وأصابت كذلك الملكية الخاصة .

ولقد عجلت الثورة العلمية والتكنولوجية بتغيرات هيكلية في الصناعة كان في

مقدمتها :

أ- الزيادة الحادة في نطاق الإنتاج الكبير ، والتحول باضطراد إلى العمليات التقنية ، وتطوير خطوط إنتاج جديدة أفضل اقتصادياً . واصطحب ذلك بعمليات تكنولوجية محسنة ، وظهور مصادر جديدة للطاقة ، وخلق قاعدة جديدة للخامات الصناعية .

ب- النصيب المتزايد للصناعات التحويلية والهبوط النسبي للصناعات التعدينية نتيجة استعمال أكمل للخامات والإنتاج المتنامي للخامات المصنوعة ، واستيراد مواد رخيصة من البلدان النامية .

ج- إقامة وسرعة تطوير الصناعات الجديدة وخاصة الصناعات الثقيلة ، صناعة وسائل الإنتاج المختلفة .

د- التطوير الأسرع لهندسة الطاقة الكهربائية وللهندسة والكيمياء عموماً ، مما يجعل بتجديد وتحسين التسهيلات الفنية في مجموع الصناعة والزراعة .

هـ- الهيكل المتغير لاستثمار رأس المال ، والمتمثل في النصيب المتزايد للمعدات والآلات ، والاستعمال الأرشد والأفضل اقتصادياً لأماكن ومنشآت الإنتاج .

و- النمو السريع لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ، والزيادة الحادة في توليد الطاقة الكهربائية المعدة للاستهلاك الشخصي والعائلي .

وبالمثل فلقد شهدت الزراعة تغيرات من شقين : فمن جانب استفادت الزراعة من الممكنة المعقدة ، والكهربة المتسعة والاستعمال الواسع للكيمياويات ، ومن جانب آخر قامت المجمعات الزراعية الصناعية التي تتناول دورة الإنتاج من مرحلة التزود بعوامل الإنتاج إلى التشغيل ومن ثم إلى التسويق .

أما على مستوى القطاعات الاقتصادية في كل بلد على حدة . فلقد أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية نتائج في مقدمتها :

- أ- الانخفاض النسبي في نصيب الصناعات الأساس نتيجة الزيادة الحادة في إنتاجية العمل في كل من الصناعة والزراعة .
- ب- الزيادة في نصيب قوة العمل المستعملة في قطاع الخدمات ، والتأثير الأعمق والأشمل للخدمات في عملية إعادة الإنتاج ، وعلى إنتاجية العمل أساساً .
- ج- النمو الأسرع للهياكل الأساسية كشرط هام لتحقيق كفاءة الاستثمارات .
- د- الاتساع الهائل والسريع في كل مجالات النشاط الخاص بتطوير العلم والتكنولوجيا ، والبحث والتنمية ، والدور المتزايد للتعليم كعامل هام في تحقيق النمو الاقتصادي ، والدور المتزايد أيضاً للإدارة كمفتاح للنمو الاقتصادي وشرط للكفاءة الاقتصادية .

بقي تأثير العلمية والتكنولوجية في تطوير الملكية الخاصة . ومعروف أن الرأسمالية التقليدية قامت على أساس الملكية الخاصة الفردية لوسائل الإنتاج ، أما الرأسمالية المعاصرة فقد سادتها الأشكال الجماعية للملكية الخاصة ، ابتداء من الملكية القائمة على شركات المساهمة التي تمثل درجة عالية من تركيز رأس المال والتي من دونها كانت الملكية الخاصة عاجزة عن الاستمرار . غير أن الفارق الرئيس بين الرأسمالية المعاصرة والرأسمالية التقليدية إنما يكمن هنا في سيطرة الاحتكارات المحلية والدولية واندماجها مع الدولة ، وقيام ما يمكن تسميته الرأسمالية الجماعية خصوصاً على المستوى العالمي .

*الهيكل الأساسية : أسواق نقدية ومالية، أيدي عاملة ، إدارة كفاءة .

أولاً : التأسيس التاريخي لمفهوم العولمة Globalization

كثر الحديث عن مفهوم العولمة وتناول العديد من العلماء والسياسيين والكتاب والباحثين هذا المفهوم كل في مجال تخصصه الدقيق ومن زاويته الخاصة ، لذا نجد أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تعد مسألة في غاية التعقيد ، ونظراً لتعدد تعريفاتها والتي تتأثر باختلاف وجهات نظر الباحثين الايدولوجية واتجاهاتهم حول العولمة سواء بالرفض أو القبول ، ومع أن العولمة يكتنفها بعض من عدم الوضوح ، إلا إنها ظاهرة تاريخية تبلورت عملياً مع نهايات القرن العشرين فهي حصيلة موضوعية للتطور الذي حدث على قوى الإنتاج وبالأخص التطور العلمي التقني الذي حدث في العقود الأخيرة من هذا القرن من خلال التطور الذي حدث في مجال الاتصالات وشبكات الانترنت وفي مجال الحاسبات والالكترونيات وغيرها .⁽⁶⁵⁾

65 - هاتسن بيتر ماركن وهارالد شومان ، فخ العولمة ، ترجمة د . عدنان المندلوي ، تشرين أول ، 1998 ، ص 10 - 15 .

ومن الناحية الموضوعية يمكننا القول ، أن العولمة هي ليست إلا مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي ، تشكلت وفقاً لمقتضياته واحتياجاته وفي إطار قوانينه الأساس ، وبتعبير آخر أن العولمة هي أعلى مراحل الامبريالية ، فالعولمة هي نتاج التطور التاريخي المادي للرأسمالية فقد سعت الرأسمالية منذ البداية إلى عالمية السوق فوقع التناقض بين عالمية الاقتصاد وإقليمية السياسة كون السياسة بالضرورة إقليمية تحدها حدود الدولة الإقليمية وحدود السيادة الوطنية والقومية ، فقد كان التناقض الأساس للرأسمالية هو مع دور الدولة والقيود التي تضعها الدولة في التعامل التجاري والاقتصادي والثقافي والسياسي داخل حدودها الإقليمية حيث تمارس سيادتها .

وعلى هذا الأساس أصبحت الدولة تشكل عائقاً أمام مقتضيات توسيع السوق وتوحيد النظام القانوني والمالي الذي يحكمه ، ومن أجل تكوين سوق عالمية موحدة بالكامل أصبح من الضروري إقصاء دور الدولة نهائياً عن هذا الطريق وهذا التوجه بدأ حقيقة منذ ظهور الشركات المتعددة الجنسية والانتقال إلى مرحلة دولية الإنتاج .⁽⁶⁶⁾ ولهذا يمكن القول أن الرأسمالية قد تحولت من الرأسمالية القومية حيث تمارس نشاطها داخل إطار الدولة القومية إلى رأسمالية تمارس نشاطها خارج حدودها وتتجاوز كل الحدود القومية . وأصبح ذلك بفضل ظهور وتطور وسائل الاتصالات وأصبح لهذه الشركات دور كبير في ظاهرة العولمة وما يؤكد ذلك تقرير الاستثمار في العالم الصادر عام 1992 الذي أكد فيه أن الشركات متعددة الجنسية أصبحت اليوم هي المنظم والموجه المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملاً . هذا إذا علمنا أن مجموع مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات في عام 1991 بلغت ما يعادل (5.2) تريليون دولار ، وإن إجمالي التداول بالعملة الأجنبية في مطلع التسعينات بلغ 1.2 تريليون دولار يومياً وهو ضعف ما كان عليه التداول في عام 1989 . وهنا يكمن خطورة الوضع الاقتصادي العالمي إذا علمنا إن من بين (30-50) مصرفاً وما يتراوح بين (10-50) شركة إعلامية يسيطرون على

⁶⁶. عبد الحي زلوم ، زمن العولمة ، عام 1999 ، ص 5 - 10 .

العالم ويصنعون أو يدمرون الحكومات والدول ، ويقدرّون على خلق الأزمات ويتحكمون بمصير جميع شعوب العالم ويحددون نمط التنمية في بلدان العالم واتجاهاتها المستقبلية أن هذه المرحلة تعد من وجهة نظر الباحثين من أخطر المراحل التي مرت بها البشرية على الإطلاق ، حيث يتمكن هذا العدد القليل من البشر ومن خلال أجهزة الكمبيوتر والانترنت وفي غضون ثواني قليلة أن تسحب المليارات من أموال المضاربين العالميين لتترك أي بلد من بلدان العالم مدمر ويعيش في أزمة مالية خانقة بعد أن تستنزف احتياطاته وتطيح بعملته الوطنية ليصبح عاجزاً عن النهوض بمهامه الاقتصادية ويبقى هذا البلد وغيره أسير الأزمة الاقتصادية أو المالية المستديمة المصطنعة له من قبل الشركات المتعددة الجنسيات .⁽⁶⁷⁾

أمام هذا الواقع شهدت عقود نهاية القرن العشرين ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفتت كتلة أوروبا الشرقية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية قائدة المنظومة الرأسمالية دعوات كثيرة على المستوى العالمي للترويج لمفاهيم وأفكار ومرجعيات ووضع آليات للعولمة الرأسمالية وأصبح الخطاب الاقتصادي الرأسمالي يجعل من فكرة العولمة الاقتصادية ضجة تاريخية لا مفر من قبولها والتكيف معها وهو الطريق الوحيد الذي يخلص الدول النامية من تخلفها ويحقق لها التنمية ، وأصبحت العولمة الرأسمالية هي التي تقترح استراتيجية التنمية الملائمة لهذه الدول للتخلص من أزماتها عبر أدواتها المعروفة (صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية العالمية الأخرى) . وهنا ينبغي القول أن الأزمات التي يعاني منها النظام الرأسمالي هي نفسها التي تعاني منها العولمة باعتبارها أعلى مراحل الامبريالية وأن الدول النامية التي ستسير في ركب العولمة سوف تعاني من جديد من أزمات اقتصادية وهيمنة الدول الرأسمالية عبر آلياتها التي تخترق حدود هذه الدول من خلال الشركات العملاقة

⁶⁷ - محمود المسافر ، العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه اقتصاد ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2002 ، ص 112 - 120 .

المتعددة الجنسيات ورأس المال المعولم وشركات تسويق العولمة والمنظمات الدولية التي تؤكد على تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص.⁽⁶⁸⁾

ثانياً : العولمة وسيلة لحل أزمات النظام الرأسمالي

بعد تفهم عميق لطبيعة تكوين النظام الرأسمالي تاريخياً ابتداء من مدرسة التجاريين مروراً بالمذهب الطبيعي حتى تصل إلى المدرسة الكلاسيكية ، أي بمعنى آخر من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية ثم إلى الكينزية ومع حدوث الثورة الصناعية الأولى والثورة الصناعية الثانية وطبيعة التطور الذي حدث على قوى الإنتاج وكنتيجة لكل هذه التغيرات فقد زاد الإنتاج وفاض عن حده مما تتطلب ذلك البحث عن أسواق جديدة تستوعب هذه الزيادة عن حاجة السوق المحلية ولهذا برزت الظاهرة الاقتصادية وانتشرت وتوسعت ، وكان ذلك هو السبب لتحول الرأسمالية إلى أعلى مراحلها ألا وهي المرحلة الامبريالية وذلك عن طريق التوسع والاحتلال ونهب الثروات والسيطرة على المواد الأولية لشعوب ودول الجنوب.⁽⁶⁹⁾

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الاقتصاد الأمريكي يعاني اليوم من أزمات اقتصادية واجتماعية (والتي تمثل أزمات النظام الرأسمالي العالمي) ، فعلى الصعيد الاقتصادي أصبحت الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر مما تصدر ، وفي السنوات الأخيرة سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى حالات الإفلاس في كل تاريخها المعاصر (أكثر من 700 ألف حالة إفلاس) كذلك عانت من أكبر عجز مالي في العالم والذي تجاوز (400) مليار دولار ، أما ديونها فأنها قد تجاوزت كل الأرقام القياسية بعد أن أصبح يزيد على (3) مليار دولار أي أكثر من (1.5) ضعف إجمالي الديون المترتبة على كل الدول الأخرى في العالم ، وهناك اليوم أكثر من (15) مليون شخص عاطل عن العمل أي (8%) من إجمالي قوة العمل) وقد تراجعت إلى الدولة رقم (13) من حيث الانفاق على الصحة والدولة رقم (17) من حيث الانفاق على التعليم ورقم (29) من حيث عدد العلماء بالنسبة إلى

68 - محمود المسافر، مصدر سبق ذكره ، ص 122 .

69 حسين عجلان، أثر تدفق حركة رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الثالث ، حزيران ، 2001 ، ص 95 .

إجمالي السكان حيث لديها (55) عالماً وفنياً فقط لكل ألف نسمة مقابل (317) عالماً وفنياً لكل ألف نسمة في اليابان . إذن يمكن القول أن الوضع الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية التي تقود النظام الرأسمالي العالمي اليوم يعاني من أزمات وأن حل أزماتها لا يمكن أن يتم إلا من خلال تصدير هذه الأزمة عبر العولمة وآلياتها خارج حدودها .⁽⁷⁰⁾

إذن العولمة هي اعلي مراحل النظام الرأسمالي وظهرت استجابة لتطوره التاريخي ، وبما أن النظام الرأسمالي يعاني من أزمات حادة وخطيرة فهي ظاهرة اقتصادية خطيرة لأنه تحمل في طياتها أزمات النظام الذي ولدت فيه ومن أهم هذه الأزمات هي أزمة التضخم الركودي (stagflation) الذي ما أنفك هذا النظام من إيجاد حل لهذه الأزمة دون جدوى فهو يعاني من البطالة إلى جانب التضخم مما انعكس ذلك على أزمات اجتماعية ونفسية وغيرها ، وأصبح المجتمع الرأسمالي يعاني من أزمات مستعصية ودائمة لذلك فإن العولمة ولدت في رحم مريض ولدت وهي تحمل معها فنائها ، كما أن النظام الرأسمالي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية يسعى دائماً إلى تصدير أزمته من خلال خلق الأزمات السياسة وخلق الحروب الإقليمية ويعمل على تشجيع النزاعات الداخلية والإقليمية وخلق الفتن الطائفية والاثنية بهدف إضعاف العالم حتى يسهل الهيمنة عليه ، فضلاً عن تصريف منتجاته من الأسلحة التي تدر عليه مبالغ طائلة ، إضافة إلى سعيه الحثيث في السيطرة على مصادر الطاقة في العالم وبالأخص نفط الخليج كل ذلك سوف يعمق الصراع بين شعوب العالم التي بدأت تعي خطورة العولمة على سيادتها ومستقبلها وبين مروجي العولمة وبخاصة أمريكا ، فمهما حاولت أمريكا إخفاء البواعث الحقيقية للعولمة فسوف لا تتمكن من ذلك على أمد طويل ومهما طال الزمن فإن العالم سيكشف زيف وخطورة العولمة عليه ومهما استطاع النظام الرأسمالي أن يجدد نفسه على حساب دول وشعوب العالم فإنه سوف لا يتمكن من ذلك إلى ما لا نهاية ، وهذا هو المأزق

⁷⁰ -حسين عجلان ، مصدر سبق ذكره ، ص 96 - 98 .

التاريخي الذي تعيه أمريكا ومن فلكتها من أن نهاية النظام الرأسمالي قادمة لا محالة مهما حاولت من معالجة أزمتها المستعصية الحل لإبقاء هذا النظام (71).

أن البطالة التي ستنتج عن التطور التكنولوجي - العلمي والذي من خلاله سيتم تسريح جيشاً من العمال بسبب استعمالات التقنية العالية المستوى حيث سيكونوا عبئاً ثقيلاً على المجتمعات الرأسمالية (حيث أن أكثر من 40 مليون إنسان من ثلاثة وعشرين بلداً من بلدان الـ * (OECD) يبحثون عن عمل ولم يجدوه) التي ستعاني جراء ذلك من ضعف المستوى المعاشي وانخفاض الدخل مما يسبب لهم ولعوائلهم من تدني في المستوى الصحي والتعليمي وسينعكس ذلك على الواقع الاجتماعي بشكل عام ، بحيث سنرى أن في شوارع أوروبا أعداداً كبرى جداً من البشر يبحثون عن عمل وحتى من الممكن أن نرى أناساً يتسولون أو يقومون بأعمال لا تليق بالإنسان المتحضر ، وهذا سوف يزيد من الفروقات الطبقيّة في المجتمعات في الدول الشمال وكذلك في دول الجنوب مما سيزيد من الصراع الطبقي داخل المجتمع الواحد وبين دول الشمال ودول الجنوب أيضاً وهذا مأزق خطير ستعاني منه العولمة الأمريكية .

وبما أن العولمة لا يمكن تطبيقها إلا من خلال إزالة الحدود بين الدول من أجل أن تسهل عملية انتقال رؤوس الأموال والعمالة والبضائع والمنتجات وفق قوانين وقواعد منظمة التجارة الدولية (WTO) ، وهذا يعني إلغاء دور الدولة والتجاوز على سيادتها مما سيولد ردود أفعال عنيفة لدى الكثير من الدول وحتى شعوب أوروبا التي ناضلت ومنذ عقود كثيرة من أجل سيادتها . وبذلك ستقف هذه الدول وبكل قوة للدفاع عن سيادتها وتراثها وعاداتها وتقاليدها الوطنية الموروثة عبر الأجيال ، وهنا سيكون ذلك مأزقاً جديداً ومضافاً على مأزق العولمة الأمريكية والذي سيتعمق هذا المأزق بزيادة الوعي يوماً بعد يوم ليشكل تياراً عارماً ضد العولمة .

71 - لسترثرون ، مستقبل الرأسمالية ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، بيت الحكمة ، بغداد ، عام 2000 ، ص 168 .
* (OECD) هي منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي .

ومن الملاحظ وفي السنوات الأخيرة توجه رؤوس الأموال الضخمة إلى أسواق المال والمضاربات بالأسهم والسندات وبوليصات التأمين وغيرها كونها تدر أرباحاً خيالية وبوقت قصير جداً وما سوق وول ستريت للأوراق المالية أكبر دليل على ذلك حيث يتم تداول أكثر من 1.3 ترليون دولار في العالم في اليوم الواحد . وهذا مما سيجعل انتقال رؤوس الأموال إلى هذه الأسواق والتخلي عن التوجه إلى الإنتاج مما سيخلق أزمة إنتاج في العالم على الأمد المنظور ، وهذا سيؤدي إلى أزمة اقتصادية كونية جديدة شبيهة بأزمة الكساد في الثلاثينيات من القرن الماضي ، مما سيجعل النظام الرأسمالي يدخل بأزمة جديدة إضافة إلى أزماته الحالية المستعصية الحل ، ونتيجة للبطالة وتدني مستوى الدخل في العالم سوف يتأثر الطلب بشكل مباشر وهذا مما يزيد من الصراع الطبقي داخل المجتمعات وكذلك بين دول الشمال ودول الجنوب وبالتالي سيؤدي إلى تحول التناقضات الثانوية إلى تناقضات تناحرية لا تزول إلا بزوال أحد طرفيها .⁽⁷²⁾

⁷² - لسترثرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 178 - 180 .

سيهتم هذا الفصل بتحليل وتصنيف بعض الأزمات المالية الدولية المعاصرة التي تعرضت لها المنظومة الرأسمالية وغيرها من دول العالم خلال السنوات التاريخية السابقة. قبل أن نستعرض بالتحليل المفصل (الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة موضوع الدراسة) وسيتم استعراض هذه الأزمات في هذا الفصل ليس من منطلق المفهوم التاريخي للأزمة المالية حسب ترتيبها ونوعها أي تؤخذ وفقاً لترتيبها التاريخي وإنما ستصنف وفقاً لبعدها الاقتصادي ومستوى تأثير كل منها ، والهدف من ذلك هو التدليل على أنه ليس من المنطقي أن تطلق اصطلاح أزمة مالية عالمية على كل أزمة مالية لأن موقع الأزمة (نطاقها أو حيزها الجغرافي وأثار كل أزمة مختلف عن الأزمات الأخرى) لذلك ستصنف الأزمات المالية في هذا الفصل وفق المحاور الآتية :-

أولاً : الأزمة المالية على مستوى نشاط أو قطاع في مصرف معين .

ثانياً : الأزمة المالية على مستوى المصرف بالكامل .

ثالثاً : الأزمة المالية في حدود بلد معين .

رابعاً : الأزمة المالية في منطقة جغرافية معينة . (مثل أزمة النمرور الآسيوية)

خامساً : الأزمة المالية التي تشمل العالم (أزمة عالمية) .

أولاً : الأزمة المالية على مستوى نشاط أو قطاع في مصرف معين

أزمة قطاع الاستثمار بمصرف (UBS) السويسري عام 2007 :

أعلن أكبر مصرف سويسري (UBS) في بداية شهر أكتوبر عام 2007 ، أنه سجل خسائر تتراوح ما بين 600-800 مليون فرنك سويسري في الربع الثالث من عام 2007 (الفترة من أول يوليو إلى نهاية سبتمبر) ، وأن سبب تلك الخسائر (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة) .

ونتيجة لتلك الخسائر الكبرى ، وجد المصرف نفسه مضطراً لإنهاء خدمات اثنين من كبار مسؤوليه ، أحدهما هو رئيس قطاع الاستثمار التابع للمصرف ، والذي حقق الخسائر الفادحة ، بالإضافة إلى إلغاء 1500 وظيفة من وظائفه وتسريح شاغليها .

وأفصح المصرف عن أن النتائج السلبية المسجلة في الربع الثالث من العام 2007 ، تعود أساساً إلى تسجيل قطاع الاستثمار التابع للمصرف ، خسارة كبيرة في مجال ما يعرف باسم (FIRC) أو (نسب الدخل والعملات الثابتة) . فقد تمخضت الأسهم ، التي استثمرها في سوق الرهن العقاري المرتبط بمخاطر الائتمان في الولايات المتحدة عن (مداخل سلبية تناهز أربعة مليارات فرنك سويسري) .

كما أوضح المصرف ، أن باقي أنشطته استمرت في تحقيق (نتائج جيدة جداً) . وأن النتائج الصافية للمجموعة المصرفية للأشهر التسعة الأولى من عام 2007 ، ستبلغ حوالي 10 مليار فرنك سويسري .⁽⁷³⁾

أي أن التأثير الواقع هو انخفاض أرباح المصرف نتيجة الأزمة العقارية وتأثر أحد قطاعات الأنشطة الرئيسية للمصرف بهذه الخسارة .

ثانياً : الأزمة المالية على مستوى المصرف بالكامل .

• المصرف الوطني للتجارة والاستثمار اليمني 2005 :

كان المصرف الوطني للتجارة والاستثمار اليمني قد وقع اتفاقاً مع مؤسسة (OITC) المالية العالمية لتدخل مع المصرف كمساهم استراتيجي ، حتى يتمكن من تنفيذ قرار المصرف المركزي اليمني القاضي برفع رأس مال أي مصرف تجاري ليصبح 6 مليارات ريال يمني ، إلا أنه بعد إبرام هذا الاتفاق بأسبوع واحد وفي السابع من شهر ديسمبر 2005 صدر قرار المصرف المركزي اليمني بوضع اليد على ممتلكات المصرف الوطني ، بدعوى أن هذا يتم نتيجة للوضع السيئ الذي وصل إليه المصرف الوطني ، ولتوقفه عن دفع التزاماته . وطالب المصرف

⁷³ - احمد منير نجار، عولمة الأسواق المالية مع الإشارة إلى التجربة الكويتية ، مجلة اتحاد المصارف الكويتية ، شبكة الانترنت . www.ukb.com

المركزي اليمني مديني المصرف الوطني للتجارة والاستثمار بسرعة سداد مديونياتهم . (74)

وكان أساس المشكلة فشل توقع مجلس إدارة المصرف الوطني بأن يمد المصرف المركزي يد العون للمصرف ليتجاوز أزمة السيولة التي واجهها في نوفمبر 2005 ، فما حدث هو أن المصرف المركزي وقف حجر عثرة أمام مساعي تجاوز المصرف الوطني لأزمة السيولة التي كانت الحكومة سبباً رئيساً فيها ، عندما أخرجت صرف مستحقات المقاولين في مواعيدها المحددة ، ورفضها اعتماد فوارق الأسعار الناتجة عن الارتفاع المفاجئ للمواد لأسباب دولية ، والناتجة عن رفع الدعم عن المشتقات النفطية ، فكان دعم المصرف الوطني لهذه الشركات هو ما مكنها من تنفيذ مشاريع الدولة . وهذا ما دفع البعض إلى استنكار تصرف المصرف المركزي وعدم منح المصرف مهلة كافية ، وإمداده بالسيولة اللازمة .

ومن ثم ، كانت أزمة هذا المصرف هي أزمة سيولة مالية ، نتيجة الآتي : (75)
1. سوء تصرف المصرف في مجال الإقراض ، فقد منح قروضاً ضخمة دون متابعة التزام المقترضين بالسداد ، مبرراً ذلك بدعم شركات تخدم تنمية الدولة .

2. سوء تصرف الدولة ممثلة في المصرف المركزي ، لعلمه أن معظم المقترضين شركات مقاولات تنفذ مشاريع حكومية ، ولم تسدد لها الدولة مستحقاتها ، مما سبب عجزها عن السداد في المواعيد المحددة ، وخلق أزمة في سيولة المصرف .

• أزمة مصرف نورثرن روك العقاري - إنجلترا 2007 :

⁷⁴ - Basel : will prevent Gris's or worsen the am .Finance Development , Joan , 2008 , p 11-12 .

⁷⁵ - الخامري ، موقع الانترنت 2005 ، www.nabanews.net

بلغ حجم المبالغ المالية التي أقرضها المصرف المركزي البريطاني لمصرف نورثرن روك العقاري المتعثر ، أكثر من ثلاثة مليارات جنية استرليني ، أي ما يقارب ستة مليارات دولار كدعم عاجل لمساعدته على تجاوز أزمة السيولة التي واجهته . كما ضمنت الحكومة البريطانية كافة إيداعات المصرف ، إذ تدافع عملاؤه لسحب أموالهم ، بعد ما هوت أسهمه بنسبه تصل إلى 34% ، أي أن أسهم المصرف فقدت نحو ثلث قيمتها ، وجاء ذلك بعد أن أصدر المصرف تحذيراً من أنه يتوقع أن تتأثر الأرباح بالمشاكل الائتمانية التي يواجهها القطاع المصرفي .⁽⁷⁶⁾

ومن ثم فقد كانت الأزمة في هذا المصرف هي أزمة سيولة مالية ناتجة عن التعامل في المشتقات المالية العقارية .

ثالثاً : الأزمة المالية في حدود بلد معين .

• أزمة سوق المناخ - الكويت عام 1982 :

مع بداية الثمانينات الميلادية ، وقيام الحكومة الكويتية بتخفيض سعر الفائدة على الدينار الكويتي ، والسماح بإنشاء شركات مساهمة تمهيداً ل طرحها بشكل تدريجي في سوق الأسهم ، نشأت طفرة اقتصادية جديدة عمت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية . واستقطب كل من السوق الرئيس (الرسمي) ، وسوق المناخ (غير الرسمي) جزءاً ليس بالقليل من السيولة النقدية المتدفقة . ولم يكن سوق المناخ يخضع لرقابة السلطات المالية ، فاختلقت آلية عمله وطبيعة الشركات المتداولة فيه عن تلك الشركات المدرجة في السوق الرئيس (الرسمي) .⁽⁷⁷⁾

وكان هناك قرابة تسعة صناع لسوق المناخ تحالفوا فيما بينهم اعتماداً على الثقة المتبادلة لتنسيق عمليات المضاربة واستقطاب رساميل الآلاف من صغار المستثمرين لسوق المناخ . وكانت معظم عمليات التسوية والمقاصة تتم عن طريق شبكات مصرفية مؤجلة وقابلة للتداول فنشطت بشكل غير رسمي عقود البيوع المستقبلية ذات المخاطرة العالية ، والتي ساعدت على إعادة تدوير الرساميل في

76 - جريدة الشرق الأوسط ، العدد 1360 ، عام 2008 ، بتصرف .

77 - أحمد منير نجار ، مصدر سبق ذكره .

سوق المناخ وكانت الشركات المتداولة في سوق المناخ نحو 54 شركة خليجية معظمها شركات وهمية ، تأسست خلال المدة من 1979 إلى 1980م للاستثمار في أسهم بعضها البعض ، ولم يكن لمعظمها منتجات أو زبائن حقيقيين (أزمة سوق المناخ الكويتي) .

وأغرت هذه العوامل مجتمعه عدداً كبيراً من صغار المستثمرين لتحويل رسامليهم من السوق الرئيس (الرسمي) إلى سوق المناخ طمعاً في تحقيق ربح سريع ، معتقدين أن الحكومة الكويتية سوف تدعمهم إذا وقعت أزمة ما ، كما دعمت أقرانهم عند انهيار السوق الرئيس عام 1976 .

وبالتدقق السريع للرساميل تضخمت القيمة السوقية إلى أكثر من ستة أضعاف القيمة الدفترية ففي 1981 ، ارتفعت أسعار الأسهم بمعدل 63% ، واحتلت القيمة السوقية الإجمالية لكلا السوقين (الرسمي وغير الرسمي) المركز الثالث بين أسواق المال العالمية ، بعد سوقي نيويورك وطوكيو .

وتأثر الوضع الائتماني للمصارف الكويتية بهذا التضخم فارتفعت نسبة الائتمان المصرفي إلى 17% خلال الربع الأول من 1982 ، مدعومة بمشاركة المصارف للمستثمرين في تنشيط سوق عقود البيوع المستقبلية غير الرسمي لتمويل صفقات جديدة . وبدأت المأساة منتصف مايو 1982 ، فقد تزامن توقيت موعد استحقاق الدفعة الأولى من عقود البيوع المستقبلية مع وقوع حركة تصحيح كبرى في السوق أدت إلى وقوع عجز كبير في قيمة العقود المستحقة وبدأت أسعار الأسهم بالنزول التدريجي حتى منتصف أغسطس وهبط المؤشر بنسبة 30% ، وانخفضت حركة التداول بنسبة 60% فأصيب سوق عقود البيوع المستقبلية غير الرسمي بكساد تام نتيجة لتراكم نحو 29 ألف شيك مؤجل غير قابل للدفع ، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 94 مليار دولار مسحوبة لصالح نحو ستة آلاف مستثمر ، وكان هذا كفيلاً

بانهيار السوق مخلفاً أزمة سيولة نقدية في المصارف التجارية ، وهزة شديدة في الاقتصاد الكويتي آنذاك . (78)

وبدأت الحكومة تنفيذ خطة طوارئ لمعالجة الوضع فأوقفت التداول تماماً في سوق المناخ ، وأوجبت تسجيل جميع الشيكات المؤجلة ، وأسست بيتاً للمقاصة كما أعادت السوق كهيئة مستقلة ليشمل سوقاً رئيساً وآخر ثانوياً ، وعقود البيوع المستقبلية إلى آخره من الإصلاحات المالية والاقتصادية .

وكانت أهم أسباب أزمة سوق المناخ كالاتي :

1. قيام شركات وهمية ، ليس لها وجود حقيقي .
2. عدم وجود وعي استثماري بين صغار المستثمرين ، وانسياقهم وراء وهم تحقيق أرباح باهظة في مدة زمنية محدودة .
3. ضعف الرقابة الحكومية وعدم وجود إدارة فعالة للرقابة على المخاطر .
4. سوء التصرف من الجهاز المصرفي آنذاك ، وانجراره وراء الطمع في تحقيق أرباح كبرى دون تقدير للمخاطر المصاحبة .

• أزمة المكسيك 1994 :

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب ، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة والناجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالدولة وتمثلت أهم هذه الإصلاحات في خصخصة المؤسسات ورفع القيود عن التجارة الخارجية ، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية . وأفضى الوضع إلى اندفاع رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة مما خلق عجزاً في ميزان المدفوعات المكسيكي ، ونظراً لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى ، توسع الائتمان المصرفي ، مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي وحينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية (79) .

78 - أحمد منير نجار ، عولمة الأسواق المالية مع الإشارة إلى التجربة الكويتية ، مصدر سبق ذكره ص 11 .
79 - جوس انكل كاري ، المكسيك ، وتجاوز آثار أزمة 1995 ، مركز المشروعات الدولية الخاصة

ونتيجة لهذه المؤشرات اضطرت الحكومة إلى رفع أسعار الفائدة لدعم العملة لكن بمجرد تعويم العملة ، انخفضت قيمتها وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة . مما أدى إلى انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك ، زاد من حدتها عبء ديون ضخمة تطلبت إعادة هيكلة عاجلة كعنصر أساس لحل الأزمة

ومن ثم فقد كانت الأزمة المالية في حدود دولة المكسيك ناتجة عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية بغزارة ، واستعمالها في الاستثمار قصير الأجل وهو ما يعطيها الفرصة للتلاعب بالاقتصاد الوطني وقتما تشاء ، مما يصيب الاقتصاد الوطني بالانهيار أما إذا تم توجيه هذه الأموال للاستثمارات طويلة الأجل فإنه سيكون من المستحيل سحبها من السوق بشكل مفاجئ ومن ثم لن يكون هناك مجال لوقوع هذه الآثار المدمرة للاقتصاد الوطني .

• أزمة الأرجنتين 1998 :

يمكن إيجاز أهم معالم الأزمة المالية في الأرجنتين عام 1998 إلى ما يلي :

(80)

1. العجز الضخم في ميزانية الدولة وتغطيته بإجبار المصارف على شراء سندات حكومية على نطاق واسع .
2. تدهور البنية المالية للمصارف نتيجة الركود الاقتصادي عام 1998 .
3. ضعف قدرة المقترضين على السداد .
4. تراكم القروض صعبة التحصيل ، والمعدومة .
5. سحب المستثمرين الأجانب استثماراتهم من المصارف المحلية .
6. تهاوي قيمة موجودات المصارف وتشمل القروض والسندات الحكومية .
7. ارتفاع أسعار الفائدة عام 1994 قبيل الأزمة المالية في المكسيك .

رابعاً : الأزمة المالية في منطقة جغرافية معينة .

أزمة الدول الآسيوية 1997 :

تعرضت الدول الآسيوية ، وهي دول (إندونيسيا ، وماليزيا ، وسنغافورة ، وتايوان ، وهونغ كونج ، وتايلاند ، ولاوس ، والفلبين ، وكمبوديا) لأزمة مالية حادة عام 1997 وشهدت الأسواق المالية لهذه الدول انهياراً كبيراً بدأ الاثنين الثاني من أكتوبر عام 1997 ، وأطلق عليه يوم الاثنين المجنون بدأت الأزمة من تايلاند وانتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة ، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد فانخفض مؤشر (Hang Sang) بنحو 1211 نقطة لأول مرة أكثر من ثلاثين سنة ، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة ، دون أن يكون متوقعاً انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة وبذلك السرعة نظراً لما تمتعت به اقتصادياتها من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة آنذاك وكانت تتراوح ما بين 7% - 8% كمتوسط إضافة إلى تنوع قاعدتها التصديرية ، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.⁽⁸¹⁾

أما أسباب الأزمة فيمكن تحديدها بالآتي :

1. ثبات سعر الصرف في هذه البلدان.
2. إبرام عقود ديون ضخمة مقومة بالدولار .
3. اتساع عجز الحساب الجاري .
4. ضعف قيمة الصادرات مقابل الين الياباني .
5. التدفقات النقدية الضخمة لرؤوس الأموال إلى الداخل .
6. تركيز معظم التدفقات في صورة اقتراض قصير الأجل .
7. المضاربة على سعر العملة .
8. تدني الأرباح في أسواق الأسهم .

81 - محمد سامر القصار، أزمات الأسواق المالية والدروس المستفادة ، الأزمة الآسيوية ، الانترنت
www.banque.gow

9. رفع سعر الفائدة لوقف التحويل من العملة الوطنية إلى عملات أجنبية خاصة الدولار الأمريكي ، ولتشجيع المستثمرين الحائزين للدولار لتحويل ما لديهم إلى العملات الوطنية . فارتفعت أسعار الفائدة إلى 25% في تايلاند ، و 35% في كوريا ، وظلت كذلك لعدة أيام مما اضطر المستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية لإيداع قيمتها في المصارف للاستفادة من الفائدة المرتفعة فزاد المعروض من الأوراق مع قلة طلبات الشراء فانخفضت أسعار الأسهم 25% - 50% من الأسعار السوقية .

انعكاسات الأزمة الآسيوية على الدول الآسيوية :

كان من انعكاسات الأزمة على اقتصاديات الدول الآسيوية الآتي :

1. انخفاض أسعار العملات والأصول في كل من آسيا نتيجة هروب رؤوس الأموال من أسواق هذه البلدان .
2. تباطؤ قوة الإصلاحات بصورة كبيرة في كمبوديا ولاوس خاصة .
3. انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بنسبة 91% وتعرضت كمبوديا لانخفاض يقدر بنسبة 45% بسبب هذه الصدمة .
4. الاضطراب السياسي المحلي الذي بلغ ذروته بالإطاحة برئيس الوزراء الأول الأمير (نوردوم راناريد) في يوليو 1997 ، مما أثر بشدة على اقتصاد كمبوديا .
5. فقدت عمليتي البلدين قيمتهما فهبط الريال الكمبودي بسرعة أقل من سرعة تغير العملات الآسيوية الأخرى نتيجة للدولرة المكثفة للاقتصاد الكمبودي أما عملة الـ (كيب) في جمهورية لاوس ، فتأثرت بصورة خاصة بتقلبات أسعار الصرف التي هزت المنطقة نظراً لارتباطها الوثيق جداً بالـ(باهت) التايلندي ، وفيما بين يوليو 1997 ويونيو 1998 فقد الـ(كيب) ما يصل إلى 70% من قيمته أمام الدولار ، وبدأ التضخم في الارتفاع ودرجة أكبر في لاوس مقارنة بكمبوديا وكان الأثر الاجتماعي كبيراً في كلا البلدين ، أطلق تزايد

ضعف الثقة في الاقتصاد الكلي وأيضاً في العملتين العنان لتدفق الأموال إلى خارج النظام المصرفي .

6. وفي كمبوديا أدى الجفاف والصادرات غير القانونية واسعة النطاق للأرز إلى تايلاند وفيتنام إلى نقص حاد في الأغذية في بعض المناطق ، وبالإضافة إلى هذا قلل الانكماش الاقتصادي من فرص استكمال الأفراد لدخولهم . وزادت الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية مما زاد الضغوط على البنية الأساسية والموارد الاجتماعية والاقتصادية المحدودة ، وتفشي الأمراض المرتبطة بالأوضاع السكنية البائسة وقلة فرص الحصول على مياه نظيفة وسوء التغذية .

7. وفي جمهورية لاوس أدى التضخم السنوي الكبير ، والزيادات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض الدخل الحقيقية والقدرة الشرائية مما فرض إجراء تغييرات في أنماط الاستهلاك والادخار ، وتم تعديل *النظم الغذائية وتخفيض الإنفاق على الكساء . وفاقت تكلفة اللوازم المدرسية والأدوية طاقة كثير من الأسر الريفية الفقيرة . كما تبدلت الأنماط التقليدية لهجرة العمل ، وتناقص عدد العمال الصينيين الذين كانوا يهاجرون من قبل جنوباً للعمل في صناعة التشييد مع ازدياد ضعف الـ(كيب) مما وفر وظائف في هذه الصناعة لعمال لاوس ، وفي نفس الوقت تعرض عمال لاوس في تايلاند المجاورة لضغط العودة إلى وطنهم .

8. تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة .

9. الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير .

10. تسببت التحويلات الرأسمالية للخارج في خفض الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب وتفاقم في المديونية للخارج .

11. تدهور مؤشرات البورصات الأوروبية ، وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى هبوط عام في الأسعار و حدوث بطالة قد تجر إلى ثورات اجتماعية .
12. أدى الانخفاض في قيمة عملات هذه الدول إلى تزايد في عرض منتجاتها في الأسواق العالمية لانخفاض أثمانها .

الدروس والعبر من أزمة النمر الآسيوية : (82)

والسؤال الذي يرد الآن كيف نفهم آثار الكارثة التي أصابت دول آسيا والتي كان يطلق عليها يوماً (النمر الآسيوية) ، نظراً لما كانت تتمتع به اقتصادياتها من معدلات نمو عالية فنجد أن هذا النمو كان سبب الكارثة التي حلت بها .

لقد تأمر رأس المال الأمريكي مع الملياردير اليهودي (جورج سورس) الذي كان يملك آنذاك 30 مليار دولار ، ومائة مصرف في أوروبا فقام باستثمار مبالغ طائلة في مجال الأوراق المالية ثم قام بعملية بيع جماعي لاستثماراته مما أدى إلى انخفاض قيمة الأصول بشكل حاد جداً وهو ما نتج عنه انهيار العملات الوطنية لدول النمر الآسيوية ثم قام في اليوم التالي بعمليات الشراء بالأسعار المنخفضة مما أدى إلى تحسن الأسعار نسبياً ، ثم أعقب ذلك بعملية بيع أخرى مما أكد الانهيار التام وفقدت هذه الدول نصف ميزانياتها وثرواتها المالية .

وكان هدف هذه المؤامرة اليهودية الأمريكية وقف الصعود المخيف للاقتصاد الآسيوي ، فقد شهدت تلك المرحلة اختراق المنتجات الآسيوية للسوق الأمريكية واندفاع المستهلك الأمريكي لشرائها لجودتها وانخفاض أسعارها نسبياً في ذات الوقت وهو ما شكل خطورة على تجار الولايات المتحدة فكان ما كان .

وهنا يجب أن نشير إلى أن اختراق الدول الكبرى للأسواق الداخلية للدول غير المتقدمة يتم عن طريق الاحتكار ، والسيطرة على خطوط الإنتاج والصناعات الحيوية في الدول المراد تدميرها اقتصادياً ، وإغراقها بالسلع والمنتجات لتحجيم

المنتجين المحليين وإضعافهم ليصبحوا غير قادرين على المنافسة أو المقاومة ويتم ذلك كله باستغلال الاتفاقات الدولية التي تتيح حرية التجارة العالمية .

ويقع ذلك أيضاً فيما بين الدول المتقدمة ذاتها ومثال ذلك ما قامت به الولايات المتحدة والتي تحتكر تجارة فول الصويا ومشتقاته عالمياً ، وتصدر منه كل عام عشرة ملايين طن من الكسب لتغذية الحيوانات التي يعتمد غذاء أوروبا من اللحوم عليها . فلكي تواصل الولايات المتحدة حماية احتكارها نجحت في إغلاق مصنع (Lavera) في فرنسا وشركة (Sardaigne) في إيطاليا لمنع المنتجين الصناعيين في هاتين الدولتين الأوربيتين الصناعيتين من استعمال ابتكار جديد لعالم فرنسي يؤدي إلى إنتاج بديل أفضل من الكسب الأمريكي .

التجربة الكورية في مواجهة أزمة النمر الآسيوية 1997 - 1998 :

خلال الأزمة الآسيوية في 1997 - 1998 تهاوي النظام المالي في كوريا لنفس الأسباب التي أثرت على باقي الدول الآسيوية إلا أنه كان هناك جذوراً داخلية نابعة من تناقضات هيكل الشركات في كوريا .

فمنذ عام 1960 عملت الحكومة الكورية - لتحقيق الأمن القومي والتصنيع السريع على تكوين طبقة من رجال الأعمال والمستثمرين على المستوى العالمي أطلق عليها (تشيبول) وهي مجموعة الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على منتج معين أو صناعات معينة تحتكرها . ومقابل مساعدة الحكومة لها تقوم التشيبول بتوفير فرص العمل والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية في مجتمع كان محروماً من خدمات الأمن الاجتماعي ونستعرض في أدناه بعض نماذج التنمية المستدامة في كوريا . (83)

1 - القروض المدعومة :

وكان التشيبول يعتمد اعتماداً تاماً على المصارف لتوفير رؤوس الأموال بمعدلات فائدة منخفضة ، ففي السبعينات وعندما كان معدل التضخم 12% كانت معدلات الفائدة على القروض 6% فقط . على أن تتبع التشيبول استراتيجيات

83 - نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية www.imf.org ، 2008 .

الحكومة للتنمية الصناعية فاعتمدت الشركات على المصارف فأصبح هناك قطاعات من الشركات التي تتحمل مديونيات ضخمة ثقيلة العبء .

وخلال السنوات الثلاثين السابقة للأزمة تراوح عبء الديون بالنسبة للتشبيول بين 300% - 400% من أصل الدين وتركز النشاط الاقتصادي بين التشبيول ففي عام 1990 بلغت مبيعات أكبر 30 تشبيول 35% من قطاع التصنيع وساهمت باستيعاب من العمالة في التصنيع .⁽⁸⁴⁾

وعشية أزمة 1997 المالية اتضح أن التشبيول الذي تديره العائلة لا يحقق مكاسب مالية فنشاط التشبيول لم يكن قائماً إلا فيما ندر على أساس قوى السوق المتمثلة في العرض والطلب والسعر بل إن التشبيول كان يسعى دائماً إلى الحصول على نصيب في السوق حتى وإن أدت الاستراتيجية المتبعة إلى تحمل خسائر مالية أو الوقوف على حافة الإفلاس .

في المدة 1988 إلى 1996 سجلت الربحية في كوريا أدنى ربحية مقارنة بدول شرق آسيا التسعة ، وأقل من متوسط ربحية الشركات مقارنة بألمانيا والولايات المتحدة . وفي أواخر عام 1997 أدى الارتفاع الحاد في معدلات الفائدة إلى دفع التشبيول للوقوف على حافة الهاوية .

2 - إعادة الهيكلة :

دفعت أزمة عام 1997 - 1998 الحكومة الكورية إلى محاولة حل مشكلة القروض المتراكمة . وكان هناك دور للمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي مما قلل من المخاطر السياسية لعملية الإصلاح وتوفير درع واق للنظام الكوري . وأسست الحكومة لجنة إشراف مالي كهيئة مستقلة ترفع تقاريرها مباشر إلى رئيس الوزراء وتتولى إعادة هيكلة قطاع الشركات والمؤسسات المالية

كما أصدرت الحكومة مجموعة سياسات وقواعد قانونية لإعادة هيكلة أكبر عدد من التشبيول فقامت بالآتي :

84 - نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية ، المصدر السابق .

- منح إعفاءات ضريبية لمدد زمنية معينة لإعادة هيكلة الشركات .
- تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وسمحت بتمليك الشركات غير الاستراتيجية للأجانب ورفعت سقف ملكيتهم للسندات .
- تسهيل عملية اندماج الشركات .
- دعم قانون منع الاحتكار وحرية التجارة .
- منعت ضمان شركة فرعية لقرض لشركة فرعية أخرى .

خامساً : الأزمة المالية التي تشمل العالم (الأزمة العالمية) .

أولاً : أزمة بورصة نيويورك (Wall Street) 1929 :

شهدت مدة ما بعد الحرب العالمية الأولى استقراراً نقدياً ومالياً دولياً واستفاد المواطنون خاصة في أمريكا من سياسات الإقراض الميسرة التي جاءت نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية ، واستخدموا هذه القروض لشراء المواد الاستهلاكية والأجهزة المنزلية ، وبمرور الوقت زادت حدة هذه الديون . كما أن الحكومة الأمريكية لم تكتف بأن يسرت القروض الداخلية ، وإنما شجعت أيضاً القروض الخارجية لتحقيق هدفاً استراتيجياً هاماً بالنسبة لها ، ألا وهو ربط اقتصاديات الدول الأوروبية برأس المال الأمريكي بغرض السيطرة واستمر هذا الازدهار الاقتصادي إلى عشرينات القرن العشرين وشهدت فيه الولايات المتحدة ثراءً غير مسبوق ، إذ غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى . فأعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم ، مما جلب مزيداً من الانتعاش والازدهار الاقتصادي وفي عام 1929 ، كانت هناك ثروات جديدة تجمع كل يوم من خلال بورصة نيويورك .⁽⁸⁵⁾

⁸⁵ - Stanley Fisher : How to Avoid International Financial Crisis and the role of International Money Fund , sputter 1997 .

لقد ساعد على تحقيق ذلك تلك التسهيلات التي تميزت بها أنظمة الإقراض في ذلك الوقت مما مكن ذوو الدخل المتدنية من شراء أسهم تأمينات مالية لا تتجاوز قيمتها 10 بالمائة ، إذ أنهم كانوا يدفعون 10 بالمائة فقط من سعر الطلب لشراء الأسهم ، وتقوم المصارف بإقراضهم بقية الصفقة 90% من قيمتها بمعدلات فائدة باهظة في ذلك الوقت فكانت تصل إلى 15% وبسبب هذه التسهيلات الائتمانية ارتفعت الأسعار في البورصة إلى مستويات مثيرة ، وغير منطقية بالمرّة وهو ما أدى إلى تهافت الجميع على شراء الأسهم. وانتشرت حمى البورصة كالنار في الهشيم .

وبدأت الأسعار بالهبوط في سبتمبر وأوائل أكتوبر 1929 وفي 18 أكتوبر هبطت السوق بشكل هائل ومفاجئ ، وكان أول أيام الذعر الحقيقي 23 أكتوبر عندما انتشرت شائعات بأن فيضاً من صفقات تحويل الموجودات إلى سيولة نقدية في طريقه إلى وولستريت . فالمستثمرين الذين شهدوا ارتفاع قيم أسهمهم طيلة شهور ، استشعروا الكارثة الوشيكة فقرروا بيع أسهمهم وتم بيع ستة ملايين سهم وانخفض مؤشر داو جونز ، وازداد التهافت على البيع بإقبال مزيد من المستثمرين على تسيل أسهمهم لسداد ديون الائتمان المترتبة عليهم ، ودفع مستحقات الوسطاء الذين ضغطوا عليهم بعد انخفاض الأسعار .⁽⁸⁶⁾

وفي 24 أكتوبر هبط الاقتصاد هبوطاً عنيفاً عندما تم بيع وبأسعار زهيدة حوالي 13 مليون سهم في مختلف القطاعات والصناعات وهرعت المصارف والشركات الاستثمار بشكل مسعور لشراء الأسهم لإيقاف التدهور ، لكن بعد فوات الأوان وفي اليوم التالي 25 أكتوبر أصدر الرئيس هربرت هوفر من البيت الأبيض بياناً يعلن فيه إن الاقتصاد الأمريكي متين في أساسه وجوهره لكن عبثاً مضت كل المحاولات الرامية لاستدراك الوضع وفي 29 أكتوبر تم بيع 76 مليون سهم وانهارت الأسعار أكثر من ذي قبل وكتبت صحيفة (نيويورك تايمز) في عددها

الصادر في 30 أكتوبر (انهارت أمس أسعار الأسهم مخلفة خسائر رهيبية تقدر بمليارات الدولارات إنه أسوأ يوم في تاريخ أسواق البورصة .

والنتيجة أنه ما بين 29 أكتوبر و13 نوفمبر تبخرت 30 مليار دولار من سوق بورصة نيويورك ، واستغرق الأمر 25 عاماً بعد ذلك حتى استعادت بعض الأسهم قيمتها الأصلية . وفي سنة 1930 ظهرت الحقيقة المرعبة وهي أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة وليس مجرد ركود طفيف . وارتفع معدل البطالة ليصل إلى 8% بعد أن كان 0.9% فقط عام 1929 وأصبح المعدل 25.1 في عام 1933 وسرعان ما انتشر هذا الكساد الاقتصادي الأمريكي إلى دول العالم الأخرى .

وبحلول عام 1932 كان مؤشر داو جونز قد انخفض إلى 41 نقطة فقط ، وبلغت خسائر المستثمرين 74 مليار دولار وانهار أكثر من 1100 مصرف أمريكي . وبعد أن اصطفت طوابير العملاء لتسييل ممتلكاتهم إلى نقدية لتغطية ديونهم ومصاريفهم في الأيام العجاف وتلاشت الثقة بالاقتصاد الأمريكي وارتفعت معدلات البطالة إلى 25% .

أ - خصائص هذه الأزمة :

تميزت الأزمة بالخصائص الآتية :

1. زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله .
2. استمرار هذه الأزمة لمدة طويلة نسبياً .
3. حدة الأزمة ففي أمريكا انخفضت الودائع بالمصارف بمقدار 33% وانخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين وأفلس خلال المدة من بداية 1929 حتى منتصف 1933 أكثر من 10000 مصرف وهي 40% من المصارف الأمريكية وضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة صغارهم .

4. الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في المصرف المركزي لنيويورك إلى 2.6% في المدة 1930 - 1933 مقابل 5.2% سنة 1929 ففي بداية الأزمة ارتفع سعر الفائدة لتزايد الطلب على النقود لسداد القروض ، لكن مع استمرار الأزمة انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال .

ب - الأسباب لانهايار وول ستريت في عام 1929 :

يمكن إيجاز أهم أسباب انهيار وول ستريت عام 1929 إلى الآتي :

1. ارتفاع أسعار الأسهم بما يتجاوز قيمتها العادلة ، فوقع الانهيار ليعيدها إلى مستويات معقولة ويرى معارضوا هذه الرؤية أن أسعار الأسهم في ذلك الوقت كانت ضمن الحدود المعقولة .
2. يلقي البعض تبعة ما حدث على (أدولف ميللر) الرئيس المعين حديثاً آنذاك لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بدعوى أنه كان يحاول كبح جماح سوق البورصة فتسبب في تلك الأزمة .
3. وجه البعض أصابع الاتهام نحو الرئيس هوفر لإعلانه على الملأ أن سوق البورصة تزداد سخونتها عن الحد الطبيعي وأن أسعار الأسهم مبالغ فيها .

ج - آثار الأزمة على الدول الصناعية :

يمكن إيجاز أهم آثار الأزمة على بعض الدول الصناعية كما يلي :

1. في كل من ألمانيا وفرنسا هبطت أسعار الجملة من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933 .
2. في اليابان انخفضت أسعار الجملة من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933 .
3. انخفضت الأرباح وتراكم رأس المال وارتفعت معدلات البطالة وانخفضت الأجور ففي إنجلترا انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة

- 1929 إلى 75 مليون سنة 1932 وفي ألمانيا انخفضت الأرباح من 315 مليون مارك عام 1929 إلى 72 مليون مارك عام 1932 .
4. انخفضت مداخيل الطبقة الرأسمالية مما انعكس على أنشطة رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد وعلى تصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون دولار عام 1928 إلى 1.6 مليون دولار عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أما إنجلترا فقد كان 219 مليون جنية إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنية إسترليني سنة 1933 .
5. انخفضت أسعار المنتجات بين سنتي 1929 و1933 بـ 45.7% وشهدت البلدان الصناعية الأساس الست (الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، فرنسا، ألمانيا ، إنجلترا ، وإيطاليا) انخفاضاً في دخلها الوطني يقدر بالنصف .
6. انكشفت التجارة الخارجية بـ 40% مقارنة بسنة 1929 ، وبـ 74% بحجمها العادي قبل 1929 .

ثانياً : أزمة وول ستريت (Wall Street) 1987 :

بدأت هذه الأزمة في اللحظات الأولى للافتتاح في يوم الاثنين الأسود وذلك بوجود خلل في التوازن بين العرض والطلب ، في كل من الأسواق الحاضرة (النقدية) وسوق العقود المستقبلية . ونشأ الخلل نتيجة لسيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل واختلف رد فعل كلا السوقين باختلاف نظم العمل فيهما . ففي السوق الحاضرة ولاسيما في بورصة نيويورك يسير العمل على أساس إمكانية قيام المتخصص بتأجيل الافتتاح للسهم الذي يتعامل فيه (أي تأجيل التعامل عليه) إذا ما أدرك أن هناك خللاً واضحاً بين أوامر البيع وأوامر الشراء المتجمعة في الليلة السابقة وأن إمكانياته قاصرة عن مواجهة هذا الخلل أي أنه لا يستطيع إزالة الخلل بتنفيذ الصفقات لحسابه الخاص . ومن شأن هذا التأجيل أن يفسح للمتخصص وقتاً

كافياً للبحث لدى السماسرة الوكلاء وسماسرة الصالة وتجار الصفقات الكبرى عن أوامر مقابلة تمكنه من إزالة الخلل هذا بالنسبة للسوق الحاضرة ، وبالنسبة لسوق العقود المستقبلية فوفقاً لأنظمتها تعكس الأسعار بسرعة فائقة المعلومات المتاحة .
فعندما يتضح أن هناك خللاً بين أوامر البيع وأوامر الشراء المتجمعة في الليلة السابقة تقفز الأسعار في اليوم التالي إلى السعر الذي يمكن عنده أن تبرم الصفقات (87).

وقد انتهى الأمر بهبوط الأسعار في السوقين رغم تباين الأنظمة المعمول بها في كل منهما ففي بورصة نيويورك انخفضت أسعار الافتتاح في الأسهم التي بدأ التعامل عليها في يوم الاثنين 19 أكتوبر بحوالي 10% عما كانت عليه أسعارها عند الإقفال في يوم الجمعة 16 أكتوبر وفي حوالي الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين بتوقيت نيويورك كان السواد الأعظم من الأسهم قد بدأ التعامل عليها كما بدا كذلك أن السوقين استطاعا بنجاح مواجهة الخلل في التوازن والتخلص من الكم الهائل من أوامر البيع التي تجمعت حتى لحظة الافتتاح . غير أنه قد بدا كذلك أن الإمكانيات المالية لصناع السوق في كلا السوقين قد نضبت أو كادت ففي بورصة شيكاغو للعقود المستقبلية انسحب معظم صغار صناع السوق إما اختياراً أو تحت ضغط من المنشآت القائمة على تصفية وتسوية حسابات الصفقات وحتى من بقي منهم فلم تكن لديه الرغبة في الاضطلاع بالصفقات الكبيرة في هذا السوق المتقلب ، إلا بعد الحصول على خصم لم يسبق له الحصول عليه من قبل أما في بورصة نيويورك فإنه مع وصول سيل جديد من أوامر البيع في مدة ما بعد ظهر يوم الاثنين بتوقيت نيويورك ، لم يكن لدى صناع السوق قدرة على مواجهة الخلل دون أن يترتب على ذلك هبوط شديد في السعر الذي يمكن أن تنفذ به الصفقات وباختصار ضعف سيولة كل من السوق الحاضر وسوق العقود ، وأصبح من المستحيل التنفيذ الفوري للصفقات التي ترد إلى السوق إلا بتكلفة عالية تمثلت في الانخفاض الشديد في سعر السهم الذي تتضمنه الصفقة وبقدر لم يتعود عليه الزبائن من قبل .

ولم يوقف هذا الانهيار في الأسعار ذلك السيل المتدفق من أوامر البيع ، بل زادت سرعة تدفق هذه الأوامر مما عني أن الذعر الذي انتاب جمهور المستهلكين قد جلب مزيداً من الذعر . وبعد ظهر الثلاثاء بوقت قصير أوقف التعامل في العديد من الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك وفي أسواق الاختيار وأيضاً في سوق العقود المستقبلية وبدأ واضحاً أن الإمكانيات المالية لصناع السوق قد نضبت ، وأن المخرج الوحيد للأزمة هو البحث عن أطراف أخرى من خارج السوق للمساعدة في إزالة الخلل وهذا ما حدث بعد ظهر يوم الثلاثاء فقد تدخلت الشركات الكبرى لإعادة شراء أسهمها كما تدخل المصرف المركزي وذلك بحث المصارف على منح مزيد من الائتمان لتجار الأوراق المالية وقرب موعد الإقفال في يوم الثلاثاء بتوقيت نيويورك بدأت أسعار الأسهم تتجه إلى الصعود رويداً رويداً ، واقتربت أسعار الإقفال جداً من مستوى الأسعار في ظهر يوم الاثنين ، مما أعاد لصناع السوق جزءاً لا بأس به من الموارد المالية التي مكنتهم من مباشرة نشاطهم ، وهو ما انعكس إيجاباً على مستويات الأسعار في الأسواق الأمريكية يوم الأربعاء 21 من أكتوبر .

وفي دراسة لـ (ريتشارد رول) عام 1988 وصف متميز لحركة الأسعار في الأسواق العالمية ، قبل وخلال أزمة الاثنين ، فكشف عن أن مستوى الأسعار في أسواق رأس المال الرئيسة في العالم تميزت بتباين كبير في سنة 1987 ككل ، أما في خلال شهر أكتوبر ، فقد أخذت الأسعار في كافة الأسواق نفس الاتجاه النزولي (88) والسبب الرئيس في هذه الأزمة هو استمرار العجز في الموازنة الأمريكية ورفع أسعار الفائدة وتدهور سعر الدولار أمام العملات الرئيسة .

كما تقدم يمكن إن نستخلص إن العولمة هي ليست إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وهي نتاج التطور التاريخي المادي للرأسمالية ، لذلك من خلال مخالفته العولمة من تراكم رأسمالي ومادي في اقتصاد دول العالم المتقدم أفضى إلى ذلك إلى خلق فائض في الإنتاج وبالتالي ضرورة البحث عن عالمية السوق برفع التناقص بين عالمية الاقتصاد وإقليمية السياسة . وبالتالي ظهرت الأزمات المالية.

⁸⁸- Stanley fisher : Op city , 1997 , p 12 .

(2008)

2008
2008

:

:

:

:

:

:

:

:

:

:

تمهيد :

يعاني الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن من أزمة مالية بدأت في أقوى اقتصاد في العالم وهو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم انتقلت إلى الدول

الأوربية ثم إلى بقية دول العالم ، ومع إن الأزمة قد بدأت بشكل واضح في سبتمبر عام 2008 ، إلا إن بوادرها في الحقيقة كانت تتزايد يوماً بعد يوم منذ عام 2007 ، ولكن رسمياً بدأت في يوم 15 سبتمبر عام 2008 . عندما أعلن بنك (ليمان برذر) وهو أكبر بنك استثماري في أمريكا عن إفلاسه وضرورة حمايته من الدائنين في هذا التاريخ .

والحقيقة أن هذه الأزمة هي ليست جديدة بالنسبة للنظام الرأسمالي لكنها تعد الأصبعب والأقوى من بين الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (كما ذكرنا في الفصل السابقة) . ويمكن القول أنها أزمة مركبة إذ لها تشابكات وترابطات خلفية مع الأزمات التي شهدتها النظام الرأسمالي منذ سبعينات القرن الماضي مثل (أزمة النظام النقدي الدولي ، أزمة الطاقة ، أزمة التضخم الركودي ، أزمة المديونية الخارجية ، أزمة البطالة ...الخ) وكلها أزمات هيكلية تكشف عن الطابع المتناقض بالغ العمق والتعقيد للنمو الاقتصادي الراهن للنظام الرأسمالي متمثلاً ذلك باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعاني اليوم من ظاهرة (البطالة ، العجز التجاري ، العجز المتزايد في الموازنة العامة ، ارتفاع معدلات الفائدة....) .

انطلاقاً من هذه الحقائق يرغب الباحث في أن يخصص هذا الفصل من الدراسة إلى تحليل الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها النظام الرأسمالي عام 2008 ودراستها بشكل مفصل من خلال معرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة للأزمة وتداعياتها على اقتصاديات دول العالم والدول العربية وما هي السبل والوسائل اللازمة لمعالجتها إضافة إلى الدروس والعبر التي تستفيد منها اقتصاديات العالم من الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة مع محاولة تحديد الرؤية المستقبلية والاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه الأزمة . لذلك جاء هذا الفصل متضمناً

المباحث الآتية:

المبحث الأول : جذور الأزمة ومظاهرها وأسبابها الرئيسية

المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية والمالية للأزمة العالمية
المبحث الثالث : أثر الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية

2008 :

يواجه الاقتصاد العالمي في المدة الراهنة أزمة مالية حقيقية عصفت بالأسواق المالية والوطنية وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة عام 1929 ، وتعود بداية الأزمة إلى آب/عام 2007 . عبر ما يسمى بأزمة الرهن العقاري أو القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغير ، إذ توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء دور سكنية وارتفع في ضوء ذلك معدل التملك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% في عام 1996 إلى 69.2% في عام 2004 ، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة 1977 ، والذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية

من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع . (89)

ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية ذلك أثر سلباً على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها ، وتدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك ، إلا أنه اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية ، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي حيث بلغ عدد المؤسسات المالية الأمريكية التي أفلست أو أصبحت قريبة من الإفلاس حوالي (120) مؤسسة مالية منها إفلاس مؤسستي (ليمان برذر و ميرل لينش) ووصلت أكبر مؤسسة تأمين أمريكية **AIG American International Group** حافة الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الأمريكي الفدرالي لإنقاذها . (90)

ويكفي الإشارة هنا إلى إن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي 1000 مليار دولار مما استدعى تدخلاً مباشراً من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة وخصصت مبالغ ضخمة لتجاوزها قدرت بحوالي (800) مليار دولار ويقدر مجموع ماضخة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حتى الآن حوالي 180 مليار دولار ، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات مزيفة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية . (91)

وساهم تحرير أسواق التمويل العقاري بإلغاء الحد الأقصى للاقراض ، ولأسعار الفائدة على الودائع ، وإلغاء القيود على الائتمان في فتح المجال لزيادة التنافس بين البنوك والمؤسسات وسرعة نمو الائتمان العقاري .

89 - فريد كورتل، الأزمة المالية ، مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني ، جامعة الإسراء ، عام 2008 ، ص 2 .

90 - فريد كورتل، الأزمة المالية ، مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص

4 .

91 - فريد كورتل ، المصدر السابق ، ص 6 .

والحقيقة أن الأسباب التي أفضت إلى زيادة نمو الائتمان والتوسع في القروض العقارية يرجع لكون أسواق الرهن العقاري تتميز بخصائص معينة نذكر منها :

- أ- ارتفاع نسبة القرض إلى القيمة (أي نسبة القرض العقاري إلى قيمة السكن) ومدة القرض فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين لإقراض المزيد ، بينما تسمح مدد السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين (المقصود بخدمة الدين سداد القسط مضافاً إليه الفائدة المستحقة) إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها .
- ب- إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة السكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم فإمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للسكن تسمح للجهود بالاستفادة مباشرة من ثروتهم السكنية والحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار المساكن ، وتسبب رسوم السداد المبكر في تقيد قدرتهم على إعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة .
- ت- إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية ، فكلما ازداد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية سيجد المقرضون سهولة أكبر في الحصول على التمويل عبر أسواق رأس المال وتقديم القروض للجهود إذا ما تساوت الشروط الأخرى .

والحقيقة أن جذور أزمة عام 2008 تتمثل في قرار الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون في آب عام 1971 القاضي بفصل العلاقة بين الذهب والدولار ، إذ إن هذا القرار كان حقيقة يمثل بداية الأزمة عملياً . فضلاً عن تقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة والمضاربة التي فجرت فقاعة العقارات فأنفجرت أزمة القروض العالية المخاطر وأسواق السندات والأسهم المرتبطة بها وأيضاً في ظاهرة الفساد المتمثلة في منح قروض عقارية سخية (بمبالغ كبيرة) لزبائن غير قادرين على السداد ، طمعاً في تحويل هذه القروض إلى سندات على أمل إغراق الأسواق بها ، إضافة إلى تدفق الكثير من الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية خاصة من دول (الدومن) والصين واليابان ودخولها واستثمارها في مشاريع ذات مخاطر كبيرة كسوق الرهن العقاري .

وعليه فإن جذور الأزمة المالية الراهنة تعود إلى ما قبل ثلاث عقود حيث شهد القطاع المالي تطور في الخدمات المصرفية على حساب قطاعات اقتصادية تقليدية كالزراعة والصناعة وتطور

الخدمات المالية (بنوك وبورصات وشركات تأمين ، وشركات استثمار ، والتي توسعت مع ظاهرة العولمة المالية وتحول معظم اقتصاديات العالم إلى فلسفة اقتصاد السوق في مطلع القرن الحادي والعشرين ، ومع وجود موجة غليان عالمية في أسعار العقار في ظل وجود سيولة فائضة لدى المصارف لا تجد منفذ استثماري لها (وبما أن العقار يعتبر ملاذ للاستثمار) اتجهت الكثير من البنوك في توظيف سيولتها في القروض العقارية وتم إيجاد العديد من الوسطاء والإعلانات لتقديم أفضل العروض دون المطالبة بضمانات أو تعهد أو حتى التأكد من مقدرة المقترضين على السداد (92). Credit history

السبب الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل وزادت وفقاً لذلك عمليات الاقراض من قبل البنوك وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وذلك من دون معرفة قدرة الأسر على السداد وعدم معرفة هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال . ففي بداية عام 2006 وحدث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة اذ وصلت إلى 5.2% وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض الرديئة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم مما أدى إلى حجز البنوك على تلك العقارات بنسبة 93% وفقد أكثر من (2) مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالغرامات المالية طيلة حياتهم ومما زاد من تفاقم المشكلة ، اتجاه البنوك في تجميع القروض العقارية المشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدنيين ، مما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى .

لذلك يمكن القول أنه في ضوء هذه المظاهر ، قد تنبأ الكثير من الاقتصاديين بحدوث انهيارات في الاقتصاد الرأسمالي ومن وجهة نظرهم فقد تحدث الاقتصادي (موريس اليه) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد قائلاً (أن نظام الاقتصاد الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره ، إذا لم تعالج وتصوب تصويباً عاجلاً).⁽⁹³⁾ إضافة إلى أن بعض الاقتصاديين قد

92 - أحمد حيان ، التجارة الدولية والأزمة المالية 2008 ، شبكة الانترنت الدولية .

93 - Http://www.chka net articles .

شخص أن هنالك خلل في مسيرة الاقتصاد الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وهذا الخلل سيفضي إلى حدوث كارثة تشمل جميع دول العالم .

وقد صاحب هذه التنبؤات دعوات غريبة تدعو إلى تغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي والخروج من الأزمة من خلال الاعتماد على مفاهيم الاقتصاد الإسلامي ، فقد تحدث الكاتب (يوفيس فانون) رئيس تحرير صحيفة (تشاليخر) من افتتاحية لها موضوع (البابا أو القرآن) حين قال (أظن أننا بحاجة أكثر من هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما حدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الحد المزري لأن النقود لا تلد نقوداً)⁽⁹⁴⁾ نستخلص مما ورد أن هناك مجموعة من الأسباب أفضت إلى ظهور الأزمة المالية منها أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة وكما مبين أدناه :

● الأسباب المباشرة للأزمة :

1 - التوسع الائتماني غير المحسوب :

عندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ، توسعت هذه البنوك في منح الائتمان ، وهو أمر في حد ذاته لا غضاضة عليه اذ لا يجوز أن تبقى الأموال في البنوك بدون توظيف ، ولكن الخطأ كان في منح الائتمان دون تطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المعروفة .

2 - القروض العقارية الرديئة :

94 - سامي قنطجبي ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية ، دمشق ، دار النهضة ، 2007 ، ص 16

شهدت المدة من عام 2005 حتى عام 2008 في الولايات المتحدة توسع شركات التمويل العقاري بشكل غير طبيعي في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشتريها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري على السداد.

وحتى نتبين مدى ضخامة الإقراض العقاري في الولايات المتحدة يكفي أن نذكر أن هذه القروض كانت عام 1974 حوالي 680 مليار دولار ارتفعت عام 2008 إلى ما يزيد عن 14 تريليون دولار⁽⁹⁵⁾.

وفي عام 2007 تعثر عدد كبير من المشتريين في السداد بسبب قيام البنك المركزي الأمريكي برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم مما أدى إلى زيادة الأعباء على المشتريين السابقين للمساكن بالتقسيم ، وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة متسارعة فقامت شركات التمويل العقاري باسترداد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الأسعار مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة في شركات التمويل العقاري .

3 - تعاضم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض :

شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالي تزايد الإستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 86% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 82% عام 2002 . والمشكلة هنا ليست في تزايد الإستهلاك في حد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع بالتقسيم وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد .

4 - ضعف الرقابة على المؤسسات المالية :

يقصد بالمؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وسوق رأس المال وشركات التوريق وشركات التخصيم . ولا شك أن هذه المؤسسات المالية تلعب

⁹⁵ - سامي قنطجي ، مصدر سبق ذكره ، ص 18 - 25 .

دوراً هاماً وخطيراً في اقتصاد أي دولة . فهي بمثابة القلب بالنسبة لجسم الإنسان ، حيث تتلقى الأموال وتعيد توظيفها ، تماماً كما يتلقى القلب الدم ويعيد ضخه في شرايين الجسم . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسات لم تكن تخضع في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لرقابة كافية من الجهات الرقابية . وليس أدل على ذلك من أن الأزمة المالية الحالية قد بدأت من القطاع المالي .

ومن جهة أخرى فقد ظلت الأسواق والأدوات المالية منفصلة نسبياً لعقود طويلة بمعنى أن انهيار سوق التأمين مثلاً كان يؤثر في المقام الأول على شركات التأمين والأنشطة المتصلة به وهكذا . ولكن انهيار الحدود والحوجز التقليدية بين الأسواق والمؤسسات المالية أدى إلى أنه في حالة تعرض أحد أنشطة القطاع المالي (بنوك ، شركات تأمين ، شركات تمويل عقاري ، سوق المال ، شركات التوريق ، شركات التخصيم) لأزمة معينة ، فإن هذه الأزمة تنتقل سريعاً إلى بقية أنشطة القطاع المالي .

ومما زاد الأمر سوءاً تعدد الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي ومن ثم عدم وجود تنسيق بينها . وفي العدد القليل من الدول التي وحدت الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي (فيما عدا البنوك) في جهاز واحد ، لم يتطور هذا المفهوم لتوحيد الرقابة بشكل كاف مما جعل الرقابة غير كافية . ولذلك فحينما بدأت أزمة التمويل العقاري في الولايات المتحدة ، سرعان ما انتقلت إلى باقي أنشطة القطاع المالي .

5 - تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات 2000-2008: (96)

شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات 2000-2008 تدهوراً شديداً مما جعله لا يستطيع أن يصمد في مواجهة بدايات الأزمة المالية مما جعلها تستشري وتترايد يوماً بعد يوم . ونورد فيما يلي بعض الأرقام التي توضح مدى تدهور الاقتصاد الأمريكي:

أ- تراجع فائض الموازنة العامة للدولة من حوالي 255 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار عام 2001 ثم تحول إلى عجز بلغ 230 مليار دولار عام

⁹⁶ - راجع مؤشرات الاقتصادية الواردة في التقرير الاقتصادي العالمي ، أكتوبر عام 2008 .

2002 ، وأخذ هذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى حتى وصل إلى حوالي 455 مليار دولار في عام 2008/2007 (من مفترض أن السبب الرئيسي لذلك هو التزايد غير الطبيعي للإنفاق العسكري) .

ب- ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ في السنة الأخيرة نحو 5% بعد أن كان يتراوح بين 2% و3% سنوياً .

ج- انخفاض معدل النمو الاقتصادي اذ لم يتعد 2% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة بعد أن كان قبل ذلك نحو 4% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة من القرن العشرين .

د- ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الثماني الأخيرة إلى نحو 5.5% بعد أن كان قد انخفض في أواخر القرن العشرين إلى نحو 4%

هـ- تزايد عجز الميزان التجاري سنة بعد أخرى حتى بلغ عام 2007 / 2008 نحو 850 مليار دولار .

و- تزايد العجز في ميزان الحساب الجاري حتى بلغ نحو 700 مليار دولار في السنة الأخيرة 2008/2007 .

ز- تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم .

يكفي أن نذكر أن صافي المديونية الخارجية للولايات المتحدة قد بلغت عام

2007 / 2008 حوالي 3 تريليون دولار .

6 - النمو غير العادي للتجارة في الأصول التمويلية والالتجاء إلى توريق بعضها

Securitization

أن الأصول التمويلية تشمل العملات والأسهم والسندات . وتدل الأرقام على أن

التجارة في الأصول التمويلية تزيد كل عام بأرقام فلكية حتى أصبحت تزيد بحوالي مائة مرة عن حجم الاتجار في السلع .

ومما زاد من هذه الكارثة الاتجاه الذي ظهر في السنوات الأخيرة والمعروف باسم (التوريق) ، وهو يتلخص في إصدار أوراق أخرى وليس أصولاً عينية . وقد تم أيضاً التوسع في عملية التوريق عن طريق إصدار سندات تستند إلى سندات سبق إصدارها .

7 - تحرير أسواق الائتمان العقاري مع ضعف القيود على أسعار الفائدة مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض العقارية ومن ثم ارتفاع أسعار العقارات (السكنية الخاصة) الأمر الذي جعل الاستثمار فيها هو الأفضل . إن زيادة الطلب على العقارات دفع إلى زيادة القروض الأخرى عالية الخطورة ، ومع لجؤ الاحتياطي الفدرالي إلى رفع سعر الفائدة تزايدت كلفة تلك القروض حتى أصبح من الصعب على الكثير تسديدها ، فامتنعوا عن السداد مما دفع بأسعار العقارات إلى الانهيار ومعها انهارت مؤسسات مالية كثيرة في العالم كان لها علاقة مع تلك القروض كشركات الاستثمار الدولية التي اشترتها وشركات التأمين والمصارف المانحة لها ، كل هذا كان بعيداً عن رقابة وتأثير البنوك المركزية .

8 - ظهور وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات وأهمها (المشتقات)

Derivatives والتعامل بالهامش Margin Trading

الأكثر في استعمال الأدوات المالية المستحدثة (المشتقات المالية) اذ قامت البنوك والمؤسسات الاستثمارية في محاولة للتخلص من القروض الرديئة بتحويلها إلى سندات وتسويقها إلى مؤسسات مالية أخرى بعروض وعوائد مغرية وقامت هذه الأخيرة بدورها أيضاً ببيع تلك السندات إلى بنوك وشركات استثمارية أخرى وهكذا سارت عمليات البيع مما أدى إلى تشابك أعمال تلك المؤسسات بحيث أن أي تعثر يصيب أحدهما سوف ينتقل إلى المؤسسات الأخرى والمشتقات كما هو معروف تتيح المضاربة على ارتفاع وانخفاض أسعار السلع والأسهم والسندات ، بل وأخطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة على مؤشرات تستند إلى هذه الأصول الحقيقية ، أي بعبارة

أخرى المضاربة في حد ذاتها والخطر الأكبر هو عدم وجود تنظيم قانوني وعدم وجود رقابة كافية على المشتقات بأنواعها المستقبلية Futures والخيارات Options والمبادلة Swaps ووصف دارين بافيت (الملياردير الأمريكي) هذه المشتقات المالية بأنها أسلحة دمار شامل إذ أطاحت بـ(ليمان برذر) وعملاق التأمين AIG اللاعب الأكبر في تأمين وضممان الديون والمشتقات المشبوهة في أمريكا وبمؤسسات الإقراض العقاري (فريدي ماك) وكادت أن تطيح بعمالقة الاستثمار التجاري (غولدمان ساكس) (أنظر حجم المشتقات العالمية جدول رقم 1) .

أما التعامل بالهامش كما هو معروف فإنه يتلخص في قيام المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بالتعامل في أسواق المال عن طريق الاقتراض أي التعامل على محافظ استثمارات تفوق ما لدى هذه المؤسسات من سيولة نقدية . وحينما تنخفض أسعار الأسهم لسبب أو لآخر تصبح هذه المؤسسات المالية غير قادرة على سداد القروض (بعض الأفراد أيضاً يفترضون من أجل التعامل في البورصات) . ولذلك فإن (وارن بوفية Buffet) كان على حق حين أطلق على المشتقات المالية (أسلحة الدمار المالي الشامل) .

جدول (1)

تطور حجم المشتقات على الصعيد العالمي في نهاية ديسمبر من كل عام
(القيمة بالتريليون دولار)

2007	2006	2005	نهاية ديسمبر
596.004	414.178	296.666	إجمالي قيمة المشتقات
56.238	40.271	31.360	سوق الصرف
29.144	19.882	15.873	العقود الآجلة
14.347	10.792	8.504	عقود المبادلة
12.748	9.597	6.984	عقود الخيارات
393.138	291.582	211.970	سعر الفائدة
26.599	18.668	14.269	اتفاقات العقود الآجلة

309.588	229.693	169.106	عقود المبادلة
56.651	43.221	28.596	الخيارات
8.509	7.488	5793	عقود الملكية المرتبطة
2.233	1.767	1.177	العقود الآجلة والمبادلات
6.276	5.720	4.617	الخيارات
9.000	7.115	5.434	السلع
0.595	0.640	0.334	الذهب
8.405	6.475	5.100	أخرى
5.629	2.813	1.909	الآجلة والمبادلة
2.776	3.663	3.191	الخيارات
57.894	28.650	13.908	مبادلة الديون
32.246	17.879	10.432	مؤسسات منفردة
25.648	10.771	3.476	مؤسسات متعددة
71.225	39.740	29.199	غير مخصص
56.238	40.271	31.360	إجمالي مبادلات المشتقات بالأسواق

Source : bank of international settlements , the annual report , October 2008 .

9- التزايد الكبير في المعاملات خارج الأسواق المنظمة

Over the counter Transactions (OCT)

وهي بطبيعة الحال عمليات تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة لأنها لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

لقد تزايدت هذه المعاملات في السنوات الأخيرة حتى بلغت حوالي 600 تريليون دولار أي ما يمثل عشرة أمثال الناتج المحلي للعالم الذي لا يزيد عن 60 تريليون دولار .

10 - تزايد غير مسبوق للمعاملات المالية التي تتم من خلال المراكز المالية

المغتربة : OFF-Shore Financial centers

فمن المعروف أن هناك ما يسمى (يورو دولار) ، (يورو بوند) ، (يورو ماركت) . والفكرة الأساس هنا هي إصدار أدوات مالية بالدولار الأمريكي خارج

الولايات المتحدة . والخطورة في هذه الأدوات المالية أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي للدولة التي تصدر فيها ، كما أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي الأمريكي Federal Reserve .

11 - فساد وكالات التقويم : Rating Agencies

هذه الوكالات مهمتها الأساس تقويم الجداره الائتمانية . وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من هذه الوكالات في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية بحيث أصبح التقويم لا يعبر عن حقيقة الجداره الائتمانية للبنوك (استثمارية وتجارية) وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات التمويل العقاري أي القطاع المالي بأكمله .

12 - فساد المديرين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في بعض الشركات العملاقة :

في عام 2005 نشرت في الصحف أخباراً عن تلاعب في بيانات كبرى الشركات الأمريكية وإفلاس بعض هذه الشركات ووصول بعضها إلى مرحلة وشك الإفلاس . وقد بدأت هذه الأوضاع المتردية بإعلان شركة (إنرون) العملاقة في مجالات الطاقة ، وقد أدين مكتب المحاسبة والمراجعة الأمريكي العالمي (أرثر اندرسون) بتدمير الوثائق والمستندات الخاصة بشركة (إنرون) كذلك أعلنت شركة (زيروكس) الرائدة في مجال أجهزة تصوير المستندات أنها خفضت إيراداتها بحوالي 6 مليار دولار وذلك بعد قيامها بعملية مراجعة لحساباتها عن السنوات 1997 / 2001 .

أما شركة (وورلد كوم) وهي ثاني أكبر شركة للاتصالات في العالم ، فقد اعترفت بالتحايل لإخفاء نفقات بحوالي 3.8 مليار دولار الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت الشركة على وشك الإفلاس ومن ثم إعلانها عزمها على التخلص من 17 ألف من العاملين لديها أي حوالي 21% من إجمالي العاملين في شركاتها في مختلف دول العالم والذين يصل عددهم إلى حوالي 80 ألف أما عن أسهم الشركة فقد انخفضت قيمة السهم من 60 دولار إلى 10 سنت ومن ثم خسر حملة أسهم الشركة

حوالي مائة مليار دولار ، وزادت مديونيتها إلى أكثر من 30 مليار دولار في شكل سندات عجزت عن سدادها .

والواقع أن الفضائح المالية التي هزت الشركة الأمريكية عام 2005 قد وصلت أصدائها إلى لندن عاصمة المال والأعمال في أوروبا حيث سارت التساؤلات عن مدى صدق وجود المعايير المحاسبية للشركات البريطانية وبصفة خاصة شركة (بوتس) لأكشاك الهاتف وشركة (كابل آند وايرلس) رغم عدم ثبوت تورط أي منهما في تزوير تقارير مالية ، وعلاوة على ذلك فإن الشركات الأوروبية التي تطبق معايير المحاسبة الأمريكية بدأت تتراجع عن تطبيق هذه المعايير وبدأ المساهمون في هذه الشركات يتشككون في مدى صدق بياناتها المالية .

إن التلاعب في بيانات بعض الشركات الأمريكية تمثل في تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم إظهار أرباح وهمية ومن ثم يستفيد مديرو هذه الشركات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية ومكافآت نهاية الخدمة في الوقت الذي لا يبالون فيه بالخسائر التي تلحق بحملة الأسهم وأصحاب المعاشات من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة .

13 - أن من السمة المعروفة لرأس المال هو البحث عن المناخ الاستثماري المناسب والحذر الشديد في مواقع الخطر، ففي حال تعرض إحدى مؤسسات القطاع المالي إلى الانهيار، يظهر الخوف من قبل المودعين أو حملة الأسهم فيلجأون إلى التخلص من أسهمهم أو سحب إيداعاتهم حتى وأن كانت مؤسساتهم سليمة الموقف .(1)

1- صندوق النقد الدولي ، مؤشرات التقرير الاقتصاد العالمي ، أكتوبر عام 2008

• الأسباب غير المباشرة للأزمة : (97)

1. انتقال معظم اقتصاد العالم إلى اقتصاد السوق والذي تغيب عنه ملامح العوامل الإنسانية والربح الاجتماعي وأصبحت أهم مرتكزات الاقتصاد الرأسمالي هو الربح المادي فقط .
2. الفائض الكبير من السيولة لدى القطاع المصرفي والذي يبحث عن فرص مربحة للاستثمار وتحقيق أقصى الأرباح بأقل وقت ممكن .
3. تساهل و غرض النظر عن موقف المقرض حول مقدرته على سداد القرض والشك في موقفه المالي ومقدار دخله .
4. توريق الديون عبر السندات مصنعة وفق درجات المخاطرة اذ تمنح درجات إلى سندات القروض العقارية الأقل مخاطرة والمضمونة أما الدرجات الأخرى فيمنح إلى السندات ذات درجة المخاطرة العالية والمشكوك في تحصيل القرض و ثم ألوائح الدعايات والإشاعات مما أدى إلى انتشارها ليس في الأسواق المالية الأمريكية فقط بل امتدت إلى أسواق العالم .
5. المضاربة لضمان عدم تعرضهم للخسارة وفي الأغلب سندات من الدرجة الأولى لصناديق استثمارية في الخليج واسيا أما السندات الأخرى فتباع إلى كبار موظفي بنوك الاستثمار ويحصلون على أرباح عالية من خلال دفع شركات التأمين مبالغ التعويض .
6. كثرة الخداع والحيل المحاسبية لإخفاء القروض العقارية الرديئة لصالح مديري بعض البنوك وإخفاء الديون المعدومة . ونتيجة لذلك الخداع أصبح من الصعب استمرار البنوك في الاقراض دون جدوى.

7. نشوء أزمة انكماش في الائتمان وفشل المحاولات لضخ أموال وفشل الحكومات لإنقاذ المؤسسات على الرغم من قيام الحكومة بشراء تلك المؤسسات .

8. وأن السبب الرئيس في الأزمة هو التوسع الكبير في القروض العقارية مما أدى إلى امتناع المقترضين عن السداد للأقساط وزيادة البطالة ساعد في تعثر السداد مما أدى إلى انفجار أزمة فقاعة الديون.

9. المخاطرة في بيع سندات القروض عقارية دون ضمانات والمرهنة على ارتفاع قيمة العقار .

10. سمحت الحكومة الأمريكية بفتح مجال الاستثمارات لشركاتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفتح تسهيلات للمستثمرين الأمريكيين كإعفاء الضريبي مما ساعد على حجم كبير من الأموال خارج الولايات المتحدة .

11. العمل في اقتصاد غير حقيقي وهو اقتصاد النقود واقتصاد خلق النقود والأرباح القائمة على ذلك ، ولا تعد الأرباح ناتجة عن زيادة في الإنتاج ولا يوجد تأثير لعمل (بالمضاعف) بل هي عبارة عن أرباح ناتجة عن المضاربات في اقتصاد وهمي .

12. توظيف الأموال في الأسواق الأمريكية عن طريقة (القمار) كما حدث في عام 2000 عندما انهار مؤشر التكنولوجيا المتطورة (ناسداك) على أساس التلاعب في سجل الحسابات أو التوقعات الوهمية لقدرة الانترنت في إحداث نمو اقتصادي .

13. سياسة العولمة وحرية التجارة جعلت مالكي الأسهم في البنوك الأمريكية يتوزعون في أنحاء العالم وأن إفلاس هذه البنوك سيؤدي إلى خسارة الاستثمارات في أسواق مالية ناشئة أو دولية .

14. الخدع والحيل المحاسبية واللاخلاقية اذ استخدم العديد من هذه الخدع للتلاعب والتمويه من قبل بعض كبار المستثمرين والأثرياء من خلال إنشاء صناديق أطلق عليها (صناديق التحوط) وهي عبارة عن مؤسسات تحتويه

لأنها ليست مفتوحة أمام كل أفراد المجتمع بل مقتصرة على عدد من الأقرباء فقط والغريب في هذا أن الصندوق غير مسجل ولا يخضع لرقابة مثل صناديق لاستثمار العادية وبسبب المكسب الكبير ووجود سيولة عالية أدت إلى انتشار هذه الصناديق في أنحاء العالم حتى أنها وصفت بـ(مالكة الكون) لأنها تسيطر على 3/1 مداولات الأسهم وقيمة أصولها 2 ترليون دولار في عام وأن نظام هذه الصناديق تقوم على أساس الاقتراض من المؤسسات مالية وبنوك بأسعار فائدة منخفضة ثم استثمار هذه الأموال على شكل قروض بفوائد مرتفعة وتحقق الصناديق الأرباح من الفرق بين سعر الفائدة أو ما يسمى (بالرفع المالي) . (98)

15. الإنفاق العسكري الأمريكي لتمويل حربه في العراق وأفغانستان والذي قدر بـ(800) مليار دولار . إذ أن هذه القدرة الإنفاقية لا تنمو في اتجاه تحسين الطاقة الإنتاجية للاقتصاد مما أدى إلى تراجع القوة التنافسية للصناعة الأمريكية في الأسواق الخارجية وتراكم العجز في الميزان التجاري الأمر الذي أضعف الثقة بالاقتصاد الأمريكي .

16. انتقال الرأسمالية من مراحلها الإنتاجية والخدمية إلى مرحلة الرأسمالية العالمية الاستهلاكية وتضخم أرباح القطاع المالي مما أدى إلى الاعتقاد بأنه هو السبيل للاغتناء السريع وتزايد تراكم طبقات من الصفقات المالية البحتة التي تبعد أكثر فأكثر عن القطاع الإنتاجي الحقيقي في الاقتصاد واتساع أحجامها بحيث أدت إلى ما يسمى *بنظرية الهرم المقلوب الذي يمتاز بعدم الاستقرار .

: (2008)

:

98 - محمود العجلوني ، مصدر سبق ذكره ، ص 200 .
*نظرية الهرم المقلوب : مثلث النقدي الية العمل المصرفي بين (المقرض ، المقترض ومبلغ القرض)

تصاحب الأزمات المالية عادة مجموعة من المظاهر وردود الأفعال سواء على صعيد المؤسسات المصرفية والمالية أم الأفراد أم على مجمل النشاط الاقتصادي وتبرز أيضاً من خلالها مؤشرات اقتصادية خطيرة تهدد الاقتصادات المحلية والأقليمية والدولية . وعليه فإن أهم مظاهر الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 يمكن إيجازها بالآتي : (99)

1. إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين وقد بلغ عدد البنوك المنتهية (11) بنكاً من بينها بنك (أندي ماك) الذي كان يستحوذ على (32) مليار من الأصول وودائع بقيمة (19) مليار دولار .
2. تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثيره بالقطاع المصرفي والمالي وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات التي ترتب عنها اضطراباً وخطراً في مؤشرات البورصة وتراجعت القيمة السوقية لـ(8) مؤسسات مالية عالمية بحوالي (574) مليار دولار خلال ذلك العام فقط .
3. ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو (6.6) ترليون دولار وبلغت ديون الشركات نسبة 18.4 ترليون ، ولذلك فإن المجموع الكلي للديون أصبح يعادل (39) ترليون دولار أي ما يعادل (3) أضعاف الناتج المحلي الإجمالي ، كما بلغت نسبة البطالة 5% ومعدل التضخم 4% . (100)
4. تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ما دون (55) دولار للبرميل في بداية الأزمة .
5. إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي .
6. تعثر وتوقف وتصفية وإفلاس العديد من البنوك .

⁹⁹ محمد ناجي الطوخي ، الأزمات المالية ، مجلة التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،

2004 ، ص 15 .

¹⁰⁰ - أحمد حيان، مؤشرات تطور الاقتصاد العالمي مصدر سبق ذكره ، 20 ص .

* (رأس المال جبان) :

7. انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية (فورد) و (جنرال موتورز) وقد هدد توقف هذه الشركات ببطالة أصابت حوالي مليوني عامل .

8. وكان أيضاً من مظاهر هذه الأزمة هو الزيادة في منح القروض إلى الأفراد من قبل البنوك والمؤسسات المالية خوفاً من نقص السيولة وصعوبة استردادها .

9. انخفاض معدلات الاستهلاك والانفاق والادخار وظهور بواذر الكساد والبطالة والتصفية والإفلاس لكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية .

10. حالة الخوف والهلع التي أصابت الأموال والمؤسسات المالية التي كان من نتائجها التسارع في سحب الإيداعات من المصارف وفقاً لمبدأ

صحيح أن الشرارة الأولى للأزمة المالية العالمية انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 ، إلا إن هذه الشرارة سرعان ما امتدت إلى دول العالم الأخرى بشكل تدريجي سواء كانت دولاً ضمن المنظومة الرأسمالية أم دولاً عربية ، وإن هذه التداعيات سرعان ما ظهر تأثيرها على بعض هذه الاقتصاديات بشكل مباشر ، وذلك كان أمراً طبيعياً بحكم قوة الترابط والتشابك الدولي بين هذه الدول ، إذ إن ظواهر العولمة الاقتصادية والمالية التي شهدتها العالم أبان مدة القرن الماضي والتغيرات التقنية التي حدثت خلال هذه المدة أفضت إلى تغيرات كبرى في أسواق المال العالمية وزيادة حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بين دول العالم وتغيرات كبرى في أداء الصناعة المصرفية والأسواق المالية واتساع حركة التبادل التجاري الدولي . لذلك أغلب الدول درجة اندماجها وارتباطها في الاقتصاد العالمي كبيرة ومعقدة جداً لذلك انعكست تداعيات الأزمة على اقتصاديات الدول بغض النظر عن

طبيعة أنظمتها الاقتصادية والسياسة والاجتماعية ، وكان من بين هذه الدول التي انعكست عليها آثار الأزمة هي الدول العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وترتبط بعلاقات اقتصادية قوية معه ، ولكن درجة التأثير كانت تختلف بين دول عربية وأخرى حسب درجة ارتباطها واندماجها بالاقتصاد العالمي ، وكان تأثير الأزمة على بعض الدول بشكل مباشر أو غير مباشرة في المدى الطويل أو القصير . سنبين ضمن هذا المحور من الدراسة تداعيات أو آثار الأزمة المالية العالمية أولاً على قطاعات النشاط الاقتصادي التي تأثرت بشكل مباشر ثم سيتم تحليل هذا الأثر على مجموعة مختارة من اقتصاديات الدول العربية حسب درجة انفتاحها على العالم ، وفي الفصل اللاحق سنتطرق إلى أثر الأزمة على اقتصاديات الدول الغربية .

أولاً: انعكاسات الأزمة المالية على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية :

1 - قطاع النفط Oil Sector

كان من الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية أن ينخفض الطلب على معظم السلع ومن بينها البترول ، وهذا ما حدث بالفعل ولاسيما في الولايات المتحدة باعتبار أنها أكبر دولة مستهلكة للبترول في العالم . ومن الطبيعي أن يترتب على انخفاض الطلب على البترول انخفاض سعره العالمي ، وهذا ما حدث بالفعل خلال الشهر الأخير من عام 2008 والشهور الأولى من عام 2009 حيث انخفض السعر العالمي للبترول من حوالي (150) دولار (40) دولار ، ونظراً لأن الدول العربية ، الخليجية الست هي أكثر الدول العربية إنتاجاً وتصديراً للبترول فيمكن القول أن هذا القطاع في هذه الدول تأثر أكثر من بقية الدول العربية .

2 - قطاع الصادرات Export Sector

في ظل الركود الاقتصادي العالمي الحالي ، يكون من الطبيعي أن يقل الطلب بشكل عام ومن ثم سوف تنخفض الصادرات العربية ولاسيما إن الجزء الأكبر من

الصادرات العربية يتجه نحو الولايات المتحدة والدول الأوروبية وهي الدول التي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة المالية العالمية . وتدل البيانات الإحصائية .⁽¹⁰¹⁾

على أن الصادرات العربية الإجمالية قد بلغت عام 2008 حوالي (800) مليار دولار أي ما يمثل حوالي 6% من إجمالي الصادرات العالمية ، وقد بلغت الصادرات العربية من البترول في نفس العام حوالي (608) مليار دولار أي ما يمثل حوالي 76% من إجمالي الصادرات العربية . ومن الطبيعي أن يترتب على انخفاض الصادرات ، تقليل الإنتاج الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تخفيض العمالة وتقليل حوافزهم ومن ثم توقع زيادة انخفاض القدرة الشرائية لهم فضلاً عن انخفاض حجم العوائد النفطية مما يؤدي إلى الركود في الأسواق .⁽¹⁰²⁾

3 - قطاع الاستثمارات العربية في الخارج Foreign Investment

تقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي (80) تريليون دولار وهذه الأموال مملوكة للحكومات والمؤسسات (الصناديق السيادية) والأفراد . وقد تأثرت تلك الاستثمارات من جراء الأزمة المالية العالمية وفقد جزء منها (غير معروف قيمته) نتيجة إفلاس بعض البنوك وتعثر بعض شركات التأمين وانهيار بعض البورصات .

4 - قطاع البنوك Banking Sector

يمكن القول أن البنوك العربية بصفة عامة لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية إلا في حدود ضيقة وفي حالات محدودة (باستثناء الدول النفطية) ، وقد يرجع ذلك إلى متانة مراكزها المالية والرقابة الصارمة من جانب البنوك المركزية ، وتطبيق مقررات بازل ، وقلة حالات الفساد في منح الائتمان ومع ذلك فقد تعرض أحد البنوك الكبرى في الكويت لهزه عنيفة كادت تعصف به لولا تدخل الحكومة وضماتها لكافة الودائع بالبنوك .

101 - أحمد حيان ، مصدر سبق ذكره ، 2002 ، ص 15 .
102 - أحمد حيان ، المصدر السابق 2002 ، ص 16

5 - قطاع البورصات : الواقع أن البورصات العربية هي القطاع الأكثر تأثراً بالأزمة المالية العالمية ، ولعل ذلك يرجع إلى تأثر جميع البورصات في العالم ، ونحن نعلم مدى التشابكات بين البورصات في مختلف دول العالم ولاسيما في ظل ما يعرف باسم (شهادات الإيداع الدولية) هذا فضلاً عن بيع الأجانب معظم ما لديهم من أسهم وسندات في البورصات العربية نظراً لحاجتهم الشديدة للسيولة على أثر الأزمة المالية العالمية .

6 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة :

في السنوات الماضية وحتى بداية الازمة المالية ، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية تزداد عاماً بعد عام ففي عام 2006 بلغت حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية حوالي (1306) مليار دولار مقابل حوالي (946) مليار دولار فقط في عام 2005 أي بزيادة قدرها (360) مليار دولار في عام واحد ونسبة 38% . ومن الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية أن يقل حجم الاستثمارات الأجنبية المتجه إلى الدول العربية ، والسبب في ذلك هو اتجاه الدول المتقدمة الكبرى المستثمرة إلى تعويض خسائرها

في الداخل ، وحاجاتها إلى زيادة حجم الاستثمارات الداخلية لتعويض النقص في الاستثمارات الخاصة ، ومحاولة مواجهة مشكلة البطالة التي تفاقمت مع الأزمة المالية نتيجة إفلاس العديد من المشروعات واستغناء البعض الآخر من المشروعات عن أعداد كبيرة من العمال .

* مقررات بازل : منظمة مالية دولية أصدرت مجموعة من المعايير التي تعتبر بمثابة أن تقتدي بها المؤسسات المالية والمصرفية الدولية في العالم ، وسميت بازل نسبة الى مدينة بازل في السويد .

وهناك احتمال آخر وهو تقليص وسحب جزء من الاستثمارات الأمريكية خارج أمريكا ومنها بطبيعة الحال الاستثمارات الأمريكية في بعض الدول العربية ومن المتوقع إزاء ذلك إغلاق بعض المشروعات والشركات الأمريكية في هذه الدول وتسريح العمال فيها ، ومن الطبيعي أن تنتهج الدول الأوروبية الأخرى نفس النهج

والنتيجة النهائية لكل ذلك تباطؤ معدلات النمو في الدول العربية وزيادة عدد البطالة (103).

7 - قطاع السياحة :

يعد قطاع السياحة من أسرع القطاعات تأثراً بأي أزمة مالية إذ أن السياحة خدمة ترفيهية كمالية وليست خدمة ضرورية أساس .

لذلك فإن قطاع السياحة في الدول العربية قد تأثر بالفعل خلال الشهور الأخيرة (سبتمبر عام 2008 - فبراير عام 2009) حيث بدأ عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية في التناقص ، وكذلك بطبيعة الحال الإيرادات السياحية ، ومن المعروف إن هناك خمسة دول عربية تستحوذ في المتوسط على حوالي (70%) من جملة أعداد السياح الوافدين إلى الدول العربية وهذه الدول بالترتيب هي (مصر ، السعودية ، تونس ، المغرب ، الإمارات) لذلك فهي تأثرت أكثر من غيرها من الدول العربية يتناقص أعداد السياح والإيرادات السياحية .⁽¹⁰⁴⁾

8 - القطاع العقاري :

قبل وقوع الأزمة المالية العالمية ، شهدت الدول العربية ارتفاعات متتالية وغير عادية في أسعار العقارات ، وذلك منذ عام 2003 حتى بداية الربع الأخير من عام 2008 ، ومنذ ذلك الوقت بدأت أسعار العقارات في الدول العربية تتجه نحو الانخفاض وبمعدلات كبيرة وبصفة خاصة في دبي حيث أن النسبة الكبرى لمبيعات العقارات في هذه الأمانة كانت للأجانب ، وهؤلاء توقفوا عن الشراء بسبب نقص السيولة ، لذلك لجأ الكثير منهم إلى بيع عقاراتهم وتوقف كثير منهم عن سداد الأقساط .

وإذا تذكرنا أن صناعة البناء والتشييد هي أكثر الصناعات استعمالاً لمنتجات الصناعات الأخرى (أكثر من 90 صناعة في مقدمتها حديد التسليح والأسمنت)

¹⁰³ - جودة عبد الخالق ، الأزمة المالية العالمية ، أزمة نظام لا أزمة سياسات ، مجلة سياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 178 في 2009/1/3 .

¹⁰⁴ - رمضان مقلد ، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول النامية مع الإشارة الخاصة إلى مصر ، مجلة المنار ، بيروت ، 2009 ، ص 18 .

نستطيع أن نتفهم لماذا يؤدي انهيار قطاع العقارات إلى انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي وإلى انتشار البطالة .

9 - قطاع المعونات الاقتصادية الدولية :

تقدر المعونات الاقتصادية الدولية بحوالي (115) مليار دولار في السنة (أرقام عام 2007) ومعظم هذه المعونات حوالي (90%) منها تأتي من دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ، ونظراً لأن هذه المعونات تقدم إلى الدول النامية ، فإن الدول العربية تحصل على نصيب منها ، وهو يختلف من سنة إلى أخرى ، ففي عام (2006) حصلت الدول العربية على حوالي (16%) من المعونات الاقتصادية الدولية بينما كانت هذه النسبة حوالي (27%) عام (2005) ومن المتوقع في ظل استمرارية الأزمة المالية العالمية أن تتجه المعونات الاقتصادية الدولية إلى الانخفاض وهذا يعني تناقص الأموال التي تحصل عليها الدول العربية في شكل معونات اقتصادية دولية .⁽¹⁰⁵⁾

ثانياً : أثر الأزمة المالية العالمية على بعض المؤشرات الاقتصادية العربية :

أن التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي كبيرة ومصدرها الأزمات المرتبطة بأسواق المال العالمية والتغيرات التقنية التي عليها تغيرات كبيرة في أداء الصناعة المصرفية والأسواق المالية ، ورأس المال المهاجر من الدول العربية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى مستوى يفوق مستواه في أية أقليم آخر . كما أن المنطقة العربية لا تجتذب سوى نسبة ضئيلة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية .⁽¹⁰⁶⁾ أما التحدي الآخر فهو مرتبط بالثروة النفطية والحاجة إلى ناتج سياسة مالية تقليدية وتقنية التمويل للمشاريع الاستثمارية الكبيرة .

¹⁰⁵ - رمضان مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص 25 .

¹⁰⁶ - محمد الفتيش ، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، صندوق النقد العربي ، نيسان ، 2000 ، ص 19 .

أن الدول العربية لا تواجه جميعاً نفس التحديات الاقتصادية بسبب اختلافها من ناحية الموارد الأولية والهيكل الاقتصادي ومستوى التنمية واختلاف الأنظمة المالية وإدارة النظام المالي المحلي هي من التحديات الكبرى التي تواجه صانعي السياسات في الدول العربية والأداء المالي يؤثر حتماً على الأداء الاقتصادي في الأمد الطويل وعلى الاستقرار الاقتصادي الكلي في المدى القصير ، والحقيقة أن المؤشرات الاقتصادية الواردة في الجدول (2) تبين أن حجم قوة ترابط اقتصاديات الدول العربية مع الاقتصاد العالمي ، حيث أن النشاط التصديري للدول العربية إلى مجموعة الدول الأوروبية بلغت نسبته في عام 2006 حوالي (22.7%) وإلى الولايات المتحدة 11.8% وإلى مجموعة دول آسيا 28.7% وإلى اليابان 15.7% وإلى باقي دول العالم بحدود 28.4% ، في حين بلغت نسبة استيرادات مجموعة الدول العربية من العالم الأوربي 36.6% ومن دول آسيا 23.6% ومن باقي دول العالم 16.35 . ونستطيع أن نعكس قوة ترابط الاقتصادات العربية مع العالم من خلال القيمة المطلقة لحجم هيكل التبادل التجاري الخارجي ، اذ بين جدول (3) أن صادرات الدول العربية الكلية (السلعية) بلغت قيمتها في عام (2006) حوالي (659.6) مليار دولار ، في حين الواردات السلعية الكلية لهذه الدول من دول العالم بلغت (373.0) مليار دولار في حين حجم الصادرات البينية بلغت أقل قيمة لها تقدر بحدود (55.4) مليار دولار وهي تشكل نسبة ضئيلة في حجم التبادل التجاري حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية 11.2% (1).

جدول (2)
التجارة الخارجية للدول العربية لعام 2006 نسبة مرتقبة

الدول	الصادرات	الواردات
الدول العربية	8.4	14.1
الاتحاد الأوروبي	22.7	36.6
الولايات المتحدة	11.8	9.4
آسيا	28.7	23.6
اليابان	15.7	5.1
الصين	5.2	8.5
باقي دول آسيا	7.8	10.0
باقي دول العالم	28.4	16.3
الإجمالي	%100	%100

المصدر : جمعت واحتسبت من التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لعام 2006 ،
أبو ظبي الإمارات .

جدول (3)
هيكل التجارة العربية / القيمة دولار

النشاط التجاري	القيمة / دولار
الصادرات السلعية الكلية	659.6 مليار دولار
الاستيرادات السلعية الكلية	373.0 مليار دولار
الصادرات البيئية	55.4 مليار دولار
نسبة التجارة البيئية إلى إجمالي التجارة الخارجية	%11.2

المصدر : التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لعام 2007 .

ومن البديهي ، إن الاقتصادات العربية هي جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وقد تأثر بالأزمة المالية العالمية البعض منها بشكل مباشر والبعض الآخر بشكل غير مباشر مع ملاحظة حجم التقات في التأثير وفقاً للمؤشرات الاقتصادية التي تعكس درجة تشابك العلاقة الاقتصادية للدول العربية مع اقتصاديات العالم ، وضيق أن ذلك يأتي من خلال مؤثرات اقتصادية مثل (ميزان المدفوعات ، أسواق المال العالمية ، الاستثمارات الأجنبية ، حركة تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج . وهذا مؤشر اقتصادي مهم كان من العوامل المهمة الجاذبة لتأثيرات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية ويمكن توضيح أثره بالشكل الآتي :

❖ الفوائض المالية العربية في ظل الأزمة : (107)

يعود تاريخ فوائض الأموال العربية إلى أكثر من نصف قرن ، حيث بادرت الدول النفطية الخليجية إلى توظيف أموالها في مؤسسات عالمية غربية وأثارت القضية جدلاً ونقاشاً واسعاً من حيث المخاطر ومن حيث إعادة الترحيل وذلك في الأوساط العلمية والإعلامية ، ومع ارتفاع أسعار النفط في مطلع القرن (21) تعززت الموجودات المالية الخارجية بتدفقات إضافية وقعت بقوة الموازين الاقتصادية الكبرى كميزان المدفوعات والميزان التجاري وتشكل احتياطي ضخم من العملات الأجنبية الذي تحدى الأرصدة الموظفة في الخارج على شكل سندات عمومية للخرينة ، قروض بنكية ، صناديق الثروة السيادية وأسهم في بورصات الأموال العالمية وهي عملية مقصودة تستهدف توزيع المخاطر والتقليل من وقعها عند الحدوث ، غير إن الفرص المتاحة لتنمية الفوائض المالية تحولت فجأة ومع منتصف عام 2007 إلى خسائر فادحة وعلى مستوى مختلف التعاملات .

❖ صناديق الثروة العربية السيادية : (108)

107 - فائدة محمود محمد ، أسباب الأزمة المالية ومراحل تطورها ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر كلية

التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2008/1/22 ، ص 16 .

108 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تقرير عن الأزمة المالية العالمية وأثارها المتوقعة على الدول العربية ، القاهرة ، 2008 ، ص 32 .

وهي صناديق تابعة للدولة أول ما ظهرت على مستوى الوطن العربي في دولة الكويت سنة 1953 ، وهي صناديق تخصص في تسيير وتوجيه الادخار العمومي والاستثمار من خلال صيغ توظيف مختلفة (أسهم ، سندات ، عقارات) من أشهر هذه الصناديق صندوق احتياطي المستقبل في الكويت الذي تأسس في عام 1953 ، وصندوق هيئة أبو ظبي للاستثمار في الإمارات العربية المتحدة عام 1978 ، وهيئة الاستثمار القطرية ، في قطر عام 2005 بالإضافة إلى العديد من الصناديق العربية الأخرى في السعودية منها والبحرينية ، ومع ندرة الإحصائيات المنشورة للفوائض المالية العربية فأنا توصلنا إلى بعض الأرقام المنشورة . والتي تشير إلى إن أصول الصناديق السيادية العربية التي رمت بكل ثقلها بين أحضان المالية الدولية (تملك الهيئة القطرية للاستثمار 20% من London Stock Exchange كما أن الشركة القابضة لبورصة دبي تملك 28% من Exchange SL ونسبة 19.9% من مؤشر نازداك Nasdaq في دراسة أجريت من قبل بنك الاستثمار (Morgan Stanley) بينت أن هناك ستة دول عربية تملك صناديق سيادية تعد من أكبر الصناديق 20% على المستوى العالمي والتي تقدر أصولها بـ (1007) مليار دولار .⁽¹⁰⁹⁾

وهذا ما أثار مخاوف الحكومات الأمريكية والأوربية من تزايد سطوة الصناديق السيادية وممتلكاتها ، بما يمكنها من التحكم في النظام المالي الأمريكي ، والتحول إلى أداة ضغط سياسي . لتسن تشريعات وقوانين تحد من تدخل هذه الصناديق في مجال الرقابة والتسيير وطالبت الهيئات المالية الدولية FMI بمزيد من الشفافية في عملية تسيير صناديق الثروة السيادية ، كما لا ننسى تدخل الولايات المتحدة عام 2005 لمنع المؤسسة الإماراتية من ممارسة نشاطها رغم فوزها بالمناقصة تحت ذريعة السيادة الوطنية .⁽¹¹⁰⁾

¹⁰⁹ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المصدر السابق ، ص 28 .

¹¹⁰ - سلطان أبو علي ، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر ، المركز العربي للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، 2008 ، ص 12 .

وفي المقابل لم تتوان الولايات المتحدة لحظة واحدة لأن تستخدم أصول الصناديق السيادية للمحافظة على استقرار وتوازن البنوك عشية انطلاق الأزمة (2007) وهي كذلك التي استخدمت دوماً كرافعة مالية لتغطية عجز الموازنة الأمريكية المتراكم ، تجدر الإشارة هنا إلى أن خسائر صناديق الثروة السيادية تعد بالمليارات من الدولارات ، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مساهمة صندوق الكويت في إحدى الأنشطة الاستثمارية الأمريكية بلغت (12) مليار دولار في عام 2005 وفي عام 2007 بلغت (16.5) مليار دولار في حين بلغت مساهمات صندوق أبو ظبي في إحدى الشركات الأمريكية (7.5) مليار دولار .⁽¹¹¹⁾

❖ الفوائض المالية الأخرى :

والتي تتمثل في سندات الخزينة الحكومية التي استثمرت فيها الدول العربية النفطية بمبلغ 290 مليار دولار وهي سندات مضمونة ومع ذلك فإن الخسارة تتمثل في تراجع أسعار الفائدة بنسب معتبرة أقل من 2 بالمائة كما أن نسبة التضخم أورو/دولار هي 3 بالمائة وهذا ما يجعل عوائدها هامشية إن لم تكن معدومة . كما هوت البورصات العربية كغيرها من البورصات العالمية إلى أدنى المستويات وتقدر خسائر البورصات الخليجية بنحو 150 مليار دولار ناهيك عن الخسائر الناجمة عن توقف العمل في بناء أكثر من 150 مشروع ضخيم تزيد قيمته عن 48 مليار دولار مخصصة للإسكان السياحي الفاخر (الجزر الاصطناعية في الإمارات العربية المتحدة) . ففي 24 سبتمبر من سنة 2008 تم تدشين اطلنطيس (مركب سياحي) والذي يقدم خدمات تقدر 2500 دولار لليلة الواحدة وفي عز الأزمة لا بد أن يغيب الطلب . فضلاً عن خسائر الاستثمارات العربية المباشرة في قطاع العقارات في أمريكا والتي تقدر بحوالي 750 مليار دولار والتي تعرضت في مجملها إلى الانهيار في الأسعار .

111 - علي توفيق صادق ، السياسة التقديرية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 1996 ، أبو ظبي ، ص 135 .

ويبقى أن نشير هنا إلى إن إيرادات الدول العربية النفطية تراجعت بنسب كبرى جراء انخفاض أسعار النفط من 150 دولار إلى 38 دولار للبرميل الواحد والتي دفعت بمنظمة الأوبك لمراجعة إنتاجها .⁽¹¹²⁾

وتبقى هذه الأرقام مرشحة للارتفاع بسبب تداعيات الأزمة المالية على القطاعات الاقتصادية ولاسيما المؤسسات ذات السمعة القوية AAA* والتي هي يوم بعد يوم تقلص من طاقتها الإنتاجية وتسرح جزء من عمالها وتعد مساهمة الأموال العربية فيها متميزة .

إن فوائض الأموال العربية المستثمرة في الدول الغربية والتي علقت عليها آمالاً كبرى لأن ترحل في يوم من الأيام مصحوبة بأرباح خيالية لتوظف في الأوطان العربية لتستفيد منها الأجيال القادمة حينما تكون هذه الاقتصاديات قادرة على استيعاب وتوظيف الأموال بما يحقق التنمية المنشودة وينقلها إلى فلك التقدم والقوة ويضمن لها التفوق الحضاري بين الشعوب والأمم ، لكن لم تكن تتوقع أي دولة من الدول النامية بما فيها العربية بقوة الأزمة رغم بعض الأعراض الدالة على أن الوضع ينذر بالكارثة ويقتضي منا التحفظ والاحتياط فتراكم العجز في الموازنة الأمريكية في الآونة الأخيرة لم يعد يحتمل مخاطر سحب هذه الأموال القاتلة ولا يقوى على دفع إرباحها .

وبهدف التعرف على أثر الأزمة المالية الراهنة في الاقتصاد العربي لابد من تصنيف اقتصاديات الدول العربية وفقاً لحجم إندماجها وانفتاحها على الاقتصاد العالمي وكما يأتي :

1. اقتصاديات ذات درجة انفتاح عالية وتشمل دول الخليج العربي .
2. اقتصاديات ذات درجة انفتاح متوسط وتشمل الأردن ، المغرب ، مصر ، تونس .

112 - سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر ، سبق ذكره ، ص 13 .
* AAA: هي المؤسسات المالية العالمية التي تمتلك الأرصدة العالية ذات الاستجابة السريعة للتأثر بانعكاسات الأزمة المالية وتداعياتها .

3. اقتصاديات ذات درجة انفتاح واطئة وتشمل ليبيا ، السودان ، سوريا ، العراق .

سوف نلقي الضوء على الآثار الاقتصادية لكل مجموعة على حدة على المدى المنظور والتطورات المستقبلية للآثار الاقتصادية على المدى البعيد من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والإحصائيات المتوفرة في الوقت الحاضر وتوظيف هذه المؤشرات لبعض الدول العربية المختارة من المجاميع المذكورة .

:

:

تمثل هذه المجموعة دول الخليج العربي النفطية التي تتميز بكونها ذات درجة انفتاح عالية مع العالم ، تعرضت هذه المجموعة بشكل مباشر إلى خسائر مالية كبرى بسبب الأزمة المالية العالمية وحدثت الصدمة في أسواق المال (صدمة خارجية) انتقلت آثارها بالتأكيد إلى الاقتصاد المحلي لتلك الدول والسبب في ذلك هو معروف ، يكمن في درجة الانفتاح الكبيرة على الأسواق المالية وحرية تدفق رؤوس الأموال التي تجري بسرعة ودون قيود أو ضوابط أو رقابة تحد من عمليات المضاربة المحفوفة بالمخاطر العالية .

والحقيقة أن أولى تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي انعكست على قطاع النفط ، إذ انخفضت أسعار النفط بنسبة 50% من 150

دولار للبرميل في شهر يوليو إلى حوالي 77 دولار في الوقت الحالي ثم بدأت ترتفع تدريجياً في وقت لاحق ، وهذا ما أثر على صادراتها وانعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي التي انخفضت إلى 4.2% في عام 2009 مقابل 5.7% عام 2008 . ومن ناحية أخرى تشير بعض التقديرات إلى أن صناديق الثروات السيادية كما اشرنا سابقاً التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها في عام 2007 بـ(1500) مليار دولار واجهت على أثر الأزمة تراجعاً في مداخيلها بنسبة 30% وخسرت حوالي (450) مليار دولار وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل .⁽¹¹³⁾

كما تأثرت الاستثمارات الخليجية بالخارج واختلفت درجة تأثيرها بسبب الجهة التي سيتم الاستثمار فيها ، وتوقع أن يكون سعر برميل النفط في عام 2009 بين 40 - 50 دولار وبين 50 - 70 دولار في آفاق عام 2010 . وقد أعلنت السعودية أكبر اقتصاد خليجي أن عجز ميزانيتها في عام 2009 وصل إل (17.3) مليار دولار بعد أن سجلت ميزانيتها في عام 2008 فائضاً بلغ (160) مليار دولار ورغم تأثير الأزمة إلا أن السعودية أكدت على استمرارها في الإنفاق على المشاريع التنموية الضخمة اعتماداً على فوائضها المالية المقدرة بـ (440) مليار دولار .

وبالنسبة للبورصات في الدول الخليجية أصابها نوع من الفزع والهلع مما أصابت المستثمرين بخسائر مالية كبرى ، خاصة مع انهيار بورصة وول سترتيت بنيويورك وبورصة اندونيسيا ، إذ تراجعت أسواق المال الخليجية وشهدت مؤشرات انخفاضات مستمرة بنسبة 37% سجلت خسائر كبرى خاصة على قطاعي العقارات والبنوك في مختلف الأسواق ، مع استمرار القلق حول مصير تلك النشاطات الاستثمارية التي تجمع هذين القطاعين في عدة دول بالمنطقة . كذلك فإن سحب الكثير من الصناديق الاستثمارية الأجنبية لأموالها من الأسواق المالية زاد من

113 - الشرق الأوسط ، الأسواق العالمية تهتز تحت ضربات المشاكل الاقتصادية ، شبكة الانترنت
www.asharagalwast.com

حدة الأزمة وقد تكون أسوء بكثير لو استمر الوضع كذلك مما يسبب كارثة حقيقية لأسواق دول الخليج المالي . (114)

وفي ضوء التغييرات واجهت البورصات الخليجية تغييرات جذرية في محافظتها المالية المستثمرة في البورصات العالمية وتراجعت بشكل ملموس فوائدها المالية مما انعكس على مشاريع التنمية والاستثمارات الخليجية الكبرى في الأسواق المالية وظهر تأثير الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية العالمية من خلال ثلاث مصادر تتمثل في : (115)

- تأثر المؤسسات المالية التي تمتلك حيازات في سندات الرهن العقاري أو استثمار في عقود التزامات الدين المهيكل *CDO المرتبط بتلك السندات ، أو في عقود مبادلة الديون CDS ومثال ذلك خسائر بنك الخليج الدولي GIB بما يقارب 750 مليون دولار من جراء استثمارته في سندات الرهن العقاري مما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي ، وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية ABC بمقدار 500 مليون دولار .
- الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة ، خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك أثر على استثمارات البنوك الخليجية ، ففي وقت سابق أعلن بنك أبو ظبي التجاري أنه باشر باتخاذ إجراءات قانونية في نيويورك لاسترداد بعض خسائر استثماراته في الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة مدعياً رغم عدم إفصاحه لحجم المخاطر المحيطة بالاستثمار

114 - البنك الدولي ، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لعامي 2008 - 2009 ، الشبكة الدولية

www.worldBank.org.

115 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 35 .
*CDO: الديون التي ترتبط قيمتها بقيمة السندات .

ما يعطي فكرة عن ضبابية الصورة المتعلقة بتلك الاستثمارات لدى الاقتصاديين المختصين . (116)

- تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض ، وقد ظهرت بوادر أزمة الاقتراض (الائتمان) في دبي مع تراجع مستوى السيولة في السوق لتمويل المشاريع الجديدة ، حيث أعلن البنك المركزي الإماراتي عن تمويل بقدر بـ(50) مليار درهم إماراتي متاح للبنوك الإماراتية للاستفادة منها .
- انخفاض أسعار النفط في عام 2008 (ولو بدأ يرتفع تدريجياً بعد هذا العام) حيث تراجع سعر البرميل من (150) دولار إلى (40) دولار في شباط 2009 أي قدرت نسبة الانخفاض 75% وحجم الانخفاض الكبير في الموارد المالية النفطية أثر بشكل مباشر على الموازنة العامة لكل دول من دول الخليج لأن الموارد النفطية كانت تحتل المرتبة الأولى من موارد الموازنة حيث تصل إلى ما يقارب 65% من حجم إيرادات الموازنة لتلك الدول .
- خسائر الأسواق المالية الخليجية والتي قدرت بما يعادل (150) مليار دولار خسرت السعودية ما يقارب (17) مليار دولار في يوم واحد وخصصت هذه الدول مبالغ كبرى لإنقاذ الاقتصاد والقطاع المالي والمصرفي والمحلي من الأزمة فمثلاً خصصت السعودية ما يقارب (140) مليار دولار .
- منيت أسواق الخليج بخسائر كبرى منذ الأسبوع الأول للأزمة وكانت الإمارات المتحدة ولاسيما سوق دبي الأكثر ضرراً وخسارة ، ويمكن ترتيب الدول حسب حجم الخسارة الأعلى على النحو الآتي (الإمارات ، السعودية ، قطر ، الكويت ، عمان ، البحرين) .
- وجود أرضية هشة للأسواق المالية الخليجية لأنها قائمة على المضاربات والربح السريع مع درجة المخاطرة المتزايدة واستقبال بعض من هذه الأسواق (الأموال الساخنة) مما ساعد على خروج هذه الأموال عندما شعر أصحابها بأن

116 - الموسوعة الحرة ، الأزمة المالية العالمية 2008 ، متاح على العنوان البريدي

الخطر قادم ، اذ قام المستثمرون ببيع الأسهم بكميات كبرى *سياسة القطيع أدى ذلك إلى حدوث الانهيار التام في تلك الأسواق .

- زيادة التدفقات المالية في دول الخليج إلى أسواق المال الأمريكية والأوروبية والدول الأخرى ولاسيما في الأعوام 2005 ، 2006 والتي شهدت ارتفاع كبير في أسعار النفط والتي أدت إلى زيادة موارد الدول العربية النفطية الذي ساعد على توجيه تلك الأموال نحو الغرب مره أخرى ، اذ تشير البيانات المتاحة . إن دول الخليج استثمرت في أمريكا وأوربا ما يقارب (530) مليار دولار خلال الخمس سنوات الأخيرة منها (300) مليار دولار في الولايات المتحدة وأن حجم الاستثمار في الأوراق المالية بلغ (322) مليار دولار وإن حصة السعودية من حجم الاستثمارات بلغت (308) مليار دولار .⁽¹¹⁷⁾

:

” ”



لم تكن مصر بعيدة عن الأزمة وتفاعلاتها بحكم اعتمادها على اقتصاد السوق وما ينطوي عليه من تشابكات عالمية مع محاولاتها تطويق روافدها السلبية وفتح

¹¹⁷ - غازي الصوراني ، الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العربي ، الشبكة الدولية

www.pflp.ps

*سياسة القطيع : هو الاندفاع في الاتجاه معين بدون دراسة أو وعي لمجرد إتباع خطوات سابقة

منافذ وأفاق ايجابية للاستفادة من دروسها الاقتصادية ، لذلك أكدت الحكومة المصرية على إن التعامل مع الأزمة المالية لا بد إن تتم على ثلاث مستويات هي : أولها : التعامل المباشر والسريع مع السلبيات التي يمكن أن تحقق نتائج ايجابية وتحد من تأثيرات الأزمة .

وثانيا: رصد المدى المتوسط والطويل الذي عليه أن تأثير سلبا أو إيجابا .

وثالثا : ضرورة الاستعداد لمرحلة الانطلاق المتوقعة للمرحلة التي تلي الأزمة مباشرة والتي ستشهد وجود فوائض تبحث عن مشروعات استثمارية محددة اذ انه في تقدير مصر أن مدى استعداد أي دولة أو أي اقتصاد للاستفادة من هذه المدة يمكنها من زيادة النمو وتحقيق زيادة في الخدمات والعوائد والقدرة على زيادة فرص العمل . (1)

محمد أبو الفضل، الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، مجلة تقرير القاهرة ، العدد العشرين ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 26 أكتوبر 2008 ، ص 25 .

1. توقعات أثار الأزمة على الاقتصاد المصري :

أكدت الحكومة أن الاقتصاد المصري قوى وقادر على تحمل الأزمات ويمكنه التأقلم مع متغيرات كثيرة بفضل البرنامج القوى والطموح الذي نفذته الحكومة على مدى السنوات الثلاث الماضية ولديها حزمة من البرامج للتعامل مع أثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر وهذه الحزمة تحتوي على العديد من الإجراءات سواء لزيادة الأنفاق العام أو لجذب وتشجيع الاستثمار أو دعم الصناعة والصادرات فضلا عن عدد من الإجراءات المالية والنقدية وأشار إلى أن تباطؤ النمو ووصوله في بعض الدول إلى الصفر سيؤدي إلى تأثيره على الاقتصاد المصري تتمثل في الآتي : (118)

- نقص الصادرات إلى الخارج .

118 - محمد أبو الفضل ، مصدر سبق ذكره .

- نقص الاستثمارات الواردة من الخارج .
- نقص دخل قناة السويس .
- نقص دخل وإيرادات السياحة
- نقص معدلات النمو القطاعات ومن ثم نقص معدل النمو الكلي .

وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي اذ أن 75% من الناتج المحلي الإجمالي يتمثل في التبادل التجاري فنحو 32% من صادراتنا تتجه للولايات المتحدة الأمريكية و 32.5% من الواردات تأتي من أمريكا والاتحاد الأوربي وثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوربا . وتوقعت وزارة التنمية الاقتصادية أن تبلغ صافي الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من 4 مليارات دولار خلال العام المالي الحالي وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية كما يأتي (119) .

1. من المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو 2.2 مليار دولار ففي ظل الانكماش العالمي سيقبل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات مما سيجعل هناك أولوية للطلب على المنتج المحلي للدول التي يتم تصدير المنتج المصري إليها ومن ناحية أخرى سيزيد حجم المنافسة على التصدير ونظرا لانخفاض حجم الطلب ستقل المصانع من إنتاجها مما سيقبل من حوافز العاملين ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للمنتجات مما يؤدي إلى الركود في الأسواق .

2. يتوقع انخفاض الميزان البترولي بنحو مليار دولار حيث انخفضت أسعار

البترول من 147 دولار للبرميل إلى 53 دولار للبرميل .

3. انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما يعادل 600 مليون

دولار .

119 - محمد أبو الفضل ، الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، مصدر سابق ، 2008 ، ص

4. انخفاض الإيرادات السياحية خلال عام 2009 بأكثر من 2 مليار دولار مما ينعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة (المقاولات - الأثاث - الصناعات الغذائية - الصناعات الحرفية ... الخ) .

5. انخفاض إيرادات قناة السويس بنحو 400 مليون دولار (نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية) .

وبالنسبة الايجابي على الميزان التجاري فمن المتوقع انخفاض قيمة الواردات بنحو 4 مليارات دولار (انخفاض حجم وأسعار السلع المستوردة) ومن المتوقع أن تؤثر هذه الخسائر على قيمة الجنية المصري والذي انخفضت قيمته أمام الدولار من 530 قرشا إلى 550 قرشا .

وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فان جانب الإيرادات سيتأثر سلبا نتيجة لتوقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك وحصيلة الخصخصة وستتزايد النفقات العامة مع توقع انخفاض فاتورة دعم السلع (انخفاض أسعار البترول - أسعار المواد الغذائية) وسيتم ضخ 15 مليار جنية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية مما يزيد من حجم العجز في الموازنة 20 .

2 . الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة على الاقتصاد المصري :

وتتمثل حزمة البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر بالآتي : (120)

أولا : زيادة الأنفاق العام بنحو 15 مليار جنية خلال الستة شهور القادمة في مجالات الاستثمار العامة ودعم الأنشطة الاقتصادية وسيترتب على ضخ هذه المبالغ تنفيذ مشروعات عاجلة تشغيل الكثير من العمالة وتضخ الملايين من الجنيهات

كأجور مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج ودفع عجلة الاقتصاد المصري إلى الأمام .

وقد تم تخصيص 2.8 مليار جنية لدعم الصناعة والصادات المصرية موزعة كما يأتي :

أ- 2.2 مليار جنية لدعم الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية .

ب- 600 مليون جنية لدعم المناطق الصناعية بالدلتا ودعم البنية الأساس للتجارة الداخلية .

ثانيا : إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية على سلع وسيطة ورأس مالية
تقدر تكلفتها بنحو (1.5 – 1.7 مليار جنية) مما يساعد المنشآت على المنافسة في الخارج ويشجع على الاستثمار والتشغيل .

ثالثا : عمل تكلفة ضريبية المبيعات على السلع الرأس مالية بحيث لا يتحملها
المستثمر عن أي استثمار ينشأ في الـ 12 شهرا القادمة .

رابعا : تنفيذ استثمارات في حدود 15 مليار جنية أخرى في مشروعات بنظام
المشاركة العامة الخاصة (حيث سيتم التوقيع قريبا على عدد من المشروعات العامة التي ستقام باستثمارات من القطاع الخاص بقيمة 15 مليار جنية منها مشروع 345 مدرسة جديدة – ومستشفيات – ومحطات تنقية مياه – ومحطات معالجة الصرف الصحي) .

خامسا : توفير فرص استثمارية حقيقية في مشروعات قطاعية ذات جدوى
مدرسة ومؤكدة للترويج للاستثمار فيها مثل قطاع البترول قطاع الموارد المائية والري قطاع الطيران المدني قطاعات البنية الأساسية (مشروعات الطرق الحرة وتطوير الموانئ ومشروعات النقل النهري ومشروعات السكة الحديد ومترو الأنفاق) السياحة ، التنمية العمرانية والإسكان ، الزراعة ، جال التجارة الداخلية ، تكنولوجيا المعلومات .

سادسا : تفعيل دور مكاتب الاستثمار بالمحافظات وتفعيل قدرتها على الترويج للاستثمار وإصدار وترخيص تأسيس الشركات وتطبيق نظام(*) الشباك الواحد(1).

ثامنا : حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقاته خاصة في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة كالصناعة والزراعة والمقاولات وقطاعات الخدمات.

تاسعا : دعم ومساندة القطاعات التصديرية والإنتاجية من خلال :

1. تخفيض 50% من تكلفة مشاركة الشركات في كافة الخدمات التي يقدمها مركز تحديث الصناعة من برامج دعم فني وتدريب ومشاركة في زيادة نسبة المساندة المالية لجميع القطاعات التصديرية المستفيدة من صندوق تنمية المعارض ذلك اعتبارا من أول الشهر الجاري .

2. الصادرات بنسبة 50% وتسرى هذه الزيادة على الصادرات اعتبارا من أول الشهر الجاري

فضلا عن ضمان الصادرات بنسبة 50% من صندوق دعم مخاطر الصادرات .

*الشباك الواحد : تستخدم جهة افتراضية في عملية الإقراض عن مؤسسة مالية معينة أو محددة.

(1) راجع شبكة الانترنت العالمية <http://www.idbe> 20

عاشرا : التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي لتشجيع إتاحة الائتمان اللازم لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لمساعدتها على التوسع والإنتاج وتحقيقا للتنويع في محافظ الجهاز المصرفي والعمل استغلال الفائض الكبير في السيولة (49% من إجمالي الودائع) في تمويل مشروعات إنتاجية .

3 . تأثير الأزمة المالية على الصادرات المصرية :

لا شك أن الصادرات المصرية تواجه تحديا كبيرا في ظل ما يشهده كل من اقتصاد أوروبا والاقتصاد الأمريكي من ركود حيث تتجه 60 بالمئة من الصادرات المصرية إلى أمريكا وأوروبا ويتوقع أن تتخفف الصادرات إلى تلك الأسواق من حيث القيمة والحجم في السنة المالية الحالية 2008-2009 مقارنة مع العام السابق وتشير البيانات إلى أن العجز التجاري المصري الذي بلغ نحو 23.4 مليار دولار العام الماضي سيستقر تقريبا مع انخفاض قيمة الواردات بشدة وبلغت صادرات مصر غير النفطية في السنة المالية الماضية 14.9 مليار دولار (121).

وكما سبقت الإشارة فإن الحكومة قد اتخذت عددا من الإجراءات لدعم الصادرات في ظل الأزمة المالية حيث قررت تقديم دعم قيمته سبعة مليارات جنية مصري (1.26 مليار دولار) للصناعات والمصدرين الذي يواجهون تباطؤا حادا مقارنة مع العام الماضي الذي شهد الصادرات نحو 30 في المئة والبرامج جزء من حزمة تحفيز قيمتها 15 مليار جنية السابق توضيحه وستشمل البرنامج إجراءات مثل مساعدة الشركات في تكاليف التخزين والتوزيع وزيادة الأنفاق لتطوير المناطق الصناعية أيضا وفي إطار الحزمة تعزز مصر المزايا الضريبية لبعض المصدرين بنسبة 50 في المائة من مستواها السابق وتعفي بعض الشركات من ضريبة المبيعات وتخفيض الرسوم الجمركية كما سيجري خفض الرسوم الجمركية على بعض مستلزمات الإنتاج إلى صفر مقارنة بما كانت عليه (2%-5%) حالياً وسيتم تثبيت الحكومة أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء لمدة عام للمصانع وهو ما سيتكلف نحو 300 مليون جنية .

واهم التحديات التي تواجهها الصادرات المصرية هي (122):

121 - غازي الصوراني، مصدر سبق ذكره .

1. حازم البيلاوي ، الأزمة المالية العالمية محاولة للفهم ، متاح على شبكة الأنترنت
<http://www.idbe>

- عدم وجود قدرة إنتاجية للصناعة المصرية بما يؤهلها للمنافسة مع الدول مثل الهند وتركيا وقصور قواعد البيانات الخاصة بالصناعة المصرية بالإضافة إلى نقص الوعي بهذا النظام بين المصدرين المصريين وتكثيف جهودهم على تصدير ما ينتج محليا دون النظر إلى احتياجات المستهلك الأمريكي والفرص البديلة المتاحة أمام وهو ما يعني عدم وجود دراسات وافية للأسواق الخارجية .
- ومن بين المخاوف ارتفاع أسعار المواد الخام للصناعة المصرية واحتمال حدوث ركود عالمي وانخفاض الطلب الأمريكي على السلع المستوردة وكل هذا يعني زيادة التحديات التي يواجهها المصدرون بالإضافة إلى انه مع انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو قد يصبح التصدير إلى أوروبا أكثر تنافسية وهو يستدعى مزيد من التطوير في جودة المنتج المصري ووضع إستراتيجية جديدة للبحث عن سبل التواجد في هذه الأسواق والاستمرارية فيها والتأقلم عليها وهو ما يستوجب ضرورة عمل بحوث ميدانية للوقوف على أنماط الاستهلاك والأذواق المختلفة .

سياسات التخفيف من حدة هذه الأزمة زيادة الصادرات المصرية:

وللتخفيف من حدة هذه الأزمة يجب البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة منها :

1. التوجه إلى السوق الأفريقي ، أن السوق الإفريقي هو البديل الأفضل لتفادي آثار تلك الأزمة التي قد تستمر أثارها إلى سنوات قادمة وهذا يلزم ضرورة تذليل العقبات أمام المصدرين لان المؤشرات تؤكد استمرار الانخفاض في حجم الطلب في السوقين الأوروبي والأمريكي لاسيما وان عدد سكان أفريقيا يبلغ حوالي 860 مليون نسمة وهي قاعدة استهلاكية كبرى حيث يبلغ حجم واراتها حوالي 200 مليار دولار ومن ثم فهي

تمثل بديلا جيدا للصادرات المصرية التي تواجه ركودا واضحا خلال المدة الحالية اذ تشير الأرقام إلى أن إجمالي الصادرات المصرية إلى أفريقيا لا يتعدى المليار ويرجع الانخفاض النسبي للوجود المصري في الأسواق الأفريقية إلى ارتفاع تكلفة التجارة ومع هذه الدول لصعوبة الشحن والتخزين وارتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية في بعض هذه الأسواق بالإضافة إلى وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة في معظم هذه الدول مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها .

2. تعظيم الاستفادة من النظام المعمم الأمريكي للأفضليات التجارية والمعروف باسم GSP وهو نظام تطوعي أي ممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية دون أي التزام قانوني وهو نظام غير تبادلي لا مجال فيه للمفاوضات تقدم فيه الدول النامية طلبات لإضافة بعض السلع لكن من حق الدول المتقدمة رفضها بل وسحب التفضيلات التي تمنحها لبعض الدول عند بلوغها مرحلة من النضج والتقدم الاقتصادي وتزداد أهمية هذا النظام بالنسبة للدول النامية ومصر خاصة في المدة المقبلة في ضوء احتمال حدوث ركود عالمي ولا شك في أن الأزمة المالية العالمية هناك فائزين وخاسرين ومصر لديها فرصة للفوز بزيادة صادراتها للولايات المتحدة من خلال هذا النظام خاصة إذا علمنا أن نسبة الصادرات المصرية في إطار هذا النظام كانت بين 2.5% إلى 3% فقط من إجمالي الصادرات المصرية الولايات المتحدة خلال المدة من 2003-2007 (123) .

3. ضرورة أن تقوم وزارة التجارة بتوفير وتطوير قواعد بيانات لتقديم المساعدة للقطاع الخاص وإمدادهم بالمعلومات اللازمة عند إقدامهم على إقامة مشروع جديد أو عقد صفقة تبادل مع إحدى الدول ودراسة التي تحول دون الوصول إلى إضافة سلع ذات أهمية تصديرية لمصر .

4. تطوير البنية الأساس للصناعة المصرية والبحث عن أصحاب الخبرة والكفاءة لدعم الصناعة والاهتمام ببرامج مثل برامج تحديث الصناعة ودراسة الأسواق جيدا بالإضافة إلى الترويج للصادرات المصرية وتطوير الاتفاقيات التجارية بين مصر ودول العالم ضرورة تدليل العقبات أمام المصدرين .

5. رعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها لأنها ستكون قاطرة الاقتصاد المصري الجديد الجاذبة للاستثمارات والمشروعات الكبرى سواء كانت عربية أم أجنبية .

” ”



إذا كان من البديهي القول أن الأزمة العالمية لسنة 2008 سوف تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي من خلال تأثيرها في تراجع حجم الاستثمار ومن ثم تراجع قطاعات التجارة والخدمات السياحية والنقل والاستهلاك وتحويلات الجاليات المغاربية المقيمة بالخارج ... فشيء طبيعي أن تكون لذلك تأثيرات على وضعية الشركات الفاعلة على الصعيد الوطني خاصة تلك المدرجة في بورصات القيم المنقولة .

وهكذا فبعدما سارعت دول المغرب العربي للإعلان عن توقعاتها التنموية في بداية العام 2009 بنسبة تصل إلى 6 في المائة عادت لتقرر بتخفيض هذه التوقعات بنقطة على الأقل في حدود 5 بالمائة فقط كما هو الحال بالنسبة للمغرب وتونس .

وعليه بالنظر إلى تزايد حجم الاستثمار الأجنبية المباشرة منذ سنة 1998 بدول المغرب العربي نتيجة لعقد اتفاقيات تعاون وشراكة وتبادل حر بشكل أحادي بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول

الصاعدة فان حدوث الأزمة العالمي قد كان له وقع خاص على هذا المستوى حيث بدأت تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المغاربية وان العديد من الشركات التي كانت قد قررت أو تريد إنشاء استثمارات أجنبية بدول المغرب العربي بدأت تتراجع عن تلك المشاريع كانسحاب مجموعة نيبان اليابانية من مشروع رونو نيسان لصناعة السيارات بطنجة مما أدى إلى تدخل العديد من البنوك المغربية للدخول في التمويل لسد فراغ الانسحاب المعلن من طرف مجموعة نيسان الدولية .

وفي هذا السياق يمكن القول إن الأزمة المالية العالمية كان لها دور في تراجع بورصة الدار البيضاء حيث ترجمت تداعياتها عبر توقيف مجموعة من الشركات المدرجة لبرامج تداول أسهمها من اجل ضبط الأسعار بسبب تجاوز القيمة السوقية للأسهم عن قيمتها الحقيقية ضمن السقف المسموح به وعدم التزام أهم المستثمرين الأجانب بالانضباط بأسواق الأسهم الأجنبية ومن ضمنها السوق المغربي .

كما أدت الأزمة العالمية إلى خلق جو من عدم الثقة في الأسواق لدى أصحاب الشركات حيث العديد من المقاولات التي كانت تعتزم إدراج أسهمها في الأسواق المالية المحلية قد أحجمت عن ذلك وقررت تأجيل دخولها حتى تنفرج تداعيات الأزمة على الأوضاع الخارجية والداخلية (124) .

وفي التقرير الذي أنجزه مجلس القيم المنقولة المغربي بعد أحداث سبتمبر 2008 الداخلية التي عرفتها بورصة الدار البيضاء لاحظ انه بالرغم من أن المستثمرين الأجانب لا يتوفرون إلا على حصة ضعيفة من الأسهم المغربية (1.8 في المائة من رسملة البورصة في نهاية سنة 2007) فأنهم قاموا خلال سبتمبر 2008 بعمليات بيع تفوق مرتين أكثر من عمليات الشراء اذ بلغت حصتهم في الحجم المدروس حوالي 15 في المائة في الفصل الثاني من سنة 2008 .

124 - موقع الجريدة المغربية ، الثلاثاء 17 تموز 2008 <http://www.almaghribia.ma>

وبخصوص أوامر البيع المتعلقة بالوسطاء الأجانب فكانت مغطاة بمؤن موجود ضمن حساباتكم البنكية أو في حساب زبائنهم النهائيين عندما يعملون كوسطاء في حالة العمليات الثلاثية وتبين للمجلس بهذا الخصوص أن وجود حسابات مجمعة لا يسمح بمعاينة تفاصيل عن موقع الزبناء النهائيين لهؤلاء الوسطاء الأجانب ورغم ذلك فالمؤكد هو أن خطر تضخم المبيعات قليل الاحتمال بالنظر إلى أن المواقع الإجمالية لهذه الحسابات كانت تغطي كل عمليات البيع لمنجزة مما قلص من التأثيرات المحتملة لعمليات البيع على المكشوف على تطور أداء البورصة .

وقد انعكست تداعيات الأزمة بشكل مباشر وجزئي على السوق المالية المغربية مقارنة مع الأسواق المجاورة الأخرى إذ اتضح إن بورصة الدار البيضاء قد أصيبت بعدوى منذ سبتمبر 2008 المتعلقة بانتكاسة البورصات الأجنبية وخاصة الأمريكية على اثر الهبوط الحاد لمؤشرات بورصة (وول ستريت) بسبب إفلاس البنك الأمريكي (ليمان برادرز) والإعلان في وقت سابق عن شراء بنك (ميريل لنش) المتعثر من طرف (بنك أوف أمريكا) بحيث قد ساهم خروج مستثمرين أجانب ضمنهم (ميريل لنش) التي تتوفر على توظيفات مالية ببورصة الدار البيضاء في تسريع وتيرة هبوط للقيم المدرجة التي تزامنت مع عمليات تصحيح أسعار الأسهم منذ شهر ابريل 2008 (1)

[http www. Almaghribia.ma.](http://www.Almaghribia.ma)

ويعزى خروج المستثمرين الأجانب إلى ارتفاع درجة الخوف والهلع الذي أصاب البورصات الأوروبية وبورصة (وول ستريت) من جراء الإعلان عن الإفلاس بنك (ليمان برادرز) الأمريكية مما ساهم في انعدام الثقة في السوق المالي المغربي وفي قدرة البورصة على الاستمرار في الصعود دون حدوث موجة تصحيحه قبل ابريل 2008 التي كانت يتوقعها المستثمرون والمهتمون منذ بداية 2007 بسبب تضخم في أسعار الأسهم المدرجة بالسوق .

فعدم وقوع تصحيح في أسعار الأسهم منذ بداية 2007 إلى ابريل 2008 أدى بالمستثمرين الأجانب بتسريع عمليات البيع في السوق المغربي بشكل مبكر ومنهج اذ ابتدأت هذه العملية في شهر

ابريل 2008 مما جعل أهم المستثمرين المحليين في البورصة يتوقعون اقتراب موعد الموجة التصحيحية ويقتصرون في تعاملاتهم على عمليات مضاربة تقوم على أساس شراء وبيع للأسهم وتحصيل الأرباح .

وبالفعل فقد وقعت عدة عمليات لتصحيح أسعار الأسهم في السوق المغربية منذ ابريل 2008 من خلال تقديم عدد كبير من العروض العمومية للسحب Rachat من طرف الشركات التي عرفت أسهمها ارتفاعات كبيرة جدا ما بين 2007 إلى ابريل 2008 بهدف إرجاع أسعار الأسهم إلى وضعها الحقيقي⁽¹²⁵⁾ .

وموازاة مع ذلك فان وقع الأزمة العالمية كانت له تأثيرات مباشرة على القطاع العقاري مما أدى إلى استقرار وضعية المعاملات العقارية بالمغرب ثريتا لما يمكن أن ينتج عن تداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية وقد اتضح ذلك بجلاء من خلال انخفاض مبيعات الاسمنت في عدد من المدن الكبرى بالمغرب وتراجع أثمان مواد البناء والتجهيز فزاد من أمكانية حدوث أزمة التصحيح في البورصة المغربية تزامنا مع الأزمة العالمية .

وعلى العموم يمكن القول أن هذه الأزمة قد ألحقت أضرارا واضحة في اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي سواء على مستوى الاقتصاد الحقيقي أم مستوى القطاع المالي وقد تكون موريتانيا من أهم المتضررين على مستوى دول المغرب العربي بحكم المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعنيها ثم يأتي المغرب وتونس في المرتبة الثانية وسوف تتضرر أكثر من الجزائر وليبيا بالنظر إلى

توفرهما على اقتصاديات متشابهة وغير متوفرين على الموارد النفطية بخلاف الجزائر وليبيا اللتان حققتا مداخيل مهمة بالعملة الصلبة من الصادرات النفطية .

وهكذا ترجمت مسالة أقرار آثار وتداعيات سلبية لازمة العالمية على الاقتصاد المغربي بصفة عامة من خلال إنشاء لجنة اليقظة الإستراتيجية في يناير 2009 المتكونة من القطاع الحكومي والخاص لوضع الإستراتيجيات اللازمة لحماية قطاعات الصناعة السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والفوسفات والحفاظ على مناصب الشغل واتخاذ تدابير على مستوى الضمانات المالية والدعم التجاري في أفق الحفاظ على مؤهلات الاقتصاد الوطني خصوصا بالنسبة للقطاعات المصدرة المستهدفة بشكل أكثر وهذا القيام بالإجراءات التي يتعين اتخاذها لدعم هذه القطاعات المعرضة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية .

لقد ساهمت الأزمة العالمية الحالية في تأثير بشكل محدود على أداء الأسواق المالية المغربية نتيجة لانتشار الخوف والقلق الذي خيم على المستثمرين المحليين والأجانب وامتد إلى الاستثمارات الأجنبية رغم قلة حجمها .

وهكذا يتبين بوضوح انه مع المجهودات التي قامت بها الدولة من اجل إصلاح بورصة القيم الدار البيضاء منذ سنة 1993 فأنها لم تستطع وضع الإطار المناسب لهذا المرفق الذي لا زال لم يتوقع بصفة مناسبة ضمن مكونات الاقتصاد المغربي رغم التجارب التي مر بها منذ تأسيسه سنة 1929 وهذا التعديلات المتعددة والمتوالية في إطار الإصلاح الأخير لسنة 1993 . وتجدر الإشارة انه كلما تعرضت بورصة الدار البيضاء إلى تراجع في نتائجها إلا وتدخلت الدولة لإصلاحها وكان ذلك خلال سنة 1998 و 2002 ثم سنة 2004 وأخيرا في سنة 2009. (1)

فقد انتقلت رسملة بورصة الدار البيضاء باعتبارها ثالث أهم بورصة على الصعيد الأفريقي بعد بورصة جنوب أفريقيا ومصر من حوالي 3.3 مليار دولار سنة 1993 إلى 20.7 مليار دولار سنة 1998 نتيجة للإصلاحات التي جاءت بها قوانين

1993 ثم أخذت في التراجع إلى إن وصلت إلى 12.4 مليار دولار سنة 2002 بسبب ارتفاع القيمة السوقية لأسعار الأسهم المسعرة بالبورصة وبعد إدخال العديد من التعديلات على قوانين البورصة خلال سنة 2000 وتوازن أسعار الأسهم مع تراجع حدة الأزمة المالية الآسيوية التي لم يكن لها تأثير كبير على السوق المغربية آنذاك أخذت وضعية السوق المغربية تتحسن شيئاً فشيئاً حتى وصل حجم الرسملة إلى 99 مليار دولار في نهاية مارس 2008 وأخذت منذ ذلك التاريخ في التراجع مرة أخرى بسبب الأوضاع والأحداث التي وقعت على مستوى التسيير ، كما تزامن ذلك مع الأزمة العالمية المالية والاقتصادية التي حلت بالولايات المتحدة الأمريكية ومست اغلب دول العالم ، مما اثر بشكل ملحوظ على وضعية البورصة المغربية فتراجعت رسملتها إلى أن وصلت 70 مليار دولار بتاريخ 26 يناير 2009. ^(٧) الشيء الذي أدى إلى تدخل الدولة من جديد من خلال إقالة مجلس الإدارة الجماعية للشركة المسيرة ، وتعيين مدير جديد على رأس إدارة مجلس القيم المنقولة بموجب ظهير ملكي بدل قرار وزاري مع بداية 2009 ، والاستعداد لطرح مشاريع قوانين لتعديل القوانين الحالية وتغيير نظام التدبير بالبورصة بهدف تحريك أداء السوق المالية المغربية استقلالية مجلس القيم المنقولة في التنظيم والمراقبة وجزر المخالفات المرتكبة بالسوق المالية .

وأخيراً يمكن القول أنه مع التقارب الجغرافي الذي يجمع بين البورصات المغربية ، فإن درجة التعاون والتنسيق مع عدم أهميتها في الظروف العالية فيما بينها ، فهي تكاد تكون معدومة ، مما يبين بوضوح أن هذه البورصات لا يوجد ترابط فيما بينها ، عكس البورصات الإقليمية الدولية على الصعيد القاري في أوروبا وأمريكا والخليج العربي ودول جنوب شرق آسيا . ومن المفارقات أن إدارة البورصات المغربية تعمل على ربط علاقات مع بورصات أجنبية بعيدة عنها جغرافياً وتهمل التعاون والتنسيق الثنائي والجماعي فيما بينها بشكل واضح .

1. الجريدة المغربية ، 17 تموز 2008 ص 3 .
2. حول الأرقام المتعلقة ببورصة القيم ، أنظر التقارير السنوية لبورصة الدار البيضاء ، لعام 2008 ، 2009 جريدة الشرق الأوسط 17 نوفمبر 2008 .

:

كان أثر الأزمة المالية العالمية على هذه الاقتصادات محدوداً وضئيلاً وذلك بفعل حداثة الأسواق المالية في هذه الاقتصادات ومحدودية التعاملات الأجنبية فيها وضعف درجة ارتباط هذه الأسواق الناشئة بالأسواق العالمية يضاف إلى ذلك دور الدولة الواسع في فرض التشريعات والقوانين والرقابة الصارمة التي تضمن استقرار هذه الأسواق بالإضافة إلى أن البعض من هذه الأسواق تنخفض فيها نسبة الاستثمارات الأجنبية بسبب الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي فيها مثل الاقتصاد الليبي الذي بلغ حصة الاستثمار الأجنبي فيه نسبة ضئيلة لا تتجاوز 3% من حجم المتداول اليومي ، أما في الأمد الطويل فقد تمتد الآثار الانكماشية للأزمة على اقتصاديات هذه البلدان من خلال : (126)

- انخفاض الإيرادات النفطية لهذه الاقتصادات التي ستلقي بضررها على الموازنة على صعيد السياسات الجزئية فالسياسة النقدية والسياسة المالية وسيؤدي ذلك إلى تباطؤ وتدهور التمويل وإيقاف الطاقات الإنتاجية والمشاريع الصناعية والزراعية في هذه البلدان .
- أما بالنسبة للدول غير النفطية (ضمن هذه المجموعة) من الممكن أن اقتصادياتها ستتأثر أيضاً بالأزمة المالية العالمية من خلال الخلل الذي يحدث في الموازنة العامة للدولة ، وانخفاض حجم القروض الميسرة أو المعونات التي تمنح إلى الدول الأخرى ، حيث انخفضت المعونات العربية إلى الدول العربية الأكثر فقراً من (3.3) مليار عام 2004 إلى (1.7) عام 2005 ، وكذلك قد يكون الأثر من خلال انخفاض حجم الإيرادات من القطاع السياحي أو زيادة حجم البطالة .

126 - فائدة محمود محمد ، أسباب الأزمة المالية وتداعياتها ، ورقة عمل مقدمة إلى كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية في 2008/11/22 ، ص 10 .

أن حجم الاقتصادات التي تتميز بدرجة انفتاح واطئة أو محدودة تتمثل بـ(ليبيا ، السودان ، سوريا ، العراق) وفي ضوء توفر البيانات والمعلومات التي حصل عليها الباحث ، سنأخذ الاقتصاد الليبي كحالة دراسية تمثل الدول التي تدخل ضمن هذه المجموعة لبيان مدى تأثير هذا الاقتصاد في الأزمة المالية العالمية ، من خلال دراسة وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية .

❖ خلفية عامة الاقتصادية الليبي :

يعمل الاقتصاد الليبي كإقتصاد صغير ومنفتح ضمن منظومة الاقتصاد العالمي ، ومن ثم فهو يتأثر بالتقلبات والأزمات الاقتصادية العالمية وذلك نتيجة مجموعة من الروابط التي تربطه بالاقتصاد العالمي ويتضح ذلك من خلال حجم التبادل التجاري الدولي ، إذ تمثل قيمة التجارة الخارجية في هذه الاقتصاد 83.3% كمعدل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2005 - 2007) أنظر جدول الرقم (6) إضافة إلى مراكز النشاط الاقتصادية على تصدير سلعة رئيسة وهي (النفط ومشتقاته) تجاوزت 97% من قيمة الصادرات الليبية خلال المدة المذكورة ، يتميز هذا الاقتصاد بعدم قدرة القطاعات الاقتصادية (غير النفطية) على التطور بمعدلات نمو معقولة وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يترتب عنه دائماً اختلال بين العرض والطلب بما يؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاستيراد ومن ثم توجيه جزء من عائدات النفط لتغطية قيمة الاستيرادات السلعية . (127)

جدول (6)

تطور التجارة الخارجية وفائض الميزانية والاحتياطيات الرسمية في الاقتصاد الليبي خلال المدة (2005 - 2007)

127 - عبد الفتاح عبد السلام بوحبيل ، التحليل الاقتصادي الكلي ، الجماهيرية العربية الليبية ، ط1 ، 1996 ، ص 240 .

(مليار دولار)

2007	2006	2005		
53.4	47.1	34.4	القيمة	الإيرادات النفطية
%91.1	%92.5	%92.7	النسبة إلى إجمالي الإيرادات	
53.8	50.1	36.6	القيمة	قيمة الصادرات النفطية
%97.5	%97.7	%96.8	النسبة إلى قيمة التجارة الخارجية	
89.3	80.7	66.8	القيمة	الناتج المحلي الإجمالي
89.3	85.9	73.7	القيمة الحقيقية (2007=100)	
77.1	68.4	52.4	القيمة	قيمة التجارة الخارجية
%86.3	%84.8	%78.8	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
22.5	25.7	15.8	القيمة	فائض الميزانية العامة
%25.2	%31.9	%23.7	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
97.3	76.2	53.5	القيمة	الاحتياطيات الرسمية
33.1	34.1	31.5	بما يعادل شهوراً	

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ،

المجلد 48 الربع الثاني 2008 .

❖ الاستثمارات الليبية في الخارج :

تأتي الاستثمارات (أو الأصول) الليبية في الخارج كخطوة من الخطوات المتبعة لتوزيع مصادر الدخل ومن ثم تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل خطط وبرامج التنمية فضلاً عن أنها تتنوع ما بين الأصول العينية ، كالعقارات وغيرها من الموجودات العينية الأخرى وبين الأصول النقدية والمالية ، كالمساهمة في المؤسسات الدولية وغيرها من الموجودات النقدية المالية الأخرى ، ويشير جدول رقم (7) أن معدل الاستثمارات الليبية في الخارج بلغت في المتوسط حوالي 22.8% خلال الفترة 2005 - 2008 ثم ازدادت لتصل إلى 147.1 مليار

دينار أي (125.0 مليار دولار أمريكي) في عام 2007 مقارنة بما كانت عليه في عام 2005 حوالي 76.9 مليار دولار .

جدول (7)
الاستثمارات الليبية في الخارج خلال المدة (2005 - 2008) (مليون دينار)

الربع الثاني 2008	2007	2006	2005		
—	74.6	20.4	148.6	في الدول العربية	
—	—	181.6	173.4	في باقي دول العال	
—	74.6	202.0	322.0	مجموع الاستثمارات العينية (1)	
8658.8	7832.0	6992.9	6357.0	مساهمات وأصول أجنبية أخرى *	
2608.3	1469.1	1304.3	—	المحفظة الاستثمارية	
11267.1	9301.1	8297.2	6357.0	مجموع استثمارات مصرف ليبيا المركزي (2)	
2853.7	2420.0	2243.9	2017.7	ودائع لدى مصارف خارجية	
0.2	0.2	0.3	0.4	الكمبيالات التي تدفع بالعملة الأجنبية وسلفيات المصارف الخارجية	
2853.9	2420.2	2244.2	2018.1	مجموع استثمارات المصارف التجارية (3)	
18472.8	15682.7	16319.7	10215.6	ودائع لأجل لدى المصارف	
125.8	86.6	165.1	900	تسهيلات قصيرة الأجل	
4197.0	4601.9	4074.6	3262.3	استثمارات وقروض متوسطة الأجل	
1391.3	935.9	760.6	1231.9	مساهمات	
24186.9	21306.7	21320.0	14808.8	مجموع استثمارات المصرف الليبي الخارجي (4)	
38307.9	33028.0	31861.4	23183.9	مجموع الاستثمارات المالية والنقدية (5=3+4)	
108808.3	97270.1	76244.8	53475.6	الاحتياطات الدولية (6)	
147116.2	130372.7	108308.2	76981.5	مجموع الاستثمارات (7=6+5+1)	

المصدر : - مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، مرجع مذكور .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 ، 2006 ، 2007 ،
مناخ على العنوان البريدي : www.iaigc.net تم الإطلاع عليه في 2008/12/3
*تشمل المساهمات الدولية والأرصدة لدى مصارف خارجية (ودائع لأجل) الخاصة بقسم العمليات المصرفية .
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي :

يأتي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة من وسائل زيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة من الموارد غير النفطية ولنقل التقنية وتوطينها في الاقتصاديات المختلفة⁽¹²⁸⁾ ولقد تابع الاقتصاد الليبي جهوده الحثيثة لتطوير بيئة أداء الأعمال من خلال العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي والعمل على تطويرها لمواكبة تطورات الاقتصاد العالمي كما عمل على تحسين مناخ الاستثمار من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين وتنويع الحوافز وضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية الأمر الذي أدى إلى تحسن كبير في مناخ الاستثمار خلال

128 - مجلس التخطيط الوطني، تقديم السياسات الاقتصادية المعتمدة ، أعداد مركز بحوث العلوم الاقتصادية عام 2007 ، ص 126 .

المدة (2007-2005) حيث بلغ المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في المتوسط 2.1% خلال المدة المذكورة كما هو مبين بالجدول (8).

جدول (8)

المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا خلال المدة (2007-2005)

2007	2006	2005	
3	3	3	درجة مؤشر التوازن الداخلي
3	3	3	درجة مؤشر التوازن الخارجي
0	1	0	درجة مؤشر السياسة النقدية
2	2.3	2	المؤشر المركب

المصدر :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 ، 2006 ، 2007 .

هذا التحسن في مناخ الاستثمار انعكس في ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد الليبي خلال العام 2007 وبمعدل بلغ 48.1% عن ذلك الحجم المتدفق خلال العام 2006 غير أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى ليبيا شهد انخفاضا في العام 2007 بمعدل سنوي بلغ 10.8% مقارنة بحجمه المتدفق خلال العام 2005 كما هو مبين بالجدول رقم (9) ويمكن أن يعزى ذلك إلى ما يأتي :

- ارتفاع معدل التضخم (مؤشر السياسة النقدية) .
- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي اذ انخفضت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي بين عامي 2005 ، 2007

- بمعدل سنوي بلغ 3.15% لتصل إلى (1.22728) دينار /دولار في عام 2007 مقارنة بما كانت عليه في عام 2005 (جدول 9)
- ارتفاع درجة مناطق الاستثمار في ليبيا .

جدول (9)
الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال المدة (2007-2005)
(مليون دينار)

2007	2006	2005	
369.8	317.3	407.0	من الدول العربية
524.1	346.9	999.9	من باقي دول العالم
893.9	664.2	1406.9	مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المصدر :
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 ، 2006 ، 2007 ، مرجع مذكور .

مداخل تأثير الأزمة على الاقتصاد الليبي :

في ضوء الروابط السابقة بين الاقتصاد الليبي والاقتصاد العالمي يمكن القول أن الاقتصاد الليبي يتأثر بالأزمة المالية العالمية المعاصرة من خلال :

- المداخل والاحتمالات المباشرة .
- المداخل والاحتمالات غير المباشرة .

المداخل والاحتمالات المباشرة :

بناء على هذه المداخل ينتقل تأثير الأزمة المالية مباشرة إلى الاقتصاديات المختلفة عبر أسواق النقود وأسواق رأس المال وحيث أن أسواق رأس المال العالمية شهدت خلال العام 2008 التطورات الآتية :

1. خسارة القيمة السوقية للأسهم العالمية بحسب مؤشر الأسهم العالمي (MSCI) حوالي 17 تريليون دولار منذ بداية عام 2008 لتصل إلى 43.6 تريليون دولار خلال شهر (2008\9) ، أي أن القيمة السوقية للأسهم العالمية فقدت ما نسبته 20% من قيمتها مقارنة بالقيمة التي بلغت خلال الذروة في شهر (2007\10) (129) .

2. هبوط مؤشرات البورصات الرئيسية في العالم كما هو مبين بالجدول رقم (10) بمعدل بلغ في المتوسط 14 % خلال الفترة (2008\9 - 2008\12) لتخسر البورصات العالمية الرئيسة 1172.47 نقطة منذ إعلان إفلاس مصرف Lehman Brothers وحتى نشر التوقعات بشأن ركود الاقتصاد العالمي .

ونظرا لحدثة سوق الأوراق المالية في ليبيا فان احتمال التأثير المباشر للازمة المالية المعاصرة على الاقتصاد الليبي متوقع أن تكون من خلال علاقة الجهاز المصرفي (المصرف المركزي ، المصارف التجارية ، والمصرف الليبي الخارجي) بالمؤسسات والمصارف العالمية التي له استثمارات مباشرة والتي بلغت في المتوسط ما نسبته 27.9% من مجموع الاستثمارات الليبية بالخارج منذ عام 2005 ، وحتى نهاية الربع الثاني من العام 2008 .

فإنه وبالنظر إلى مؤشرات الجهاز المصرفي (المصارف التجارية بشكل خاص) في ليبيا ، خلال نفس المدة التي بدأت فيها الأزمة المالية عالمياً (منذ شهر فبراير من العام 2007) ، كما هي مبينه بالجدول رقم (11) يمكن ملاحظة بعض التطورات ، والتي قد تكون بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ، وهي :

- الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي خلال شهر (2008/6) بشأن رفع وتوحيد معدل الاحتياطي القانوني إلى 20% بدلاً من 15% ، 7.5% للودائع تحت الطلب ، وللودائع الإيداعية والأجله ، على التوالي ،

129 - الشرق الأوسط ، الأسواق العالمية تهتز تحت ضربات المشاكل الاقتصادية متاح على العنوان البريدي : www.ashargalwsat.com تم الاطلاع عليه في 2008\12\26 .

الأمر الذي أدى إلى تزايد الأصول السائلة في الربع الثاني من العام 2008 مقارنة بالربع الأول من نفس العام بمعدل بلغ 39.5% ، بعد الانخفاض الذي شهدته الأصول السائلة في الربع الأول من العام 2008 ، وبمعدل بلغ 4.2% مقارنة بالربع الرابع من العام 2007 .

- انخفض الاقتراض فيما بين المصارف على الرغم من بقاء معدل الفائدة على القروض بين المصارف ثابتاً ودون تغيير إبان الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي في شهر (6/2008) بشأن رفع وتوحيد الاحتياطي القانوني ، حيث انخفض الاقتراض فيما بين المصارف بمعدل بلغ 2.5% بين الربعين الأول والثاني من العام 2008 ، بعد أن تزايد في الربع الأول من العام 2008 وبمعدل بلغ 56.3% مقارنة بما كان عليه الاقتراض فيما بين المصارف خلال الربع الرابع من العام 2007 ، كما يلاحظ أن الاقتراض فيما بين المصارف تزايد وبمعدل بلغ في المتوسط 69.5% ربع سنوياً ، ليصل إلى أعلى مستوى له خلال الربع الثالث من العام 2007 (خلال هذا الربع تدخلت السلطات المالية الأمريكية لأول مرة بغية إنقاذ اثنين من أكبر شركات الاستثمار العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية) ، ثم أخذ الاقتراض فيما بين المصارف ينخفض وبمعدل بلغ في المتوسط 9.9% كل ربع سنة ، ليصل إلى 142.4 مليون دينار خلال الربع الرابع من العام 2008 .

وبالرغم من ذلك لا يمكن الجزم بأن المصارف الليبية قد تأثرت بالأزمة المالية حتى وإن كان هناك احتمال كبير بأن تتأثر بها ، وذلك لوجود فائض في السيولة لدى المصارف حتى مع عدم رفع نسب الاحتياطي القانوني إلى 20% كما أن المصرف المركزي لم يقوم بضخ السيولة إلى الجهاز المصرفي منذ أن بدأت الأزمة المالية وحتى الوقت الحالي ، وهذا واضح من عدم انخفاض حجم الائتمان

المصرفي الذي تزايد بين الربعين الأول والثاني من العام 2008 بمعدل بلغ 6.5% ، وذلك للأسباب والعوامل الآتية :

(1) المميزات التي يتمتع بها الجهاز المصرفي الليبي خاصة فيما يتعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل .

(2) عزوف المصارف الليبية عن ثقافة توريق القروض المنتشرة في البنوك والمؤسسات المالية الدولية .

(3) توفر السيولة لدى المصارف الليبية وبنسب فاقت نسب الاحتياطي القانوني ، فعلى الرغم من انخفاض فائض السيولة بمعدل بلغ 18.8% بين الربعين الأول والثاني من العام 2008 ، إلا أنه ما يزال هناك فائض في السيولة عن المقدار المطلوب من المصارف التجارية الاحتفاظ بها لمواجهة طلبات المودعين ، وبنسبة بلغت 21.2% خلال الربع الثاني من العام 2008 .

لكن وبناء على ما سبق ، ما زال الأمر يتطلب مزيداً من الشفافية فيما يتعلق بتأثر هذه المصارف بالأزمة المالية ، خاصة فيما يتعلق باستثماراتها وصناديقها الاستثمارية في الخارج ونوعية ومجالات هذه الاستثمارات .

المدخل والاحتمالات غير المباشرة :

وفقاً لهذه المدخل ، ينتقل تأثير الأزمة المالية العالمية إلى الاقتصاديات المختلفة من خلال مدخل : الميزانية العامة ، والنمو الاقتصادي ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن خلال الاحتياطات الدولية ، سنركز في هذه الفقرة على تحليل كل من مدخل الميزانية العامة ومدخل النمو الاقتصادي في ليبيا كما يوضح التحليل الآتي :

مدخل الميزانية العامة :

تمثل الميزانية العامة أحد أهم أدوات وعناصر السياسة المالية ، وتعرف وهي في حكم الميزانية التخطيطية أو التقديرية بأنها خطة قصيرة الأجل في شكل رقمي أو بالأرقام أي أنها (Numerical Plan) تغطي عادة سنة واحدة قادمة ، وتتضمن الأهداف التي يراد تحقيقها وحجم ومصادر التمويل واستخدامات هذه الأموال .⁽¹³⁰⁾

وانخفض فائض الميزانية بمعدل يبلغ 44.1% بسبب انخفاض أسعار النفط في الربع الرابع من العام 2008 عن المتوسط العام لسعر النفط الخام في السوق العالمي (وفقاً لخام برنت) كما هو مبين عند مقارنة فائض الميزانية الوارد بالجدول أرقام (12،13) أما خلال المدة المستقبلية (بداية من عام 2009) وإذا ما استمرت الأزمة ولم يتعافى الاقتصاد العالمي ، فإن تأثير الأزمة المالية العالمية على الميزانية العامة في ليبيا سيتوقف على :

- ما ستكون عليه أسعار النفط الخام خلال المدة القادمة .
- السعر الذي على أساسه ستقدر الإيرادات النفطية في الميزانية العامة للعام المالي 2009 .

جدول (10)

مؤشرات البورصات الرئيسية في العالم (عند الإقفال) خلال المدة

(2008/12-2008/9)

المؤشر	البيان	أثر إعلان إفلاس مصرف Lehman	إبان إتخاذ الإجراءات المالية لمواجهة الأزمة	إبان نشر التوقعات بشأن ركود الاقتصاد	معدل الانخفاض خلال الفترة (%)
--------	--------	-----------------------------	---	--------------------------------------	-------------------------------

130 - مجلس التخطيط الوطني ، تفويم السياسات الاقتصادية المعتمدة : مصدر سبق ذكره عام 2007 ، ص 127.

	العالمي	عند إقرار خطة الإنقاذ المالي المعدلة	عند رفض خطة الإنقاذ المالي	Brothers	
16.2	8468.48	10325.38	9447.11	10106.60	Dowjones
14.3	4629.38	5498.75	5326.63	5401.20	Dax
17.0	3116.21	3865.94	3732.22	3752.75	Cac(40)
10.8	4232.13	4739.40	4605.22	4743.38	FTSE(100)
18.3	8599.50	10473.09	10155.99	10521.61	Nikkei(225)
9.9	14184.14	16803.76	15367.21	15739.10	H.Sing
14.0	7204.97	8617.72	8105.73	8377.44	المتوسط العام

المصدر ، الشرق الأوسط ، استمرار تراجع البورصات العالمية الأمريكية أكبر الخاسرين ،

متاح على العنوان البريدي www.4eqt.com ، تم الإطلاع عليه في 2008/9/26 .

جدول (11)

وضع ونسبة وفائض السيولة ، والقروض الممنوحة من المصارف التجارية في الاقتصاد الليبي بين عامي 2007 ، والرابع الثاني من العام 2008 (مليون دينار)

نسبة وفائض السيولة		القروض	وضع السيولة					
النسبة (%)	الفائض (%)		المجموع	الاقتراض	الودائع	الأصول السائلة		
			(3+2+1=4)	(3)	(2)	(1)		
23.9	38.9	7112.3	29319.8	91.4	17825.4	11403.0	الربع الأول	2007
25.9	40.9	7593.6	31581.3	138.3	18535.9	12907.1	الربع الثاني	
26.3	41.3	7739.1	37360.0	281.9	21635.4	15442.7	الربع الثالث	
27.2	42.2	8191.3	44460.3	93.5	25589.4	18777.4	الربع الرابع	
26.1	41.1	8829.5	43761.8	146.1	25630.0	17985.7	الربع الأول	2008
21.2	41.2	9405.6	60883.6	142.4	35650.1	25091.1	الربع الثاني	

المصدر :

- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، مرجع مذكور .

جدول (12)

تقدير وضع الميزانية العامة خلال العام 2008

المبلغ (مليون دينار)	البيان
57214.2	إجمالي الإيرادات
49470.7	إجمالي المصروفات
7743.5 (فائض)	وضع الميزانية (فائض أو عجز)

المصدر : جمعت على أساس بيانات الجداول السابقة .

جدول (13)

تقدير وضع الميزانية العامة خلال العام 2008

المبلغ (مليون دينار)	البيان
63326.0	إجمالي الإيرادات
49470.7	إجمالي المصروفات
13855.3 (فائض)	وضع الميزانية (فائض أو عجز)

المصدر : جمعت واحتسبت بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول السابقة

ويمكن التوصل إلى إن تداعيات الأزمة الرأسمالية قد أثرت بشكل متباين مع اقتصاديات الدول العربية وذلك حسب طبيعة الاقتصاد المعني من جهة وتداخلها مع الاقتصاد العالمي ، لذلك فإن المؤشرات والبيانات التي وردت في الفصل السابق بينت لنا ان تداعيات الازمة قد انعكست بشكل مباشر على كل من الاقتصاد المصري والليبي والاقتصاد المغربي ولكن كان بشكل جزئي وخاص على السوق المالية المغربية مقارنة بالسوق الليبي والسوق المالية المصرية.

لقد أصبحت الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية ، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم ، حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو (1919) مليار دولار أي نسبته 15.5% من الواردات العالمية ، ومن ثم فإن الأزمة الاقتصادية وظهور بؤادر الفساد الاقتصادي في أمريكا سوف ينعكس على صادرات دول العالم الأخرى ، ناهيك عن أن أصحاب رؤوس الأموال تتركز معظم استثماراتهم في الأسواق المالية العالمية ، وقد نتج عن هذه الأزمة مشكلات عالمية يمكن أن نوجز منها الآتي :

1. حدوث خسائر في أصول البنوك خاصة المتعلقة بالقروض والاستثمارات وسندات الرهن العقاري وانخفاض أسعار الأسهم .
2. تباطؤ معدلات النمو بما أدى إلى تدني الطلب على النفط وانخفاض أسعاره .
3. انخفاض قيمة العملة المحلية المرتبطة بالدولار .
4. الركود الاقتصادي إضافة إلى التركيز نحو إنقاذ الصناعة المالية في العالم مما أدى إلى انخفاض مستوى المساعدات الإنسانية إلى الدول النامية .
5. على مستوى الاقتصاد الأمريكي أفضت الأزمة إلى إفلاس العديد من البنوك الاستثمارية التي لها استثمارات تقدر بالمليارات في الأسواق المالية .
6. إفلاس شركات التأمين التي عجزت زبائنها عن سداد القروض المتحققة وكذلك أقساط التأمين .
7. انتقال العدوى إلى قطاعات أخرى تجارية وصناعية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال .
8. ظهور موارد الكساد الاقتصادي وتراجع النمو الاقتصادي .
9. ارتفاع معدلات البطالة وانتقال الانهيار نحو أنشطة غير عقارية .

لذلك نلاحظ أن المقلق في هذه الأزمة هو سرعة امتدادها من مركزها في الاقتصاد الأمريكي إلى بقية الاقتصاد العالمي كنتيجة لتراطب الأسواق المالية وما

أفضى عن ذلك من تداعيات على أكثر من مستوى والتي أكدت عليها العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين بأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة ولعل أهم هذه التداعيات على الاقتصاد العالمي تتمثل في الآتي :

● توقع انحسار الفكر* النيو_ليبرالي ، الذي يقوم على تحرير الأسواق ويفترض أنها ستتنظم نفسها بنفسها لصالح الفكر الاقتصادي الذي ينادي بفكر اقتصاد السوق الاجتماعي والذي يقوم على ضرورة منح الدولة دورا متناميا في التخطيط للسياسات الاقتصادية والتعامل مع ما يعرف بفشل السوق وهو تعبير يستخدم في الأدبيات الاقتصادية

* الفكر النيوليبرالي (هو عولمة العالم الثالث)

● لبيان أن إدارة الاقتصاد وفقا لآلية السوق ستعاني مع عدم توافر شروط عملها من اختلالات تستلزم ضرورة تدخل الدولة لمعالجتها .

● أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية والى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار الأمر الذي دع بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى بل دفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين . (131)

● تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي خلال عام 2008 فطبقا لتقديرات صندوق النقد والبنك الدوليين ثمة انخفاض في التوقعات فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي بعد ظهور الأزمة مقارنة بالتوقعات قبل ظهورها حيث انخفضت التوقعات حول نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2008

¹³¹ - مجلس الغرف السعودية ، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، الازمة الاقتصادية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي ، متاح على العنوان البريدي : www.saudichambers.org.sa

بمعدل 24.2 % بالنسبة للعالم ككل معدل 45.5 % بالنسبة للدول مرتفعة الدخل وبمعدل بلغ 57.7 % بالنسبة لدول منطقة اليورو وبمعدل 5.6 % للدول النامية معدل 13.1 % بالنسبة لدول شرق أوروبا ووسط آسيا معدل 12.4 % بالنسبة لدول شرق آسيا والمحيط الهادي معدل 2.2 % بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وبمعدل 6.9 % بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبمعدل 15.6 % بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء كما هو مبين بالجدول (16).

● حدث ذلك البنك الدولي إلى انه وللمرة الأولى منذ العام 1982 سيتقلص كل من معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات خلال عام 2009 مقارنة بما كانت عليه في العام 2008 بنسبة تبلغ 133.9 % و 133.3 % على التوالي . (132)

● تعرضت العديد من المؤسسات المالية حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة حيث تقدر خسائر المؤسسات المالية (المصارف الاستثمارية بوجه خاص بمبلغ يتجاوز 2000 مليار دولار (133) ، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين المصارف فيما يتعلق بالإقراض ، حيث ارتفع معدل الفائدة على القروض بين المصارف في ليلة واحدة إبان إعلان إفلاس مصرف Lehman Brothers بمعدل بلغ 160 % ، من 2.5 % إلى 6.5 % فتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع المصارف المركزية إلى ضخ الأموال في أسواق المال لتقليل حدة الأزمة ويذكر أنها المرة الأولى في تاريخ الاقتصاد العالمي التي يقوم فيها المصرف المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وبنك اليابان ومجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معا في نفس الوقت بضخ ما قيمته 144

132 - ناجي بن حسين ، عرض عام حول الأزمة المالية والعالمية ، متاح على العنوان البريدي :

www.s1.e-monsite.com تم الاطلاع على المقال في 2008\10\26

133 - عصام ديب ، أسواق المال الأمريكية وتأثيرها على الأسواق المالية والعالمية ، متاح على العنوان البريدي : www.economagic.com تم الاطلاع على المقال في 2008\10\28

مليار دولار في المصارف لتمكينها من مواجهه طلبات السيولة ثم قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد ذلك وكخطوة إضافية أخرى بضخ 180 مليار دولار في الأسواق المالية عبر اتفاقيات تحويل نقدي أجراها مع المصرف المركزي الأوروبي والبنك السويسري وبنك اليابان وبنك كندا اذ تسمح هذه الاتفاقيات للمصارف المركزية بإقراض السيولة لبعضها البعض على المدى القصير وذلك في حال أن احدها يكون في حاجة للسيولة لضمان استقرار النظام في بلاده وجاءت هذه المبادرة بعدما ضربت الأزمة المالية كل البورصات التي شهدت انخفاضات كبرى في مؤشراتها (134)

• أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالي 25 بنك) لأكثر من 500 مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ منتصف عام 2007 هذا إلى جانب ظهور خسائر انتمانية جديدة زادت من مخاوف المستثمرين مجددا كخسائر الديون على بطاقات الائتمان والتي تقدر بنحو 940 مليار دولار الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين (135)

• تذبذب حاد طرا على أسعار النفط حيث ارتفعت أسعار النفط الخام ولمستويات قياسية بلغت وفقا للمتوسط العام للأسعار الفورية بلغت 150 دولار لكل برميل خلال شهر يوليو من العام 2008 بزيادة قدرها 76.1 % ، 39.68 ، 58.52 دولار لكل برميل وبمعدل نمو بلغ 136.7 % 43.1 % 79.9 % مقارنة بالمتوسط العام للأسعار الفورية خلال شهر فبراير من العام 2007 وشهر يوليو من العام 2007 وشهر فبراير من العام 2008 على التوالي ثم انخفضت من المستوى الذي بلغته خلال شهر يوليو من العام

134 - احمد حسن سامي ، هل تؤرخ الازمة المالية العالمية لعودة سيطرة الدولة على الاقتصاد ، رؤية

تحليلية متاح على العنوان البريدي : www.centoryarabic.canalblog.com

135 - علي عبد الله شاهين ، الازمة المالية العالمية (اسبابها وتداعياتها وتأثيراتها على الاقتصاد) ، متاح

على العنوان البريدي : www.iugaza.edu.ps تم الاطلاع على المقال في 2008\11\6

2008 بمعدل شهري بلغ في المتوسط 11.71 % شهريا لتصل إلى 39.19 دولار لكل برميل خلال ديسمبر من العام 2008 .

- ومع ذلك تتفاوت التوقعات فيما بالتطورات المحتملة لهذه الأزمة المالية فهناك من يرى أن المرحلة الصعبة من الأزمة قد انتهت وان الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الأمريكي بشكل خاص سيتعافى قريبا وثمة من يرى أن هذه الأزمة ستطول وقد تمتد إلى عام 2010 وان بوادر تعافي الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي ستكون في النصف الثاني من عام 2009 على اقل تقدير ولذلك فان وضع تصور معين لمستقبل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي في ظل هذه الأزمة يتوقف على المرحلة التي يمر بها وعلى مدى الاستقرار أو التغير في أسعار العقارات وقدراتها على تخفيف الضغط على شركات التمويل لشطب الخسائر المضمونة بالمرهونات العقارية ومن ثم فانه قد يكون من الصعوبة بمكان في هذا الوقت تحديد عمق أو مدة هذه الأزمة ألا انه وبشكل عام ثمة ثلاثة احتمالات لما يمكن أن يكون عليه وضع الاقتصاد العالمي خلال المرحلة القادمة هي (136) :

الاحتمال الأول: التعافي الاقتصادي السريع :

يعد هذا الاحتمال الأكثر تفاؤلاً ويقوم على توقع أن تكون مرحلة الأزمة التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام قصيرة ومؤقتة وسيليهما مرحلة من الانتعاش السريع مع بداية عام 2009 وذلك للأسباب الآتية :

1. الأثر الفعال المنتظر من الإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية ودول العالم الأخرى بعد ظهور الأزمة بغية إنعاش الإنفاق الاستهلاكي .
2. السياسات المالية والنقدية المرنة التي يتبعها الاقتصاد الأمريكي كفيلة بان تساهم في إنهاء حالة الركود وتعد عملية إنقاذ المصارف من الإفلاس مثالا على سرعة ومرونة التحرك إزاء السياسات المالية والنقدية لاحتواء هذه الأزمة .
3. سيادة التوقعات بشأن قدرة الدول النامية الغنية ومنها الدول النفطية والخليجية على المساهمة بشكل فعال في انتشار الاقتصاد العالمي من الركود وذلك من خلال ضخ المزيد من الأموال لامتناس هذه الأزمة وفي هذا المجال قامت حكومات سنغافورة والكويت وكوريا الجنوبية بضخ أكثر من 21 مليار لإنعاش كل من Freddie Mac , and Fannie Mae فضلا عن قيام صناديق الاستثمار بالدول النامية بضخ حوالي 96 مليار دولار بأكبر مصارف العالم منذ بدء الأزمة .

الاحتمال الثاني : الدخول في مرحلة من الركود :

يُعد هذا الاحتمال اقل تفاؤلا ويقوم على أن الجزء الأسوأ من الأزمة قد انتهى وانه على الرغم من عدم وجود توقعات بالمزيد من الانهيارات وأزمات السيولة في مؤسسات مالية ومصرفية جديدة إلا أن الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي لن يعود لوضعه الطبيعي في المستقبل القريب وستكون هناك مرحلة من الركود ويعزز من هذا الاحتمال ما أعلنه صندوق النقد الدولي بانخفاض توقعاته حول نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2008 في ظل المؤشرات الاقتصادية المتدنية وتدهور المؤشرات الخاصة بسوق العقارات خاصة وان الدورات العقارية طويلة وتستمر مدد التراجع فيها لمدة غير قصيرة .

الاحتمال الثالث : الدخول في نفق الكساد المظلم :

يُعد هذا الاحتمال أكثر تشاؤماً ويقوم على أن الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي على مشارف الدخول لنفق مظلم من الركود سيؤدي إلى حالة من الكساد الاقتصادي طويل الأمد وذلك عبر تداعيات أكثر سوءاً سيكون تأثيرها سلبياً وكبير على الاقتصاد العالمي ويستند هذا الاحتمال على ما يأتي :

1. أن ارتفاع معدلات التضخم ستزيد من الضغوط القائمة سواء على مالكي الرهونات العقارية أو على معدلات تكوين المدخرات التي ستخفض على المستويين الفردي والدولي والمعروف أن إعادة تكوين المدخرات يحتاج إلى وقت طويل لتجديدها مرة أخرى.

2. كل الجهود المبذولة من قبل الاقتصاد الأمريكي بالتعاون مع المصارف المركزية العالمية لحل هذه الأزمة هي مجرد مسكنها لامتناس الأثر النفسي عن طريق تأمين السيولة ومنع انهيار أسعار الأسهم والسندات والتي حتما ستأخذ وقتاً أطول لحلها قد يصل ويتجاوز السنتين .

3. أن عدد حالات التخلص من الوظائف تجاوز في الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص العدد الطبيعي للتخلص من الوظائف في معظم مدد الركود الذي يتراوح بين (150 ألف – 200 ألف) وظيفة شهرياً .

4. وصول سياسة تخفيض سعر الفائدة من أجل توفير السيولة لحدود متدنية جداً (حيث خفضت أسعار الفائدة الأساسية منذ بداية حوالي 9 مرات في الاقتصاد الأمريكي لتصل إلى أقل من 1 % بعد أن بلغت 4.2 % عام 2007) ودون أن تنتهي الصعوبة في سداد الديون الناجمة عن أزمة الرهن العقاري وهو ما سيقود لمرحلة من الركود القوي في الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي .

وأياً كان الاحتمال الذي سيكون عليه الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي خلال الشهور والسنوات القادمة فإنه من المتوقع أن يظل معدل النمو في

الاقتصاد العالمي منخفضاً لمدة غير قصيرة حتى وان لم يتحول إلى نمو سلبي فسيبقى اقل مما كان عليه خلال عام 2007 كما أن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام ستحتاج لفترة من الزمن لتعويضها الأمر الذي يشير إلى استمرارية ضعف الاقتصاد العالمي لفترة طويلة قد تستغرق بعض الوقت .

وعلى مستوى الولايات المتحدة وبريطانيا التي تعد نموذجا للنيلولبيرالية التي تسعى إلى تعزيز النظام الرأسمالي من خلال الضغط على الأجور أي دخول الطبقة العاملة (الموظفة) وبالخصوص في ظل تحرير المبدلات التجارية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة فتراجعت مستوى الأجور وتدهورت القدرة الشرائية لدى الأفراد واتسعت دائرة الفقر المطلق على حساب الفقر النسبي ففي الولايات المتحدة فان متوسط الدخل ارتفع إلى ما يقارب 2.5 بالمائة سنويا لصالح 1 بالمائة⁽¹³⁷⁾ من السكان والذين يمثلون الطبقة الثرية (المرفهة) في الوقت الذي بقيت نسبة الأجور العامة مستقرة حول 0.1 بالمائة وفي المقابل ارتفعت تكاليف التعويضات الصحية إلى 68 بالمائة ونفقات التربية والتعليم إلى 46 بالمائة في الفترة الممتدة بين 2000\2007 وهو الوضع الذي جعل شريحة من السكان دون تغطية صحية ورعاية اجتماعية حيث انتقلت نسبتها من 13.9 سنة 2000 إلى 15.6 بالمائة سنة 2007⁽¹³⁸⁾ وأصبحت البنوك وغيرها من المؤسسات المالية ملاذا للأفراد والعائلات للاستدانة وتغطية العجز في الاستهلاك والذي تطور بشكل مذهل في الولايات المتحدة الأمريكية اذ قفز من 126 مليار دولار سنة 1971 إلى 1535 مليار دولار 2007 .

توسع الدائرة المالية وتراجع الدائرة الحقيقية

أمام تفاقم الأوضاع الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة والفقر اذ انتقل عدد الأفراد الذين يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم من 40 مليون إلى 100 مليون مع

¹³⁷ - مغاوري شلبي علي، مستقبل العلاقة بين العولمة و ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة 2009 ،

¹³⁸ - مغاوري شلبي علي ، المصدر السابق ، ص 22 .

مطلع سنة 2009 لجأت كثير من الدول الغربية إلى تشجيع العائلات على الاستدانة للمحافظة على مستوى الاستهلاك التي تعد الدعامة الأساس للنمو الاقتصادي والتراكم حيث أصبحت قروض العائلات تفوق بكثير قروض المؤسسات . كما مبين في الجدول الآتي :

جدول (14)

مقارنة هيكل نسبة الاستدانة إلى الناتج المحلي الإجمالي
لسنة 2007 لبعض الدول الغربية

الولايات	بريطانيا	اسبانيا	ألمانيا	ايطاليا	فرنسا	
100	107	84	68	39	45	العائلات
76.3	88	104	57	63	73	المؤسسات
						مجمع القروض
176.3	195	188	125	102	118	الخاصة

المصدر : NSEE,BCE Bureau of economic analysis et UK national accounting system

أن ما يجلب الانتباه ومن خلال نظرة متفحصة للجدول السابق (14) هو ارتفاع نسبة قروض العائلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الغربية ولاسيما في الولايات المتحدة وبريطانيا واسبانيا والتي فاقت بكثير استدانة المؤسسات ويرجع ذلك للأسباب الآتية (139) :

1. ارتفاع العائد على الاستثمارات المالية والتي تتجاوز في كثير من الأحيان 20 بالمائة مقارنة بنسب العوائد على الاستثمارات المادية والتي لا تتعدى في أحسن الأحوال 5 بالمائة.

2. انفجار القروض الاستهلاكية بسبب انتهاج البنوك سياسية نقدية تحفيزية والتي أدت بسرعة إلى التوريق وبالخصوص السندات المحصلة على القروض .

3. توسيع القروض الرهنية التي بلغت 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي القروض التي لعبت دوراً أساسياً في نمو الاقتصاد الأمريكي خلال المدة الممتدة ما بين 2002\2007 وهي التي كانت سبباً قوياً في انهيار والتي وصفها ستيفليتز بأنها قروض قذرة كونها سبب توريط وشقاء العائلات والأفراد لإكراههم على الاقتراض وهي في بعضها عبارة عن قروض سمحت للعائلات الأمريكية استهلاك سلع وخدمات لم تنتج بعد ولكن سلع يلتزم الأفراد والعائلات بإنتاجها في سنوات لاحقة والتي يصدق عليها القول المأثور * "زرع أكل ثمناه" فتولد لدى الأفراد سلوك يمكن إن نسميه "الاستهلاك على المكشوف المتراكم" والذي وسع الدائرة المالية وشد على الدائرة الحقيقية والتي لم تعد تمثل سوى 2.2 بالمائة أي 44800 مليار دولار من مجموع 2069600 مليار دولار خلال سنة 2005⁽¹⁴⁰⁾ * فالقروض الملتمة أو الملوثة فاقت 13000 مليار دولار وهي القروض التي كانت وراء الأزمة وامتدت شضاياها إلى كل القطاعات وإلى مختلف دول العالم نتيجة تفاعل العلاقات المالية وتشابكها على المستوى الدولي بفعل وقع العولمة المالية

• الخسائر المالية العالمية الناتجة عن الأزمة

انه من الصعب الحصر بدقة حجم الخسائر الناجمة عن الأزمة المالية وان الأرقام المعروضة في وسائل الإعلام سواء كانت مرئية أم مقروءة مسموعة وحتى

¹⁴⁰ - مجلة ضمان الاستثمار ، مصدر سبق ذكره ، ص 68 .
* القروض الملوثة : هي القروض التي لا يمكن التوقع استردادها.
* زرع اكل ثمناه : بان المبلغ المستثمر يجب ان يكون له عائد.

المثبتة في التقارير الرسمية والمنشورة عبر شبكة الانترنت على درجة كبرى من التغيير وذلك لتسارع الأحداث وتراكمها في مدد زمنية قياسية ومن ثم فهي لا تعكس الحصيلة النهائية وتشير الإحصائيات إلى انهيار كبريات المؤسسات المالية في أمريكا الشمالية وأوروبا بالجملة ولم تعد العائلات قادرة على التسديد فعدد الذين فقدوا مساكنهم في الولايات المتحدة الأمريكية من 1 إلى 3 مليون⁽¹⁴¹⁾ وبلغ عدد المسرحين من وظائفهم في المجال المصرفي أكثر من 200000 موظف تتراجع الاستهلاك ومن ثم الإنتاج وأصبحت كبريات المؤسسات الصناعية والخدمية على حافة الإفلاس "وتراجعت القيمة الإجمالية لرأسمال البورصة العالمية من 63000 مليار دولار أكتوبر 2007 إلى 49000 مليار مع نهاية أكتوبر 2008 لتتخفف إلى 21000 مليار دولار في آخر سبتمبر 2008⁽¹⁴²⁾ وهوت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها وبشكل مفاجئ وسارعت كثير من الدول والحكومات الغربية لوقف النزيف وتطوير الأزمة ولتتجرع المر ولتقبل بالتأميم والوصية والدعم الحكومي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وأحداث التسوية من خلال وسائل وإمكانيات غير متكافئة . ويقدر نوريال روبيني أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك ومستشار سابق للرئيس كلنتون حجم خسائر النظام المصرفي الأمريكي 3600 مليار دولار وهو افتراضيا في عداد الأنظمة المفلسة كونه لا يملك سوى 1400 مليار دولار وأطلقت سفارات الإنذار من قبل السلطات الأمريكية لتعلن حالة الخطر الذي يهدد الاقتصاد العالمي وضرورة تضافر الجهود المالية والاقتصادية لمختلف دول العالم لكبح جماح الأزمة التي تضعف الأقوياء ولا تبقى شبيهاً للضعفاء .

الخسائر على مستوى الدول النامية

إن أثار العدوى والانتقال وارد بكل تأكيد فما أصاب الدول المتقدمة لا يمكن أن يخطئ الدول النامية سواء كان في آسيا أم أمريكا اللاتينية أو أفريقيا وذلك لشدة اندماج وتجاذب أنظمتها مع المنظومة المالية العالمية فالبنوك الصينية على سبيل

¹⁴¹ مصطفى محمود أبو بكر، الأزمة المالية العالمية بين غياب الرؤية، القاهرة، عام 2009، ص 15 .

¹⁴² - مصطفى محمود أبو بكر، مصدر سبق ذكره، ص 17 .

المثال تأتي في مقدمة البنوك العالمية كما أن الاستثمارات غير المباشرة (في الأوراق المالية) للدول المتقدمة حاضرة بقوة في مختلف أسواق المال للدول النامية كما إن احتياطي الصرف حطم أرقاما قياسية لبعض البلدان النامية وبالخصوص النفطية والصناعية الجديدة (انظر جدول 15)

جدول (15)

حجم الصرف لكل من الدول المتقدمة والنامية للمدة 2001-

2007مليار دولار

السنوات	دول صناعية	دول نامية	المجموع	نسبة الدول النامية إلى المجموع
2001	863.7	1051.7	1915.4	54.9
2002	930.0	1162.5	2092.5	55.6
2003	1034.5	1345.0	2379.5	56.6
2004	1116.6	1626.1	2743.0	59.6
2005	1119.6	2085.4	3285.0	63.5
2006	1254.2	2496.7	3750.9	66.6
2007	1276.2	2645.6	3921.8	67.5

Source : IMF. Annual Report 2007. Appendix I, Washington DC,2008

أن احتياطي الصرف للبلدان النامية يقارب في معدله 60 بالمائة احتياطي الصرف الكلي خلال المدة الممتد بين 2001\2007 وهذا ما يعكس قوة العلاقة المالية بين الدول الصناعية والنامية من خلال صيغ مالية متعددة كالتوظيف على شكل سندات خزينة أو في إطار صناديق سيادية أو على شكل قروض في مؤسسات مالية معروفة فعجز الخزينة الأمريكية المتوالي وبالخصوص خلال السنوات الأخيرة

تعوضه الفوائض المالية المتدفقة من مختلف دول العالم بما فيها الدول النامية ولذلك فانكسار الاقتصاديات الصناعية لا يعفي الاقتصاديات النامية من الانهيار المالي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي (انظر جدول 16)

الجدول (16)

النمو الحقيقي للنتاج المحلي الإجمالي لبعض مناطق الدول النامية مقارنة للمدة
2009\2008

2009	2008	السنوات المنطقة
6.7	8.8	شرق آسيا والمحيط الهادي
3.5	6	أوروبا واسيا الوسطى
2.1	4.5	أمريكا اللاتينية البحر الكاريبي
3.5	5.7	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5.4	6.3	آسيا
4.6	5.4	أفريقيا جنوب الصحراء

أن تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي يعني تراجع الأداء الاقتصادي بمختلف القطاعات المالية والصناعية والزراعية وحتى الخدمية وتبين مؤشرات جدول (16) أن المناطق الأكثر تأثر بالأزمة الاقتصادية منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا وأيضاً أمريكا اللاتينية وبينت دراسات البنك الدولي أن تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% بالمائة سيترتب عليه تحول 20 مليون نسمة إلى دائرة الفقر فارتفاع الأسعار التي شهدتها المنتجات الغذائية نقلت 100 مليون نسمة إلى دائرة الفقر المطلق .

ومع انخفاض أسعار النفط خلال منتصف 2008 إلى أدنى المستويات مع بقاء أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة فإن كثير من الدول النامية وبالخصوص العربية دفعت وستدفع ثمناً باهظاً ومضاعفاً لما لحق بها على مستوى البورصات أو على مستوى الصناديق السيادية أو على مستوى حقوقها المالية في البنوك التي أثرت الأزمة على جزء كبير منها وهي تشهد اليوم الدول النفطية تحقق موارد مالية ضخمة تغطي تكاليف الإنتاج والتوزيع .

أولا : رؤية عربية لمواجهة الأزمة المالية :

في خضم ما يحدث على مستوى العالم من أزمات مالية شديدة فليست كلها أزمات مالية عالمية لان هناك أزمات مالية – على مر العقود – كانت تضرب دولة واحدة فقط أو مجموعة دول في منطقة جغرافية محدودة فقط وتكون اقتصاداتها مرتبطة ببعضها إلى حد ما .

وبالنسبة للدول العربية فانه من الأفضل قيامها باتخاذ ما يلزم لتوقي وقوع أزمة مالية كالتى ضربت النمر الأسيوية 1997-1998 وذلك بان تتخذ مجموعة السياسات والإجراءات والإصلاحات التي ينبغي أن يقوم بها كل بلد عربي على انفراد وبما يحقق في النهاية الهدف الواحد لدول المنطقة. فيقوم كل بلد عربي بالاتي (143) :

1. إلغاء معوقات التصدير وتأسيس نظام للمدفوعات يستند إلى سياسة نقدية منسقة وتبني أسعار صرف واقعية الخ ...
2. تأسيس وتحديث البورصات وتطويرها فنيا وتنظيميا بما يساعدها على زيادة حجمها ومقدرتها الاستيعابية .
3. إلزام المصارف والمؤسسات المالية بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية أن وجدت كذلك بمقررات الهيئات الدولية وخاصة لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال .

¹⁴³ عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات النقدية والمالية ، عمان ، 2008 ، ص 37 .

4. أن تعمل هذه الوحدات على صياغة أنظمة دفع تلائم التطور الهائل في التجارة العالمية الالكترونية .
5. إجراء تغييرات هيكلية في أنواع الصفقات التي تتم في أسواق المال العربية باستحداث الأدوات المتطورة في التداول .
6. وضع ضوابط على التدفقات الرأسمالية من وإلى كل بلد عربي بشكل ينسجم واليات السوق
7. تطوير قوانين سجل الشركات في الأسواق المالية وسن القوانين التي تعاقب الممارسات غير العادلة .
8. نشر الوعي الاستثماري بين صفوف أصحاب رؤوس الأموال والشركات وضمان توفير المعلومات عن أنشطة الأسواق المالية العربية للمستثمرين العرب في داخل الدول العربية وخارجها .
9. أن تعيد المصارف وبيوت التمويل العربية النظر في برامجها لمنح الائتمان بما يسمح بإعطاء مزايا للقروض الإنتاجية مقارنة بالقروض الاستهلاكية.
10. تشجيع إقامة المصارف الإسلامية التي أثبتت نجاحها رغم حداثة تجربتها وتزايد زبائنها في معظم الدول العربية والأوربية .
11. انتهاج أولويات للتنمية والنمو الاقتصادي تركز على إستراتيجية واضحة ذات معالم أساسية من أهمها تنمية بشرية وتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية البينية وانهاج السياسات الملائمة للعولمة الاقتصادية

ثانيا : سياسات وإجراءات لجنة العشرين (144) :

144 - راجع : مواقع الشبكة العالمية :

*لجنة العشرين : هي مجموعة الدول الاوربية الصناعية المتقدمة ذات الارصدة المالية الكبيرة

1- Http\\ www.rasgharibanet.showthead

2- Http\\www.salowpress.com.

منذ اندلاع الأزمة واتخاذها منحى خطيرا شمل غالبية دول العالم بنتائج
تحركت لجنة العشرين للعمل على سرعة احتواء الموقف وعدم تركة للوصول إلى
الهاوية في محاولة إنقاذ سريعة .

وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات واتخذت قرارات مهمة في هذا الشأن وفي
هذا الجزء بعض منها بما في ذلك القرارات المهمة المتخذة في الاجتماع المنعقد
بلندن – انجلترا بتاريخ 2 ابريل 2009 وهي أهم ما اتخذ من قرارات من جانب هذه
اللجنة .

فقد أعلن زعماء المجموعة سلسلة من الإجراءات منها الفورية ومنها الأطول
أجلا لتحقيق استقرار النظام المالي وتنشيط الطلب المحلي ومساعدة الاقتصادات
الصاعدة والنامية التي أضرت بها الأزمة وتقوية الإطار التنظيمي وقالوا إنهم
يعتزمون عقد قمة ثانية في موعد غايته 30 ابريل من 2009 . واكدوا باجتماعهم
على المحاور الاساسية التالية :

الأزمة الحالية أزمة عالمية وتحتاج إلى حل عالمي :

(* نواجه التحديات الأعظم التي تقف أمام الاقتصاد العالمي في العصر الحديث
إذ توجد أزمة تفاقمت منذ اجتماعنا الأخير وتؤثر هذه الأزمة على حياة النساء والرجال
والأطفال في كل قطر ويجب على جميع الدول أن تتكاتف من اجل حلها فالأزمة العالمية
تحتاج إلى حل عالمي .

خطة الانتعاش يجب أن تهتم بأفراد المجتمعات كافة واحتياجاتهم :

(* نبدأ من الاعتقاد بان الرخاء الاقتصادي كل لا يتجزأ وانه يجب أن نتشارك
في النمو كي يكون مستداما وان خطتنا العالمية للانتعاش يجب أن يكون في أولوياتها
التركيز على الاحتياجات والوظائف الخاصة بالعائلات التي تعمل ليس في الدول المتقدمة

وحدها ولكن في الأسواق الناشئة والدول الأكثر فقرا في العالم على السواء ويجب أن تعكس هذه الخطة العالمية مصالح المواطنين في الوقت الحالي والأجيال المستقبلية ونعتقد أن الأساس الوحيد الأكيد لعولمه مستدامة ورخاء اقتصادي متنام للجميع هو اقتصاد عالمي مفتوح يعتمد على مبادئ السوق وتنظيم فعال ومؤسسات دولية قوية .

الإجراءات المتخذة لتحقيق الانتعاش والرخاء الإنساني :

(*) ولذا نتعهد اليوم ببذل كل ما هو ضروري من اجل :

- استعادة الثقة والنمو الوظائف .
- إصلاح النظام المالي لاستعادة عملية الإقراض .
- تعزيز التنظيم المالي لبناء الثقة .
- تمويل وإصلاح مؤسساتنا المالية الدولية من اجل التغلب على الأزمة الراهنة ومنع وقوع أزمات في المستقبل .
- تعزيز التجارة العالمية والاستثمار ومحاربة السياسات الحمائية ودعم الرخاء

دعم الائتمان :

(*لا يمكن لهذه الإجراءات ان تكون فعالة إلا باستعادة الإقراض المحلي والتدفق المالي الدولي ونقدم دعما شاملا ومهما لنظمتنا المصرفية لتوفير السيولة وإعادة رسمة المؤسسات المالية ومعالجة مشاكل الأصول المتعثرة بصورة حاسمة ونلتزم باتخاذ الإجراءات الضرورية لاستعادة التدفق الطبيعي للائتمان من خلال النظام المالي وضمان سلامة المؤسسات المهمة من الناحية التنظيمية وتنفيذ سياساتنا بما يتماشى مع الإطار المتفق عليه في مجموعة العشرين لاستعادة الإقراض وإصلاح القطاع المالي .

تقديم دعم للقطاع المالي بمبلغ تريليون دولار :

(* وفي مجملها ستمثل هذه الإجراءات اكبر حزمة مالية وبرنامج الدعم الأكثر شمولاً للقطاع المالي في العصر الحديث ومن شأن العمل الجماعي أن يعزز من تأثير هذا البرنامج ويجب تنفيذ إجراءات السياسات الاستثنائية التي أعلن عنها حتى الآن دون تأخير واليوم وافقنا على أكثر من تريليون دولار من الموارد الإضافية للاقتصاد العالمي عن طريق مؤسساتنا المالية الدولية وتمويل التجارة .

النمو العالمي سيستأنف ارتفاعه بنهاية 2010 :

(* قدر صندوق النقد الدولي الشهر الماضي أن النمو العالمي في معايير الحقيقية سوف يستأنف ويرتفع إلى أكثر من 2 في المائة بنهاية 2010 وتحذونا ثقة في أن الإجراءات التي وافقنا عليها والتزامنا الذي لا يحيد بالعمل سويًا لاستعادة النمو والوظائف في الوقت الذي نحافظ فيه على الاستدامة المالية طويلة الأمد من شأنه أن يسرع من العودة إلى النمو في الاتجاه المطلوب ونلتزم اليوم باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تأمين هذه المحصلة وندعو صندوق النقد الدولي لتقييم الإجراءات التي تم اتخاذها بصورة منتظمة والنظر في الإجراءات العالمية المطلوبة .

وضع الاستراتيجيات اللازمة لاستقرار الأسعار :

(* نحن عاقدون العزم على ضمان استدامة مالية طويلة الأمد واستقرار في الأسعار وسوف نضع محل التنفيذ استراتيجيات خروج

إعادة بناء الثقة في النظام المالي :

(* مثلت الإخفاقات الكبرى في القطاع المالي وفي الإشراف والتنظيم المالي أسباباً جوهرية في الأزمة ولن يتم استعادة الثقة حتى نعيد بناء الثقة في نظامنا المالي وسوف نتخذ الإجراءات من أجل أن أقوى يتسم بقدر أكبر من التنظيم والرقابة

والاتساق عالميا من اجل القطاع المالي المستقبلي الذي سوف يدعم النمو العالمي المستدام ويخدم احتياجات المواطنين والأنشطة التجارية .

ضرورة دعم اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية :

(* واجه الأسواق الناشئة والدول النامية التي كانت محركا للنمو العالمي الحالي تحديات تضاف إلى الانهيار الحالي في الاقتصاد العالمي وبات من الضروري أن تستمر رؤوس الأموال في التدفق إليها من اجل الثقة العالمية والانتعاش الاقتصادي الأمر الذي يتطلب تعزيز المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي ومن ثم وافقنا على إتاحة 850 مليار دولار إضافي من الموارد عبر المؤسسات المالية العالمية لدعم النمو في الأسواق الناشئة والدول النامية عبر مساعدتها في تمويل الأنفاق التجاري وإعادة هيكلة رأس مال المصارف والبنية التحتية وتمويل التجارة ودعم ميزان المدفوعات وإعادة تدوير الديون والدعم الاجتماعي .

وقد اتفقنا على زيادة الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي عبر التمويل العاجل من الأعضاء بـ 250 مليار دولار وبالتالي المساهمة في اتفاقية اقتراض جديدة أكثر مرونة وتوسعا لتزيد إلى 500 مليار ولدراسة سوق الإقراض إذا ما اقتضت الضرورة ونحن ندعم الزيادة الأساسية في الإقراض بـ 100 مليار دولار على الأقل من قبل بنك التنمية المتعدد الأطراف التي تضم الدول منخفضة الدخل وضمان حصول تلك المصارف على رؤوس أموال مناسبة .

تثمين إجراءات الصندوق المرنة لمنح الائتمان للدول الأعضاء :

(*من الضروري استخدام الموارد بصورة فاعلة ومرنة لدعم النمو ونحن نرحب في هذا الإطار بالتقدم الذي أحرزه صندوق النقد الدولي من خلال خط الائتمان المرن الجديد وإقراضه المعدل وإطار عمل الظرفية التي ستمكن الصندوق من ضمان تعامل منشاته بفاعلية مع الأسباب المهمة لاحتياجات تمويل ميزان مدفوعات الدول خاصة تراجع تدفق رأس المال الخارجي في قطاعات المصارف

والشركات ونحن ندعم قرار المكسيك بالسعي للحصول على ترتيبات خط الائتمان المرن .

تحديث المؤسسات المالية الدولية لزيادة فاعليتها :

(* لكي تقوم مؤسساتنا بالمساعدة في إدارة الأزمة ومنع الأزمات المستقبلية : يجب علينا تعزيز ارتباطها وفعاليتها وشرعيتها على المدى الطويل لذا فإلى جانب الزيادة الملحوظة في الموارد التي تم الاتفاق عليها اليوم فنحن مصممون على إصلاح وتحديث المؤسسات المالية الدولية لضمان إمكانية مساعدتها للأعضاء والمساهمين بفاعلية في التحديات الجديدة التي يواجهونها وسوف نقوم بإصلاح عملها وأهدافها وإدارتها لتعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي والتحديات الجديدة للعولمة ويجب أن تحظى تلك الاقتصادات الناشئة والنامية التي تضم الدول الأكثر فقرا بصوت وتمثيل اكبر ويجب أن يكون ذلك مصحوبا بعمل لزيادة مصداقية وقابلية تلك الهيئات للمحاسبة عبر نظرة إستراتيجية واتخاذ القرار لهذا الهدف .

● نحن نلتزم بتطبيق اتفاق الكوتا الخاص بصندوق النقد الدولي

والإعلان عن التصريحات التي تمت الموافقة عليها في ابريل

نيسان من عام 2008 وان نطالب صندوق النقد الدولي بإنهاء

المراجعة التالية للحصص بحلول يناير اكانون الثاني 2011 .

● إلى جانب ذلك فأنا نوافق على ضرورة ايلاء اهتمام لتدخل محافظي

الصندوق في تقديم الاتجاه الاستراتيجي وزيادة قابلية الصندوق

للمحاسبة .

● نلتزم بتطبيق إصلاحات المصرف الدولي التي تم الاتفاق عليها في

أكتوبر / تشرين أول 2008 ونتطلع إلى الخروج بتوصيات أهم في

الاجتماعات المقبلة حول التعبير وإصلاحات التمثيل في نطاق

زمني متصارع لتتم الموافقة عليها في اجتماعات صيف 2010 .

- نحن نوافق على ضرورة تعيين قادة ومديري المؤسسات المالية الدولية عبر عملية اختيار مفتوحة وشفافة مبنية على الكفاءة .
- اعتمادا على المراجعات الحالية لكل من صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي طلبنا من الرئيس العمل مع وزراء مالية مجموعة العشرين للتشاور بصورة موسوعة في عملية شاملة وتقديم تقارير عن ذلك في الاجتماع القادم مع مقترحات بمزيد من الإصلاحات لتطوير استجابة وتكيف المؤسسات المالية الدولية .

ثالثا: رؤية صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة: (1)

كان لصندوق النقد الدولي بصفة احد الأطراف الدولية الفاعلة في الأزمات المالية دورا فعالا يتضح من متابعة تحركاته وإجراءاته المختلفة منذ تطورها واتخاذها منحى خطيرا ومؤثرا على كافة دول العالم وهو ما يمكن استقراؤه مما صرح به "جون ليبسكي" النائب الأول لمدير عام الصندوق في كلمة ألقاها أمام مؤتمر نظمته جريدة "داي زايت" في مدينة فرانكفورت الألمانية في التاسع من سبتمبر 2008 بان النشاط الاقتصادي يتوقع له أن يزداد ببطئا في النصف الثاني من عام 2008 تحت وطأة التوترات المالية المطولة وأسعار السلع المرتفعة ثم يبدأ الانتعاش في اكتساب زخم تدريجي في عام 2009 فالاقتصاد العالمي في أصعب موقف يتعرض له منذ سنوات طويلة حيث يخوض صراعا

محتدما مع الأزمة المالية التي تفجرت في أغسطس 2008 فضلا على تأثير أسعار السلع المرتفعة .

1 - شكل القطاع المالي سيتغير عما كان عليه قبل الأزمة :

لا تزال المخاطر كبرى في الأسواق المالية بعد مرور أكثر من عام على بدء ضغوط السيولة في الظهور على السطح وعلى هذه الخلفية يرجع أن تكون استمرار انخفاض التمويل بالديون في القطاع المالي بمثابة قيد كبير على قوة انتعاش الاقتصاد العالمي .

1- اعتمد الباحث في هذا الجزء من الأطروحة من ص 231 - 253 على التقارير الدورية الصادرة من صندوق النقد الدولي حول الازمة المالية العالمية خلال السنوات 2007 ، 2008 ، 200

ومع أننا نتوقع انتعاش الاقتصاد تدريجيا فان التعافي المرتقب لن يصل إلى درجة تكفي لتجنب إعادة هيكلة جذرية في القطاع المالي وسوف يصبح شكل القطاع المالي مختلفا عما كان عليه قبل الأزمة

2 - التدخل الحكومي ودعم سوق الرهن العقاري :

يعد الإجراء الذي اتخذته الحكومة الأمريكية بوضع يدها على مجموعتي "فاني ماي" و"فريدي ماك" للتمويل العقاري ، (المعروفين بأنهما من المؤسسات التي تدعمها الحكومة) وتشغلان موقعا محوريا في سوقي الرهن العقاري وتدعيم سوق المساكن الأمريكية والجهاز المصرفي والاقتصاد من منظور أوسع ويعد إجراء إعادة هيكلة مثل هذه المؤسسات والتي تدعمها الحكومة ضروريا لاستعادة الانضباط السوقي وتخفيض التكاليف على المالية العامة والحد من المخاطر النظامية في المستقبل .

3 - خيارات السياسة السليمة :

أمام الحكومات عدد من السياسات البديلة الصائبة لمعالجة كثير من المشكلات الصعبة على نحو فعال فالإجراءات التعاونية التي اتخذتها المصارف المركزية

الكبرى لتخفيف الضغوط في أسواق التمويل قصير الأجل تشكل عاملاً أساسياً في معالجة الأزمة المالية وهناك ضرورة ملحة لبذل المزيد من الجهود المتضافرة في هذا الصدد فقد كشفت الاضطرابات المالية عن إخفاق اطر الاستقرار المالي الوطنية في مواكبة الابتكار والعولمة في الأسواق المالية مما أسفر عن انتشار التداعيات المضرّة عبر الحدود وما يستدعي تضافر الجميع

بصورة أكثر فعالية بان تعمل سلطات *النقابة الاحترازية على أوفق التعاون والتنسيق عبر الحدود سعياً لرصد الضغوط المالية في وقت مبكر وإدارتها والتخلص منها علماً بان الهيئات الدولية مثل منتدى الاستقرار المالي ومصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي تضطلع بدور حاسم في تخفيف التوترات القائمة بين المساءلة على المستوى الوطني من ناحية أخرى وقال "انه لا بد من توافر إرادة سياسية أقوى لإعطاء دفعة لجهود التنسيق والتعاون".

4 - التنبؤ بالأزمة :

قال مدير عام صندوق النقد الدولي أن الموقف الراهن نشأ من جراء انعدام القواعد التنظيمية أو الضابطة أو عدم كفاية القواعد التنظيمية أو الضابطة وعلينا استخلاص الدروس من هذه الأحداث وتنظيم المؤسسات والأسواق المالية على نحو أكثر دقة أشارت تقديرات الصندوق في ابريل 2008 إلى أن القطاع المالي سيتكبد خسائر قيمتها تريليون دولار أمريكي .

كما انه تنبأ بحدوث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي العالمي وأضاف ولكن لم يستمع احد وتم تجاهل هذه التوقعات واعتبرونا متشائمين وجدير بالذكر أن الصندوق بعد أن تحقق ما تنبأ به فعلاً رفع هذا التقدير مؤخراً ليصل إلى 1.3 تريليون دولار

ويعد الصندوق أن الأزمة الحالية استجابة نظامية والصندوق هو "أزمة نظامية" تحتاج إلى الجهة المناسبة لتنظيم استجابة عالمية بشأن مواطن الضعف الحالية في النظام المالي العالمي (145).

5- وجه الاختلاف بين الأزمة الحالية والأزمة الآسيوية :

¹⁴⁵ - تقرير صندوق النقل الدولي حول الأزمة المالية العالمية ، القاهرة ، سبتمبر ، 2009 . (*النقابة الاحترازية) :مؤسسات رقابية تحاول مراقبة اتجاهات ورفض حركة التداول النقدي بين المؤسسات المالية الدولية .

بدأت الأزمة الآسيوية آنذاك في تايلاند ومنها انتقلت بسرعة إلى كوريا واندونيسيا وماليزيا وبلدان آسيوية أخرى وكانت بدايتها مشكلة تعرض لها ميزان المدفوعات لذلك كان هذا هو محور عمل الصندوق الأساس في ذلك الوقت .

إلا أن ثمة اختلاف في الأزمة الحالية فأنها ورغم ضخامتها إلا أنها لم تتحدث تأثيرا يذكر على سعر الصرف أي على الدولار الأمريكي إذا كان التطور الطبيعي هو هبوط سعر الدولار في هذه الحالة إلا أن هذا لم يحدث في الواقع إذن فهي أزمة من نوع مختلف ومن ثم فإن الحل المطلوب ليس نفس الحل الذي تم أتباعه لحل الأزمة الآسيوية ومن الملاحظ أن الأطراف الفاعلة الرئيسة في هذه الأزمة وكما نشاهد في الواقع هي المصارف المركزية ووزارات الخزانة أما الأطراف الفاعلة أثناء الأزمة الآسيوية فكانت مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي⁽¹⁴⁶⁾ .

6 - التأثير المتوقع على القطاع المالي :

لان الأزمة لم تنشأ على هامش النظام المالي وإنما في صميمه إذا اشتعلت شرارتها في سوق المساكن الأمريكية إلا أن جذورها أكثر عمقا فالتوسع في السوق المالية تجاوز إلى حد كبير معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي خلال العقود الأخيرة مع اتسامه - السوق المالي _ بطابع معقد غير مسبوق في الوقت الذي لم يتوافر فيه الاستعداد الكافي لمواجهة مثل هذا التحدي على مستوى ألقابه والتنظيم في القطاع المصرفي .

ولان معظم المصارف الاستثمارية خفضت معايير تحليل المخاطر سعيا منها لزيادة أرباحها ألا أن المقابل كان مزيدا من المخاطر غير المحتسبة بدقة من جانب أدارت المخاطر بهذه المصارف وعدم وجود أشرف مالي فعال يحقق الرقابة السليمة ومن ثم فمن النتائج المحتملة لهذه الأزمة أن يتقلص حجم النظام المالي ليصلح أكثر تناسبا مع الاقتصاد الحقيقي وفي بيئة يسودها مستوى أعلى من الرقابة والتنظيم .

7 - تأثير الأزمة على الدولار :

¹⁴⁶ - تقرير صندوق النقل الدولي حول الأزمة المالية العالمية ، القاهرة ، سبتمبر ، 2009 .

الطريف انه لا يوجد زعر بشأن الدولار على عكس المتوقع حتى مع الضربات العديدة المختلفة والمتزامنة التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي بل أن وضع الدولار لم يشهد أي تغيير منذ وقوع الأزمة .

8 - التأثير الواقع على الاقتصاد الحقيقي :

من الآثار التي مست الاقتصاد الحقيقي حدوث تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي ومع ذلك فقد اقتصر الأمر على التباطؤ ولم يتحول إلى ركود فإذا قيل للخبراء الاقتصاديين منذ عامين أو ثلاث ما قال صندوق النقد في تقرير (ابريل 2008) بأنه سوف تكون هناك أصولاً متعثرة بقيمة تريليون دولار أمريكي في القطاع المالي فما هي العواقب الموقعة على الاقتصاد العالمي ؟

لربما كانت إجابة أكثرهم بان ركوداً هائلاً سوف يحدث ولكن لم يحدث مثل هذا الركود بل المتوقع هو تباطؤ شديد وحسب .

9 - اقتصاد اقدر على التحمل :

من المتوقع حدوث انتعاش في عام 2009 فالاقتصاد أصبح أكثر قدرة على التحمل مما كان متوقعا ومن المتوقع أن تصل السلع الأولية إلى استقرار في علم 2009 فلن تظل أسعار النفط والغاز عند مستويات الذروة التي بلغت في 2008 ومن المنتظر أن تبلغ اضطرابات سوق المساكن الأمريكية منتهاها في الشهور القادمة .

10 - تباطؤ حاد في الاقتصاد العالمي :

نبه صندوق النقد الدولي إلى الهبوط الحاد الذي يمر به الاقتصاد العالمي على اثر اخطر صدمة مالية تتعرض لها الأسواق المالية منذ ثلاثينيات القرن الماضي ودعا إلى اتخاذ إجراءات قوية ومنسقة لتجنب حدوث أسوأ السيناريوهات المتصورة .

وتوقع الصندوق في آخر عدد من تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" أن يشهد النمو العالمي تباطؤ كبيراً في أواخر عام 2008 قبل أن يبدأ في تحقيق انتعاشاً متواضعاً خلال النصف الثاني من عام 2009 وان النمو في الاقتصادات المتقدمة

سيسجل مستوى قريبا من الصفر حتى منتصف عام 2009 على الأقل بينما ينخفض النمو في البلدان المتقدمة والنامية ليصبح اقل بكثير من المعدلات المسجلة في الماضي القريب ويتوقع الصندوق في تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" أن يبلغ النمو العالمي حوالي 3% في عام 2009⁽¹⁴⁷⁾ .

وصرح المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث بالصندوق بان الاقتصاد العالمي دخل مرحلة من التباطؤ الحاد بعد أن لحقت به صدمتان هائلتان هما طفرة أسعار النفط والسلع الأولية واتساع نطاق الأزمة المالية وأضاف فقد ازدادت الأزمة المالية سوءاً وما من بلد سيكون محصنا تماما من أثارها على الاقتصاد الحقيقي ورغم أن الوقت قد فات لتجنب التباطؤ الاقتصادي فمن الممكن اجتناب أسوأ السيناريوهات المتصورة باعتماد سياسات قوية ومنسقة ويجري حاليا وضع خطط في كثير من البلدان للمساعدة في حل الأزمة وعملا على احتواء أثارها وإعادة الثقة إلى الأسواق فمن شأن عودة الثقة أن يعود الائتمان إلى سابق عهده وان كانت هذه العودة ستكون ببطء .

11 - إجراءات عودة الثقة في الأسواق ونتائجها :

أن الإجراءات المالية النظامية على المدى القصير مثل : توفير السيولة شراء الأصول وضح رؤوس الأموال كلها متطلبات أساس لاستعادة الاستقرار والثقة في الأسواق المالية بينما يمكن أن تساعد السياسات النقدية وسياسات المالية العامة في كثير من البلدان على تخفيف اثار انكماش الطلب وكسر دائرة الاثار المرتدة السلبية فيما بين القطاع المالي والاقتصادي الحقيقي فيما بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي وفي وجود مثل هذه السياسات من المأمول بدء التعافي في عام 2009 ثم اكتسابه مزيدا من القوة في عام 2010 .

12 - الإجراءات الحكومية لاستقرار الأسواق المالية :

أ- الضمانات الحكومية الصريحة للالتزامات النظام المالي :

147 - تقارير صندوق النقل الدولي حول الأزمة المالية العالمية ، القاهرة ، سبتمبر ، 2009 .

فقد بلغت هشاشة الثقة العامة مستوى لا يمكن معه اجتذاب تقديم ضمانات حكومية لالتزامات النظام المالي وهي ضمانات مؤقتة ويراعي فيها اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة ولا تقتصر هذه الضمانات على ودائع التجزئة المصرفية وإنما قد تشمل الودائع بين المصارف وودائع سوق المال حتى يتسنى استئناف النشاط في هذه الأسواق الأساس .

ب- شراء الحكومات للأصول المتعثرة سعياً لفرض أثبات الخسائر :
ينبغي أن تتخلص الحكومات من الأصول المتعثرة بشرائها بأسعار القيمة العادلة وهو ما سيحمل المؤسسات المالية على إثبات خسائرها .

ج- قيام الحكومات بعمليات ضخ لرؤوس الأموال :
هناك حاجة للمساندة الحكومية نظراً لقلّة الأموال الخاصة في البيئة الحالية وقد نجحت في الأزمات السابقة إستراتيجية تقتضي بمقابلة الاكتتابات الخاصة الجديدة في رأس المال بمقدار مماثل من رأس المال الحكومي كاختبار يجري في الأسواق لقياس استخدام الأموال العامة .

د- درجة مرتفعة من التعاون الدولي :
فخلال الأيام الأولى من أكتوبر 2008 انهارت الثقة بين البلدان بدرجة تكاد تواكب انهيار الثقة الذي شهدته الأسواق وتسبب ذلك في الاتجاه نحو تدابير من جانب واحد تراعي فيها المصالح الوطنية وتتمخض عن عواقب غير مقصودة على البلدان الأخرى تعادل في ضررها ما تسببه سياسة "إفقار الجار" .

13 - إجراءات التمويل العاجل لبعض الدول لمواجهة الأزمة :

قام الصندوق بتفعيل آلية عمل كان قد استعملها ست مرات إنشائها في عام 1995 وهي تتمثل في اتخاذ إجراء من أجل تعجيل صرف الصندوق للقروض في ظروف الأزمات .

أ- الأموال المتاحة للإقراض :

يمتلك الصندوق أموالاً متاحة للإقراض تزيد على 200 مليار دولار أمريكي ويمكنه سحب موارد إضافية بناء على اتفاقيين دائمين للإقراض مع بعض أعضائه ويهدف التمويل العاجل لتقديم قروض سريعة لأعضائه الذين يواجهون أزمة منعا لتفاقمها والوصول إلى مستوى يصعب علاجه .

ب- شروط اقل عند تطبيق هذه الآلية :

رغم استمرار ربط القروض التي يقدمها الصندوق بشروط تتعلق بالسياسة الاقتصادية فإن هذه الشروط اقل وأكثر دقة في التوجه عن السابق .

فلأن الصندوق مؤسسة مالية فإن هذا يحتم عليه ربط القروض التي يقدمها ببعض الشروط على مستوى السياسات المالية على أن تتحدد هذه الشروط وفق ما يتطلبه تحقيق أهداف البرنامج .

ج- دور المجلس التنفيذي للصندوق :

في ظل آلية التمويل العاجل تبلغ إدارة الصندوق مجلسه التنفيذي بعزمها تفعيل الإجراءات العاجلة مع توضيح الأسباب الداعية لذلك ويتم توزيع تقرير خطي على الأعضاء بأسرع وقت ممكن تصف فيه الإدارة الوضع الاقتصادي في البلد المعني وبمجرد التوصل إلى اتفاق مع السلطات على برنامج الإقراض يتم توزيع تقرير من أعداد خبراء الصندوق وينظر المجلس التنفيذي في طلب القرض خلال مدة تتراوح بين 48 ساعة و72 ساعة وتنص القواعد المعمول بها في الصندوق على أن التعاون السابق بين لعضو المعني والصندوق له تأثير قوي على سرعة تقييم الصندوق للموقف وموافقته على أي إجراءات تصحيحية ضرورية لإعادة الاقتصاد إلى مستواه المقرر (صندوق النقد الدولي ، 22 أكتوبر 2008) .

وقد علق مدير الصندوق على هذه القمة آنذاك بقوله : "لقد كانت القمة اليوم مهمة بسبب الشخصيات التي شاركت فيها فثمة نظام اقتصادي عالمي جديد بدأ يتبلور وهو أكثر ديناميكية وشمولا من أي نظام شهدناه من قبل (148)

واكتسب الاجتماع أهمية أيضا من المحصلة التي تم الاتفاق عليها واهم عنصر في الاجتماع هو الاتفاق على خطة عمل مشتركة والتزام المشاركين جميعاً بتنفيذها كاملة وبكل قوة وسوف يقدم الصندوق مساندة قوية لهذه الجهود كما طلبت مجموعة العشرين وأشار إلى التزام قادة مجموعة العشرين بالعمل معا لمواجهة التحديات الاقتصادية الكلية العلمي باستعمال كل من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة وان انخفاض المخاطر التضخمية سيتيح فرصة لتيسير السياسة لئقديية وان هذا وان كان مهما إلا انه لن يكون كافيا .

14 - أهمية الدفعة التنشيطية لاستعادة النمو العالمي :

أصبحت الدفعة التنشيطية التي تقدمها الحكومات من المالية العامة ضرورية لاستعادة النمو العالمي ويمكن أن تتضاعف فعالية هذه الدفعة التنشيطية في زيادة نمو الناتج المحلي في كل بلد إذا كان لدى شركائه التجاريين الرئيسيين تدابير تتيح دفعة تنشيطية مماثلة أيضا .

ويرى الصندوق أن هذه الدفعة التنشيطية ينبغي أن تكون قوية وان تكون بواقع 2% من إجمالي الناتج العالمي حتى يمكن أن تحدث فرقا في احتمالات النمو العالمي وكانت الصين قد وضعت خطة تنشيطية تبلغ قيمتها 586 مليار دولار أمريكي ومن المنتظر أن تساعد هذه الخطة في أن تنتقل السياسة والاقتصاد الصينيين صوب الاتجاه الصحيح .

15 - توثيق التعاون الدولي :

تشير خطة العمل المتفق عليها في اجتماع القمة العشرين إلى دور الصندوق في دعم تنفيذها بما في ذلك بعض الإجراءات العاجلة المقرر اتخاذها في موعد غايته

148 - دراسات صندوق النقل الدولي حول الأزمة المالية العالمية ، القاهرة ، نوفمبر ، 2008 .

31 مارس 2009 والاتفاق على مبادئ إصلاح الأسواق المالية وخصه التعهدات بتوثيق التعاون الدولي .

وعززت المجموعة في اجتماعها هذا أيضا الذي سبق وان منحتة الصندوق للقيام بالاتي:

- أ- الرقابة على الاقتصاد الكلي .
 - ب- إقراض البلدان الأعضاء التي تحتاج إلى التمويل.
 - ج- تقديم المساعدة لبناء قدرات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية .
 - د- إسداء المشورة بشأن السياسة الاقتصادية الكلية والمالية بما في ذلك وضع الصندوق ومؤسسات أخرى ذات العلاقة توصيات للحد من مساييرة القواعد التنظيمية لاتجاهات الدورة الاقتصادية.
- ولان دور الصندوق في إصلاح الأسواق المالية وينبع من مسؤوليته عن الرقابة على النظام المالي العالمي والذي كان جزءا من اتفاقية بريتون وودز الأصلية وأيضا من قدرة الصندوق – أكثر من أي جهة أخرى – على تحليل العلاقة بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي .

16 - ضمان كفاية موارد الصندوق لدعم تحركه في مواجهة الأزمات:

للسندوق دور مهم باتخاذ ردود أفعال مناسبة تجاه الأزمة بشكل عام وضع نظم للإنذار المبكر تقوم على رصد إرهابات المشكلات فور ظهورها في البلدان الأعضاء وقد التزم قادة المجموعة بتعزيز قدرة الصندوق على الوفاء بمتطلبات التفويض الممنوح له في مجالات الرقابة على الاقتصاد الكلي وإقراض البلدان الأعضاء التي تحتاج إلى التمويل وتقديم المساعدة لبناء القدرات في بلدان الأسواق الصاعدة والبلاد النامية وهي إشارة مهمة لإلزام العالم بضمن توافر موارد كافية للسندوق والمصرفي الدولي ومصارف التنمية متعددة الأطراف الأخرى لمساعدة البلدان أعضاء الصندوق في التغلب على الأزمة .

وصرح مدير عام صندوق النقد الدولي خلال مناقشة أجزائها المجلس التنفيذي للصندوق حول برنامج العمل في 24 نوفمبر 2008 أن الصندوق سيركز مستقبلا على مساعدة البلدان الأعضاء في جهودها الرامية لاتخاذ إجراءات ملائمة تجاه الأزمة المالية والاقتصادية وإصلاح البنيان المالي العالمي .

وقد أكدت اللجنة الدولية للشئون النقدية والمالية – وهي المعنية بتوجيه سياسات الصندوق وقمة البلدان المتقدمة والأسواق الصاعدة - على الدور المحوري الذي يؤديه الصندوق في اتخاذ الإجراءات المطلوبة تجاه الأزمات وبلورة الأفكار ذات الصلة .

17 - سياسات الصندوق في مرحلة الأزمة:

- أ- التمويل العاجل : قدم الصندوق وسيواصل العمل على تقديم موارد اقراضية ضخمة على أساس عاجل ومرن لدعم تدابير السياسات الأساس التي تتيح حولا عالية الفعالية للازمة الاقتصادية الراهنة .
- ب- إصلاح أدوات الصندوق : إزاء اتساع نطاق الأزمة بادر الصندوق على الفور بإنشاء تسهيل تمويلي جديد هو "التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل SLF" من اجل مساعدة البلدان ذات الأساسات الاقتصادية القوية والسياسات المحلية الفعالة على مواكبة ضغوط السيولة قصيرة الأجل الناشئة عن تطورات الأسواق الخارجية وإضافة إلى ذلك سوف ينظر المجلس التنفيذي في بعض العناصر الأخرى التي ينطوي عليها الإقراض مثل إمكانيات الابتكار والترشيد في أدوات الصندوق والشرطية المقترنة بها وسوف يستعرض المجلس التنفيذي أيضا حدود استعمال الموارد وأجال الاستحقاق وحجم الرسوم وكفاية موارد الصندوق إلى جانب بعض الخيارات المكتملة لها .
- ج- الفهم الكامل لأسباب الأزمة وأثارها :

❖ استخلاص الدروس والتوصية بردود الأفعال الملائمة : يأخذ الصندوق زمام القيادة في توفير التحليلات الشاملة لأسباب الأزمة والدروس المستخلصة منها على صعيد السياسة الاقتصادية الكلية والقواعد التنظيمية وفي ضوء هذا التحليل يضع الصندوق توصيات حول إجراء السياسات الملائمة في هذين المجالين سواء للخروج من الأزمة أم لمعالجة تحدياتها الأطول أجلا .

❖ الإنذار المبكر: يعمل الصندوق على تكثيف الجهود في مراقبة مواطن الضعف النظامية والقطرية وبشكل اعم يسعى الصندوق لاستباق التطورات عن طريق استشراف القضايا الناشئة بغية جذب انتباه صانعي السياسات إليها.

❖ التأثير على البلدان منخفضة الدخل : يتابع الصندوق عن كثب تأثير الصدمات المتداخلة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وأسعار الغذاء والوقود شديدة الارتفاع في البلدان ذات الدخل المنخفض ويستعرض احتمالا الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو وأوضاع موازين المدفوعات وسلامة القطاعات المالية في هذه البلدان ويقف الصندوق على استعداد لدعم البلدان منخفضة الدخل بالمساعدة الفنية والمالية ويبحث الحاجة لتطويع سياساته ومشاركته المالية مع البلدان الأعضاء لكي تصبح أكثر ملائمة لاحتياجها .

د- المساهمة في تحسين البنيان الدولي :

❖ تنسيق الجهود: يمتلك الصندوق ما يلزم من الأدوات كي يشارك مشاركة كاملة في جهود الإصلاح الشامل للقواعد التي تحكم الأسواق المالية وذلك للأسباب الآتية:

- عدد الدول الأعضاء وهي معظم دول العالم .
- خبراته الاقتصادية الكلية والمالية والأساس.
- التفويض الممنوح له في مجال تشجيع التعاون الدولي .

• مسؤوليته في تقديم الإلية المطلوبة للتشاور والتعاون بما يسمح لجميع البلدان الأعضاء بالتعمق في هذه القضايا ومنح جهودها في إطار موحد لحماية الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي العالمي .

❖ توثيق التعاون : يعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع مجموعة العشرين بصدد خطة العمل التي تحددت ملامحها إثناء قمة المجموعة كما يسهم في جهود مجموعات العمل التي شكلتها مجموعة العشرين للخروج بمقترحات حول طائفة متنوعة من القضايا ومنها تعزيز القواعد التنظيمية السليمة وزيادة الشفافية وتوثيق التعاون الدولي وتشجيع النزاهة في الأسواق المالية وإصلاح المؤسسات المالية الدولية كما يعمل الصندوق أيضا على توثيق أوامر التعاون مع "منتدى الاستقرار المالي" في تشكيله الموسع على النحو الذي تم الاتفاق عليه مع رئيس المنتدى وعلى وجه التحديد تتعاون المؤسستين في إجراء عمليات إنذار مبكر لأي مخاطر قد تهدد استقرار النظام .

❖ التقدم في مجال الرقابة : سيستمر العمل على استيفاء أولويات الرقابة للمدة ما بين 2008 – 2011 والتي أقرتها اللجنة الدولية للشئون النقدية والمالية في شهر أكتوبر 2008 وعلى وجه الخصوص يجري الصندوق تحليلا لانعكاسات عملية تخفيض نسب الرفع المالي على تقديم الائتمان وكذلك الروابط الائتمانية بين مختلف بلدان العالم فضلا عن الظروف المؤدية التي تعافي الاقتصاد من الضغط المالي كما يجري مراجعة خاصة بشأن استقرار نظام أسعار الصرف وأيضا مراجعة لبرنامج التقويم المالي (بالاشتراك مع المصرف الدولي) : لتقدير مدى الحاجة إلى إجراء موائمت مع هذه الأداة مع الاستفادة من دروس الأزمة المالية وما يتبلور من أفكار بشأن البنيان المالي الجديد .

ومع تركيز أولويات الصندوق في ذلك الوقت على الأزمة المالية العالمية فلا يزال العمل مستمرا لإصلاح نظام الحكومة المطبق في الصندوق وتحديثه وقد ذكر السيد شتراوس البلدان الأعضاء بضرورة العمل على اتخاذ الخطوات التشريعية اللازمة محليا للمضي قدما في إصلاح نظام الحكومة وتنفيذ إصلاحات الحصص والأصوات وتطبيق نموذج الدخل الجديد وقال : "إن مبادرة الأعضاء باتخاذ الإجراء اللازم في حينه سوف يدعم شرعية الصندوق ويعزز مصداقيته" .

18 - الصندوق يخفض تنبؤاته للنمو العالمي :

بينما يسعى العالم جاهدا لاحتواء التداعيات المستمرة للأزمة المالية تحول الانتباه من إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة إلى دعم الطلب المحلي الذي سجل هبوطا حادا في جميع أنحاء العالم تقريبا وخفض الصندوق الدولي تنبؤاته للنمو العالمي بواقع 0.75 نقطة مئوية متوقعا أن يبلغ 2.2% لعام 2009 ولكن "جون ليبسكي" النائب الأول للمدير العام رجح إن يجري الصندوق مزيدا من الخفض في تنبؤاته العالمية الجديدة وأن يعلن عنها في يناير 2009 والسبب في تخفيض التنبؤات من جانب الصندوق يكمن في إن الأزمة المالية تطورت خلال المدة الماضية لتتحول الآن إلى أزمة اقتصادية واسعة النطاق نتيجة للجمود الذي يسود سوق الائتمان وتلك الخسائر الفادحة في الثروات وفقدان الثقة في الأسواق وكانت محصلة كل هبوطا حادا في الطلب الخاص .

وهناك من المؤشرات ما يفيد بأن انكماش الطلب قد يتجاوز كل المستويات المشاهدة منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي ومن ثم فإنها أزمة بكل المقاييس التاريخية.

19 - السياسة الواجب إتباعها تجاه الأزمة:

لا يتعلق الموضوع هنا بسياسة واحدة ينبغي استتباعها فهناك مجموعة من السياسة يجب تنفيذها بالتوازي وهي :

أ- إصلاح النظام المالي بإعادة رسملة المصارف وعزل الأصول المتعثرة وقد تم وضع الأطر اللازمة ولكن تنفيذها مسألة معقدة ستستغرق وقتا ولا يؤمل

في الوصول إلى تدفق ائتماني مستمر وحالة من الانتعاش الدائم قبل تحقيق ذلك الإصلاح .

ب- استعمال السياسة النقدية لزيادة الطلب ومن الملاحظ في هذا الخصوص إن هناك انكماشاً متواصلاً في مساحة التيسير النقدي المتاحة بالمفهوم التقليدي فأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية تقترب من الصفر في بعض البلدان وإضافة إلى ذلك أدت الاضطرابات في أسواق الائتمان إلى الحد من تأثير انخفاض أسعار الفائدة على مستوى الطلب .

ج- الدفعة التنشيطية المستمدة من السيولة المالية العامة فعلى المدى القصير يمكن إن تؤدي هذه الدفعة إلى الحد من تراجع الطلب والنتائج إذا صممت بالشكل الصحيح فإذا كان من الطبيعي في الأحوال العادية إن يوصي الصندوق كثيراً من البلدان بتخفيض عجز الموازنة وحجم الدين العام فإن الظروف الراهنة ليست عادية وميزان المخاطر اليوم يختلف تمام الاختلاف (149) .

❖ مساوئ عدم تنفيذ الدفعة التنشيطية : قد يستمر انخفاض الطلب مما قد يسفر عن بعض الحلقات المفرغة التي تم رصدها في الماضي ومنها : عدم الدقة في رصد الانكماش والسيولة وتزايد التوقعات المتشائمة وتزايد حدة الركود بما له من آثار سيئة .

❖ مزايا تنفيذ الدفعة التنشيطية : تنفيذ الدفعة التنشيطية لو ثبت أنها غير ضرورية فإن النتيجة المحتملة هي أن يتعافى الاقتصاد بسرعة شديدة وهي نتيجة أفضل إذا ما قورنت بعواقب الكساد الذي يزداد حدة باستمرار ولا تقتصر الحاجة على دفعة تنشيطية من المالية العامة وإنما يتطلب الأمر أيضاً التزاماً من الحكومات بإتباع إي سياسات لازمة لتجنب تكرار سيناريو الكساد الكبير .

وإذا تم ذلك فسوف تتبدد مخاوف الأفراد والشركات ويرتفع مستوى الطلب ويجب أن لا تنتظر الأسواق إلى الدفعة التنشيطية باعتبارها مؤثرا سلبيا على استمرارية أوضاع المالية العامة في المدى المتوسط.

20 - كيفية تدبير الدفعة التنشيطية:

من المهم تحديد كيفية تدبير الدفعة التنشيطية ؛ لان إي إجراءات تتعلق بالمالية العامة لا تكون قابلة للإلغاء لذلك فان بعض الحكومات قد تود إن تقطع التزاما مسبقا لها بالرجوع عن بعض السياسات المعتمدة في هذا السياق بان يكون التزامها مؤقتا غير دائم .

كذلك ينبغي صياغة إي دفعة تنشيطية ضمن إطار قوي متوسط الأجل وهو ما يمكن إن يزداد مصداقية عن طريق تعزيز الإشراف المستقبلي على سياسة المالية العامة.

كما انه نظرا للتعقيد الذي تسم به هذه الأزمة يجب إن يدرك صانعو السياسات إن تأثير كل سياسة محاط بدرجة غير عادية من عدم اليقين ومن ثم ينبغي إلا يقدموا على وضع كل "الببيض" المتوافر في المالية العامة ضمن سلة واحدة فقط وربما تكون مجموعة التدابير الصحيحة هي التي تتضمن مزيجا من سياسات مختلفة .

إما عن التوازن بين زيادات الإنفاق والتخفيضات الضريبية فنحن نعتقد إن هناك حجتين لإدخال زيادات الإنفاق ضمن التدابير المختارة وربما بشكل أكبر من ذي قبل لذلك ربما تكون التخفيضات الضريبية والتحويلات الموجهة للمستهلكين الأكثر احتياجا للنقد هي الأكثر فعالية ومن أمثلة السياسات التي يمكن إن تكون فعالة نسبيا سياسة تمديد صرف إعانات البطالة وزيادة الخصم الضريبي على الدخل المكتسب أو منح تخفيضات ضريبية مكافئة للأسر التي يرجع إن تتعرض لضائقة في الائتمان والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي وفي بعض البلدان قد ترغب الحكومات في دعم ملاك المساكن الذين يواجهون مخاطر إلغاء الرهن .

ومن المبررات المطروحة لمساعدة هذه الشركات إن الأزمة أصابت الأسواق المالية بالخلل حتى إن كثيرا من الشركات لم يعد باستطاعتها الحصول على ائتمان

بأسعار فائدة معقولة ؛ ولذلك قد يتعين على الدولة إن تتدخل لتقديم ضمانات ائتمانية للشركات التي تجري عملية إعادة هيكلة جذيرة بالمصدقية وفي نفس الوقت من شأن الدعم المععم لجميع القطاعات إن يخلق مناخا من عدم التكافؤ مع الشركات الأجنبية يمكن إن يتسبب في عمليات ائتمانية وربما حروب تجارية .

21 - الإجراءات الحكومية لمواجهة الأزمة :

يجب العمل على ابتكار الأفكار بالتدابير التي يمكن إن تنظر فيها الحكومات ومنها إن تقدم عقدا يرتهن الدفع فيه بهبوط نمو إجمالي الناتج المحلي عن مستوى حدي معين كما يمكن إن تشترط المصارف شراء الشركات لهذا التامين حتى تحصل على موافقة على القروض ويشبه ذلك من حيث المبدأ عقود التامين ضد الفيضان التي يشترط إبرامها على كثير ممن يحصلون على قروض عقارية . وعندما يرتبط الاقتصاد بدرجة عالية من الانفتاح التجاري يترجم توسع المالية العامة في احد البلدان بشكل جزئي إلى زيادة الطلب على سلع البلدان الأخرى ومن ثم يمكن إن يترتب عليه زيادة في العجز التجاري وهكذا يصبح كل بلد راغبا عن بدء التوسع المالي بمفرده وهو منطوق لا يجانب الصواب إلا انه يجب إن تعمل البلدان معا وهو ما يتطلب نوعا من الالتزام أو التنسيق ولذا يجري الصندوق مناقشات وشيقة مع البلدان الأعضاء حول الإجراءات الملائمة التي يجب القيام بها على مستوى المالية العامة ونظرا لعضوية الصندوق العالمية فهو في وضع الذي يتيح له الاضطلاع بهذا الدور بكفاءة (150) .

رابعا : الرؤية الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية :

• المنطلقات الأساس للصيرفة الإسلامية :

تتبارى المصارف والمؤسسات المالية الغربية والأسبوية الكبرى في ظل الطفرة النفطية الجديدة لإطلاق نوافذ إسلامية للاستفادة باسم الدين بعد اكتشافها إمكانية إن تستفيد من خدمة 2.1 مليار مسلم حول العالم ومن منطقة الشرق الأوسط

150 - تقرير صندوق النقل الدولي حول الأزمة المالية العالمية ، القاهرة ، 8 أكتوبر ، 2008 .

التي تتراكم فيها الثروات سنة بعد أخرى بفعل الارتفاع القياسي لأسعار النفط والحصول على تمويل للمؤسسات العالمية التي تعاني نقصا في السيولة نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكي⁽¹⁵¹⁾

وأصبحت لندن المركز الأوروبي الرئيس للتمويل الإسلامي ويذكر أن أول مصرف إسلامي في لندن اسمه اسكتلند بنك مصرف يقدم خدمات مالية إسلامية في أوروبا في العام 2004 ولديه إلف زبون وثمانية فروع في بريطانيا واتخذت وزارة المال البريطانية إجراءات عدة لتسهيل عمل المصارف الإسلامية ضمن النظام المصرفي البريطاني وقررت الحكومة إدارة إجراءات تؤسس لنظام قانوني للخدمات المالية الإسلامية في ميزانية العام 2007 كما أعلن مصرف "وليدز تي أس بي" عن بدء تقويم أكبر خدمة مصرفية في أوروبا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وموجهة للشركات في محاولة لجذب رؤوس الأموال الإسلامية من خلال فتح "مصرف أوف اسكلاند" نوافذ إسلامية للخدمات المصرفية الإسلامية كان أول فروع في الشرق الأوسط في البحرين كذلك افتتح أول مصرف إسلامي في إيطاليا في عام 2008 .

ومع النمو الذي يشهده قطاع المصارف الإسلامية في أوروبا والذي تصل نسبته إلى 10% سنويا فإن هذا القطاع لا يزال غائبا عن السوق الفرنسية ، والتي لا يوجد إي مصرف يوفر الخدمات المالية الإسلامية وذلك في ظل عدم اقتناع المصارف الفرنسية بوجود سوق لهذه الخدمات في فرنسا بالإضافة إلى عوائق النظام الضريبي التي تعتقد هندسة الخدمات المالية الإسلامية وعملها .

وأصبح تمركز المصارف وتقنيات التمويل المتطابقة مع الشريعة الإسلامية في باريس على جدول الأعمال من الآن فصاعدا وعلى صعيد الاهتمام الفرنسي بالتمويل الإسلامي أيضا عقد أول منتدى فرنسي بباريس جمع مختصين عربا وفرنسيين وناقش آليات التعامل الاقتصادي الإسلامي في فرنسا ففي الوقت الذي تندفق فيه البترودولارات إلى العاصمة البريطانية التي تستأثر بجانب كبير من استثمارات المصارف الإسلامية ولاسيما الخليجية منها تريد باريس منافسة لندن

151 - شبكة الانترنت العالمية 2008 www.uaeec.com/midden .

العاصمة المالية في أوروبا وأرسال إشارة قوية إلى المستثمرين والزبائن في دول الخليج العربي وتأتي هذه المبادرة بعد تردد كبير بالنظر إلى التقاليد الفرنسية العلمانية والتي ترفض إدخال الدين في أي من مجالات الحياة غير إن استئناف العاصمة البريطانية لندن حتى الآن دفع الفرنسيين إلى التفكير جديا في فتح نظامهم المصرفي للمصارف الإسلامية (152).

ولتقنين التعامل المصرفي وفق إحكام الشريعة الإسلامية يفرض الاقتصاديون المسلمون خمسة شروط وهي:

1. منع الفوائد أو ما يسمى في إحكام الشريعة بالربا .
2. تقاسم اثار التعامل في الخسارة والربح على حد سواء .
3. منع التعامل المالي غير المؤكد أو ما يسمى في إحكام الشريعة بالغرر .
4. منع الاستثمارات في المواد والسلع المحرمة وفق الشريعة كالتبغ والخمر والمخدرات وتجارة السلاح.
5. الاستثمار في المنافع الإنسانية بشكل عام .

ويجمع الخبراء في الاقتصاد إن الصيرفة الإسلامية الموجودة في الشرق الأوسط منذ ثلاثين سنة تنمو بوتائر مسارعة بنحو 15% سنويا فقد جاء في تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي في شهر أكتوبر الماضي ما يلي : "العصر الذهبي للصناديق السيادية في الشرق الأوسط" يقدر الأصول المالية التي تديرها المصارف الإسلامية عبر العالم ما بين 500 مليار دولار إلى 800 مليار دولار سنة 2007 .

وأخيرا يرد تساؤل مهم: هل إن النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن إن يعالج مشكلات الأزمات المالية والاقتصادية القائمة ؟ وهل على الغرب إن يلجا إلى الإسلام لمعالجة وحل مشكلات أزماته المالية ؟

152 - الحكومة في المصارف ، شبكة المعلومات الدولية . موقع www.financialmanager.com27.fuprier.2008

تتضمن الإجابة على هذا التساؤل جوانب عقائدية وأخرى فلسفية وثالثة اقتصادية ولكننا يمكن إن نجيب على هذا التساؤل وكما يأتي (153).

1. إن المشرع للصيرفة الإسلامية هو الله سبحانه وتعالى ولكن الموجود من مصارف إسلامية لا تمثل نظاما متكاملًا لحل المشكلات المالية والاقتصادية

2. إن النظام الاقتصادي الإسلامي لازال بحاجة إلى تطوير أكثر من مختلف الجوانب لتقديمه كمنظومة متكاملة للحلول الاقتصادية العالمية .

3. على الرغم مما قدمه النظام الرأسمالي للبشرية من إيجابيات حققت الرفاهية لكنه ظل نظاما غير عادل .

4. يركز الغرب على أخلاقيات وأسس النظام الإسلامي وليس على ايدلوجيته والذي يمكن أن يحل كثيرا من المشاكل الاقتصادية والمالية القائمة فقد أعلن احد الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد "الفرنسي موريس اليبه" قبل عقدين من الزمن بان الأفضل للاقتصاد أن تكون الفائدة صفرية ومعدل الضرائب 2% وهو مشابه لما هو موجود في النظام الإسلامي حيث لا فائدة ومعدل زكاة 2.5% .

أما الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوزارة الخزانة فتبحث وتعدد المؤتمرات المصغرة وتدعو عددا من رجال الكونجرس لمناقشة وتفنيد ما يثار حول الصيرفة الإسلامية والبحث عن أحسن الحلول للمشاكل المالية التي تواجهها .

5. أن القران الكريم يغني عن كل النظريات الاقتصادية القائمة لكنها بحاجة إلى علماء ودارسين وباحثين كما أن تحريم الله سبحانه وتعالى للربا يمكن إدراكه من نتائج الأزمة المالية التي يعيشها العالم اليوم .

153 - توثيق المدني ، تنامي الصيرفة الإسلامي في البلدان الغربية ، صحيفة الخليج ،
تموز ، 2008 . www.uaeec.com24

6. يهتم الفاتيكان هذه الأيام وينصح بضرورة التمعن في النظام الاقتصادي الإسلامي وهو ما يمنحنا الثقة بالنظام الاقتصادي الإسلامي .

7. إذا كان حجم الاقتصاد العالمي الحقيقي اليوم هو ستون تريليون دولار فمشاركة النظام الإسلامي يجب أن تكون 12 تريليون كنسبة السكان المسلمين ولكن ما زال الوضع بعيدا فما زال حجم الصيرفة الإسلامية في 2008 حوالي ثمانمئة بليون دولار متوقع لها أن تصل إلى التريليون في 2009 أو التريليون والنصف مع نهاية 2010 .

8. لازالت الصيرفة الإسلامية بحاجة لتطوير أدواتها المالية واليتها وزيادة منتجاتها الصيرفة الإسلامية أتى تشريعها من الخالق سبحانه وتعالى ويجب أن نقول هذا وبكل قوة وهو اعرف بمصالح عباده يجب أن نذكر هنا أن هناك أيضا مشكلة نقود في النظام التقليدي فالنقود لا تلد نقودا فالنظام الإسلامي في الصيرفة مبنى على المشاركة في الربح والخسارة بينما التقليدي دائن ومدين وفائدة لذا نستطيع القول أن المصارف الإسلامية جمعت بين الجوانب الاستثمارية والتجارية والتنمية للقضاء على الازمات المالية المحلية والعالمية .

9. أن احد أسباب الأزمة المالية القائمة وما نتج عنها من أزمة اقتصادية هو بيع الديون والمتاجره بها وهذا يحرمه النظام الاقتصادي الإسلامي.

10. لقد أرهقت سلبيات النظام الرأسمالي الطبقات المتوسطة والفقيرة مما يعكس الظلم في النظام الرأس مالي في وقت توجد شريحة مستفيدة من هذا النظام قد تصل في معظم الدول إلى 5% وتعيش حياه رفاهية ولكن الغالبية العظمى تعاني من هذا الظلم .

11. أن المصارف الإسلامية كانت من اقل المؤسسات المالية العالمية تأثيرا بالأزمة المالية وان معدل النمو في الصيرفة الإسلامية يتراوح ما بين 25-30% وهناك توجه عالمي واهتمام كبير بالصيرفة الإسلامية .

12. وفي بريطانيا التي شهدت بداية النظام المصرفي الإسلامي اذ أن أول مصرف إسلامي أنشئ في بريطانيا كان في العام 2004 وهناك الآن خمسة مصارف إسلامية بالإضافة إلى حوالي خمسة وعشرون مصرفاً يتعامل بالنوافذ الإسلامية .

13. وهذه فرنسا تبحث في قوانينها وتشريعاتها للسماح بالنظام الإسلامي ضمن منظومات اقتصادية .

14. تعقد في اليابان الندوات المتخصصة في الصيرفة الإسلامية وتشجيع الشركات اليابانية على ذلك .

15. أن المصارف الإسلامية ما زالت تعاني من النقص الحاد في العنصر البشري المؤهل والذي يجمع بين الخبرات والمعارف النظرية والفنية والمعارف الشرعية كما تعاني من غياب التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية وعدم وجود مرجعية عليا يتفق عليها الجميع وما زالت التشريعات في هذا الإطار ناقصة وفي حالات كثيرة مفقودة مما يتطلب مراجعتها.

• سبل معالجة الأزمة:

على خلفية اضطرابات الأسواق المالية عام 2007 وفي 20 أكتوبر 2007 دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الأساسية والتي يسترشد صندوق النقد الدولي برأيها في شؤون السياسات إلى أن يعمل الصندوق والمؤسسات الدولية الأخرى على استقراء الدروس من الأحداث الأخيرة (آنذاك) والنظر في إجراءات لمنع وقوع مزيد من الاضطرابات وترسيخ دعائم النمو العالمي المستمر وأشارت اللجنة إلى الحاجة لتحليل اضطرابات الأسواق الأخيرة ورصد ومعالجة فجوات المعلومات وتهيئة المجال لمزيد من المناقشات والإجراءات .

وصرحت اللجنة في البيان الذي أصدرته به على الرغم من أسهام الابتكار المالي والتوريق في زيادة تنوع المخاطر ورفع كفاءة الأسواق إلا إنها أسفرت أيضاً عن نشأة تحديات جديدة ينبغي "التصدي لها على النحو الملائم" وان المجالات التي

يجب معالجتها تتضمن ممارسات إدارة المخاطر للمنتجات المهيكلة المركبة وتقويم واحتساب الأدوات الاستثمارية غير المدرجة في الميزانية العمومية ولاسيما في مدد التوتر وتوضيح معاملته هيئات التصنيف الائتماني للمنتجات المركبة وتناول المبادئ الأساس للرقابة الاحترازية على الكيانات الخاضعة للتنظيم المالي وإدارة السيولة. (154)

وجاء اجتماع اللجنة الدولية التي تضم في عضويتها 24 وزيرا للمالية من أكبر البلدان المتقدمة والنامية على خلفية تجدد التقلب في الأسواق حيث سجلت بورصة وول ستريت هبوطا آخر منتصف أكتوبر 2007 في أسعار الأسهم عقب فترة تعاف مؤقتة وكان الصندوق قد نبه من قبل إلى أن تكيف الأسواق مع تداعيات انهيار السوق الأمريكي للقروض العقارية منخفضة الجودة من المرجح أن لا يكون مؤكداً وأنه من المتوقع أن يستغرق مدة أطول .

ومع اتخاذ عدة مصارف مركزية إجراءات حازمة في حينها نجحت بها في مواجهة اضطرابات الأسواق الأخيرة فان هذه الاضطرابات كشفت النقاب عن عدد من المشكلات التي قد تكون أعمق من هذا الحدث بعينه الذي تولدت عنه التوترات فالحاجة واضحة للأجهزة الرقابية وحتى نفس المؤسسات المالية التي تنشئ هذه الأدوات الجديدة حتى نفهم بشكل أفضل ما الذي تفعله صنائع أيديهم في الأسواق وفي ذلك بالطبع ما يدعو إلى القلق .

والمشتقات هي عقود معاوضة تهدف لتبادل المخاطر ومن أشهر صورها المستقبلات futures والاختيارات options فالمستقبلات هي عقود معاوضة مع تأجيل البدلين مثل التعاقد على مبادلة دولار مقابل يورو في تاريخ مؤجل بعد ستة أشهر مثلا (155) .

154 - صندوق النقد الدولي إدارة السيولة ، 20 أكتوبر 2007 .

155 - شبكة الانترنت | الزعترى موقع www.alzatar.org

أما الاختيارات فهي عقود خيار يقوم فيها الطرف الراغب في الخيار بدفع سعر معين مقابل حق شراء أسهم أو سلع أو عملة محددة بسعر محدد في تاريخ محدد والهدف من هذه العقود هو نقل المخاطر الأصل من طرف لأخر .

ففي حالة التعاقد المستقبلي على مبادلة الدولار باليورو فان هدف العقد هو تثبيت سعر الصرف السائد حين التعاقد لمدة العقد بحيث إذا حل الأجل يحق للطرفين تبادل العملتين بغض النظر عن سعر الصرف السائد حينذاك سواء ارتفع أم انخفض عن السعر السائد وقت التعاقد وكذلك الحال في الاختيارات حيث يحق للطرف المالك الخيار شراء العملة أو السهم بالسعر المحدد وقت التعاقد بغض النظر عن السعر السائد حين حلول الأجل.

ونظرا لان المقصود من هذه العقود هو نقل المخاطر من طرف لأخر فان الغالب الأعم (99% من المستقبلات) هو أن تتم تسوية العقد حين يحل الأجل (أو قبل ذلك) بدفع الفرق بين السعر السائد آنذاك والسعر المثبت في العقد .

فالعقد ينتهي بالتسوية على فروق الأسعار دون نقل لملكية الأصول التي بني عليها التعاقد ولهذا سميت هذه العقود بالمشتقات أي أنها مشتقة من الأصول المرتبطة بها لكنها لا يراد منها نقل ملكيتها وإنما التسوية على فروق أسعار .

ولا يزال الجدل قائما حول مدى مشروعية المشتقات منذ أن ظهرت في الغرب قبل 150 عاما تقريبا سواء من القانونية أو الاقتصادية فحسب القانون فان العقود المؤجلة التي يراد منها التسليم وإنما التسوية على فروق الأسعار تعد من الرهان والقمار الذي لا يعترف به القانون العام ومن ناحية اقتصادية فان هذا التعامل لا يختلف عن القمار لأنه لا يولد قيمة مضافة بل مجرد مبادلة يربح منها طرف ويخسر الأخر بل قد يكون أسوأ أثرا من القمار لأنه يتعلق بسلع وأصول مهمة ومؤثرة في النشاط الاقتصادي ويتضرر من جراء تقلباتها الكثير من الناس ولهذا لم يكن غريبا أن المزارعين كانوا أكثر مجموعات الضغط نشاطا في السابق ضد المشتقات إذ كانوا أكثر الفئات تضررا من هذه التقلبات وقد جرت في الماضي عدة محاولات في الكونجرس الأمريكي لمنع المستقبلات خاصة على السلع الزراعية .

ويرى المدافعون عن المشتقات إنها أدوات لنقل المخاطر من الوحدات المنتجة كالشركات التي لا يرغب في تحمل مخاطر الأسعار إلى الوحدات القادرة على تحمل هذه المخاطر وهي المؤسسات المالية وبيوت السمسرة الكبيرة وبذلك ترتفع النتيجة الوحدات الاقتصادية ومن ثم مستوى الرخاء الاقتصادي وهذه العملية هي ما يسمى بـ "التحوط" أي أنها تقي الشركات والمؤسسات وتجنبها المخاطر لكن المعرضين يقولون أن المشتقات هي نفسها أدوات المجازفة والرهان على تقلبات الأسعار والأسترباح من ذلك (156).

وواقع الأمر أن المجازفة هي الغالبة على المشتقات إذ تبلغ نسبة العقود المستعملة بغرض المجازفة وفق الإحصائيات الرسمية أكثر من 97% من إجمالي العقود بينما تقتصر أغراض التحوط على أقل من 3%.

فالمشتقات أدوات للمجازفة والرهان أكثر منها أدوات للتحوط كما أن تبادل المخاطر يعني أن العملية تصبح مبادلة صفرية لأنه إذا تحقق الخطر كسب احد الطرفين وخسر الآخر وان لم يتحقق انعكاس الوضع وهذا هو ما يجعل المشتقات أهم أدوات المجازفة والرهان على الأسعار لان المقصود ليس تبادل الملكية وإنما مجرد المخاطر.

وواقع الأمر أن أسواق المشتقات تسير في اتجاه بعيد عن النشاط الاقتصادي الحقيقي ففي السنوات الماضية تضاعف حجم المشتقات أكثر من ثلاث مرات بحيث تجاوز حجمها الآن 330 تريليون دولار وهو نمو غير مشهود في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الأخرى والسبب هو أن المشتقات لا ترتبط تعاقدياً بالنشاط الحقيقي بل تقتصر على تبادل المخاطر والذي لا يخضع لضوابط النشاط الحقيقي المولد للثروة فيصبح نمو المشتقات أسهل بكثير من نمو الاقتصاد الحقيقي وهذا هو

156 - اتحاد المصالح العربية، الأزمة المالية العالمية، الأسباب، التداعيات، الأفق عدد خاص، تشرين الأول أكتوبر، 2008، ص 16.

الحاصل بالضبط يترتب على ذلك تدفق رؤوس الأموال إلى المجازفات غير المنتجة على حساب الاقتصاد الحقيقي المنتج مما يعرض الاقتصاد للخسارة مرتين (157) .

الأولى : عندما تحجب رؤوس الأموال عن النشاط الحقيقي .

الثانية : عند انهيار السوق وانفجار فقاعة المجازفات غير المسؤولة وضياع الثروة تبعا لذلك وهو ما حدث مؤخرا في أزمة 2008 .

فالتضخم الهائل لحجم سوق المشتقات أدى إلى انهيار مثل تهديدات مباشرة للاقتصاد بأكمله وهذا ما يجعل الحكومات والمصارف المركزية تتدخل لمنع وقوع هذه الانهيارات والحقيقة هي أن التدخل الحكومي يكون مصدرا أساساً لربحية المجازفين كما أكد ذلك "جوزيف ستيجلتز" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وإلا فإن سوق المشتقات أجمالا سوق صفرية كما سبق .

ويعني تدخل الجهات الرسمية أن الذي يدفع الثمن الفعلي لهذه المجازفات هو جمهور الأفراد والشركات الذين هم عماد الاقتصاد فالجمهور في النهاية صار يتحمل مخاطر المجازفين التي تفوق بأضعاف مخاطر النشاط الحقيقي فبدلا من أن تكون المشتقات وسيلة لحماية الجمهور من المخاطر صارت وسيلة لتحميله مخاطر تفوق بأضعاف ما كان يسعى لتجنبه من خلالها .

مشروعية التحوط :

يراد بالتحوط تجنب المخاطر أو تحييدها قدر الإمكان وبهذا المفهوم فإنه لا يتنافى مع مقاصد التشريع الإسلامي التي عدت حفظ المال من الضروريات .

فالتحوط من حيث المبدأ لا غبار عليه إنما الأشكال فيما تسببه الوسيلة

المستعملة إلى تحقيقه فعلا أم أنها تؤدي إلى نقيض ذلك ؟

موقف الشريعة من التحوط : (158)

157 - مجلة اتحاد المصارف العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 26 .

158 - سامي قنطاجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة ، 2001 ، ص 128

من المقاصد الأساس للتشريع إقامة العدل ، ومنع أكل المال بالباطل وهو ما يقتضي أن تكون المعاوذات المالية محققة لمصالح الطرفين وليس لأحدهما على حساب الآخر ولهذا لا تسمح الشريعة الإسلامية بالمعاوذات الصفرية لأنها بحسب طبيعتها تؤدي إلى ربح احد الطرفين على حساب الآخر فيكون احد الطرفين قد انتفع بمال الآخر دون أن يحصل الآخر على شيء مقابل ذلك وهذا هو أكل المال بالباطل الممنوع بالنص والإجماع وإذا كانت المشتقات مبادلات صفرية باتفاق أهل الاختصاص كما سبق فأنها بذلك تناقض قواعد الشريعة المتفق عليها .

كما أن المشتقات تناقض مبدأ حفظ المال والوقاية من المخاطر الذي يفترض أن تكون وسيلة لتحقيقه فالواقع اكبر شاهد على أن المشتقات لا تحقق التحوط والأمان المنشود بل يؤدي إلى زيادة المخاطر وتقلبات الأسواق ولو فرض جدلا أن المشتقات تحقق الأمان لأحد الطرفين فهذا إنما يحصل من خلال نقل المخاطر إلى الطرف المقابل فان كان الأول يتجنب المخطر فالثاني يتعرض لها قصدا واختيار وهو غير مقبول شرعا .

ومما يبين موقف الشريعة في هذا الصدد أجماع العلماء على منع *الدين بالدين أو الكالئ بالكالئ فان هذا الحكم الذي ربما خفيت حكمته على البعض يؤكد أن التبادل أما الدين بالدين فهو مبادلة دين بأخر ولا يوجد حين التعاقد قبض يسمح بالانتفاع فمقصود العقد هو مبادلة ضمان ذمة احدهما بضمان ذمة الآخر بحيث يتحمل الطرف الأول مخاطر احد البديلين مقابل أن يتحمل الطرف الثاني مخاطر البديل الآخر فهو عقد مقصود مبادلة مقابل أن يتحمل الطرف الثاني مخاطر البديل الآخر فهو عقد مقصود مبادلة المخاطر كما هو الحال في المستقبلات تماما وليس مقصودة في المستقبلات تماما وليس المقصود تبادل السلع الحقيقية التي يراد الانتفاع بها ولهذا جاز عقد الاستصناع مع أن فيه تأجيل البديلين لان المقصود هو الانتفاع الفعلي بالسلع محل التعاقد ليس مجرد الضمان .

ومنع الدين بالدين شاهد على أعجاز التشريع الإسلامي لان المفاصد الحقيقية لهذا العقد ربما لم تظهر بصورتها الفعلية مثلما ظهرت في هذا العصر – خاصة

السنوات القليلة الأخيرة – من خلال المستقبلات حتى أن الاقتصادي الفرنسي موريس آلييه الحائز على جائزة نوبل دعا إلى رفع الهامش المطلوب في المستقبلات بدرجة كبيرة لمنع المجازفات الضارة بالاقتصاد واشترطت الشرعية الإسلامية ما هو أكثر من ذلك وهو تسليم الثمن كاملا وهذا من شأنه تقليص المجازفات إلى أدنى حد وهو ما يشير بوضوح إلى حكمة الشريعة منع الدين بالدين .

*الدين بالدين او الكلى بالكلى: هو مصطلح رمزي كان يستخدم في التبادل التجاري في العصور القديمة .

أنواع المخاطر :

والنشاط الاقتصادي بطبيعته لا ينفك عن المخاطر لكن هناك فرق بين أن يكون الخطر تابعا غير مقصود أساسا بالتبادل كما هو الحال في المشتقات .

منهج تطوير الأدوات الإسلامية للتحوط

وبناء على ما سبق فإن الأدوات الإسلامية المناسبة للتحوط (خاصة الأدوات القائمة على المعاوضة) هي أدوات ايجابية مولدة للثروة وان كانت تتضمن نقل المخاطر من طرف لآخر لكن هذا التبادل للمخاطر ليس هو أساس المبادلة وإنما أساس المبادلة هو النتيجة الايجابية التي تسمح بانتفاع الطرفين أما تبادل الخطر فهو تابع لتوليد الثروة وبهذا يمكن للأدوات الإسلامية أن تحقق مصلحة تبادل المخطر دون أن تؤدي إلى المفاصد التي تتضمنها المشتقات المالية (159) .

ومن أمثلة ذلك استعمال المرابحة للتحوط من مخاطر تقلبات العملة فبدلا من أبرام المستقبلات على العملات مع المصرف الضامن لمخاطر الصرف بعقد منفصل عن السلع المقصود بالتبادل يمكن ترتيب عملية مرابحة بحيث يتحمل المصرف الضامن مخاطر سعر الصرف من خلال شراء السلعة المطلوبة بعملية ثم بيعها للمستفيد بالعملة الأخرى وإذا كانت المرابحة تستعمل للتمويل فيمكن استعمالها كذلك للتحوط وكما أن المرابحة بغرض التمويل مقبولة شرعا لأنها تجعل التمويل جزءا لا ينفك عن التبادل الحقيقي ويصبح المقصود النهائي من المعاملة هو النشاط المولد للثروة فكذلك إذا كانت بغرض التحوط فهي مشروعة أيضا للسبب نفسه فالمنطق

الإسلامي واحد في الأمرين وهو ربط التعاملات المالية بالنشاط الحقيقي المنتج وهذا الربط لا بد أن تكون على مستوى مجرد النية أو الهدف العام فلا بد من تحقق شروط القبض والضمان والملكية لتكون المعاملة مقبولة شرعا ومن ثم محققة لأهدافها الاقتصادية .

يستخلص الباحث مما سبق إن تداعيات الأزمة قد انعكست على اقتصاديات دول المتقدمة، الولايات المتحدة خاصة . وكذلك على اقتصاديات الدول النامية بدرجات متفاوتة ، لذلك فقد واجهت كل دولة من هذه الدول تحديات الأزمة المالية وتداعياتها بحزمة من السياسات الاقتصادية كوسيلة لمواجهة أثارها وخاصة فيما يتعلق حركة الأسواق المالية العالمية وأثارها السلبية على هيكلية هذه الاقتصادات ، لذلك فقد صرحة مجموعة الدول العشرين الممثلة للاقتصاديات العالم المتقدم بمجموعة من الاجراءات والسياسات التي كانت تمثل الدور الحاسم على الازمة المالية وبعدها تقدم كل من صندوق النقد الدولي والمنظمات المالية الدولية والمنظمات الدينية والمؤسسات المالية الاسلامية رؤيتها الخاصة وسياستها الاقتصادية تجاه تداعيات واثار الازمة المالية التي انطلقت شرارتها ابتداءً من عام 2007 .

أولاً : الاستنتاجات

:

•
•

من خلال الفصول السابقة يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

1. الأزمة بشكل عام يمكن تعريفها بأنها اضطراب حاد في بعض التوازنات الاقتصادية يصحبها اختلال في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وتتعرض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في ظل الأزمة إلى تأثيرات عديدة كما تلحق الأذى والضرر بأهداف المؤسسات المالية والمنظمات والوحدات والأنشطة الاقتصادية بما يؤثر سلباً على أدائها واستقرارها ومعدلات نموها .

2. يشير الأدب الاقتصادي ، أن الأزمات الاقتصادية (Economic Crisis) هي في الحقيقة أحد السمات الأساس للنظام الرأسمالي وكذلك الاشتراكي ، وقد أبدى منذ زمن بعيد الكثير من المفكرين والاقتصاديين آرائهم ووجهات نظرهم حول دوافع هذه الأزمات ومبرراتها الأساس ، إذ أكد بعض مؤيدي المذهب التجاري ، أن سبب أزمات النظام الرأسمالي هو سرعة دوران رأس المال الثابت بمعدل أكبر من سرعة دوران رأس المال الجاري أو المتغير مما يؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الإنتاج . وفي القرن السادس عشر ظهر المذهب الكلاسيكي وكان من أشهر دعائه (أدم سمث) وأكد أن تعظيم الإنتاجية الكلية وتحقيق النمو الاقتصادي يمكن أن يتم من خلال (اليد الخفية) التي تطلق العنان للمصالح الفردية وتحقيقها دون تدخل الدولة ، إلا أن حدوث أزمة عام 1929 كانت إيذاناً بسقوط نظرية آدم سمث وظهور النظرية الكينزية التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة ومعالجة الأزمة الاقتصادية من خلال الدولة ودورها في تفعيل عمل السياسة النقدية والمالية لتنشيط الاقتصاد والتحكم في الدورات الاقتصادية .

3. اتسمت المدة المحددة ما بين 1945 - 1978 بتعدد الآراء وظهور النظريات الاقتصادية التي حاولت أن تفسر أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي منها ، نظرية الاقتصادي فريش (R.Frisch) ، إذ ميز

فريش بين دوافع وآليات انتشار الدورات أو الأزمات الاقتصادية إذ أكد أن الدوافع (الحوافز) هي تعد الأسباب الخارجية للأزمة أما آليات انتشار الأزمات هي دائماً أسباب داخلية تزيد وتخفض من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية .

وظهرت نظرية تراجع معدلات الأرباح (معدل العائد) التي تؤكد إن السبب الرئيس للأزمات الاقتصادية هو تراجع الأرباح التي أصابت بنية النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية وللمدة 1945 - 1986 ، ويؤكد مؤيدوا هذه النظرية إن سبب تراجع الأرباح يعود إلى انفجار أزمة البطالة وزيادة معدلات تدخل الدولة وتزايد معدلات العمل غير المنتج إضافة إلى تغير بنية ومواقع القطاعات الاقتصادية بين مدة وأخرى . أما أنصار المدرسة الكينزية فقد حسروا أسباب الأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي إلى عدم توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي . ثم جاءت المدرسة المؤسسية Institutional school التي كانت تعد أحد روافد الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر ، حيث يخلص الاقتصادي Calbraith مؤسس هذه المدرسة أن مشاكل النظام الرأسمالي وأزماته الاقتصادية ، هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ عنها من صراعات وقوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق العالمية . ثم بعد ذلك جاءت النظرية النقدية (نظرية فريدمان Freidman) التي عزت أسباب عدم استقرار النظام الرأسمالي وتعدد أزماته الاقتصادية هو أن التغيرات في كمية النقد دائماً كانت ولا تزال لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات مما يفضي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

4. إن الأزمات الاقتصادية المعاصرة للنظام الرأسمالي هي ذات طبيعة مركبة ، فالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي ابتداءً منذ مدة سبعينات القرن الماضي مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة والخامات ، وأزمة المديونية الخارجية ، وأزمة الغذاء ، وأزمة البيئة هي في الحقيقة كلها أزمات هيكلية امتدت لفترات زمنية طويلة دون نهاية وكلها أزمات مركبة ، حيث كل أزمة من

هذه الأزمات أخذت بمرور الوقت تخلق أزمة اقتصادية أخرى دون أن تنتهي في وقت أو زمن معين لذلك ازدادت تعقيد وأصبحت أزمات دورية هيكلية .

5. نستطيع أن نصنف بعض الأزمات المالية الدولية المعاصرة التي تعرضت لها المنظومة الرأسمالية وغيرها من دول العالم المدة السنوات التاريخية السابقة ، إلى أزمات مالية على مستوى نشاط أو قطاع في مصرف معين . مثل أزمة قطاع الاستثمار في مصرف (UBS السويسري عام 2007) أو أزمة مالية في حدود بلد معين مثل أزمة سوق المناخ في الكويت عام 1982 ، أو أزمة مالية في منطقة جغرافية معينة مثل أزمة النمو الآسيوية 1997 ، وأزمة المكسيك عام 1994 ، أزمة الأرجنتين عام 1998 وكذلك نستطيع أن نصف الأزمة إلى أزمة مالية تشمل العالم (أزمة عالمي) مثل أزمة بورصة نيويورك (Wall Street عام 1929) والأزمة المالية العالمية عام 2008 .

6. أن أزمة عام 2008 هي ليست جديدة بالنسبة للنظام الرأسمالي لكنها تعد الأصبعب والأقوى من بين الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهي أزمة مركبة إذ لها تشابكات وترابطات خلفية مع الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ سبعينات القرن الماضي ، هذه الأزمة عصفت بالأسواق المالية والرهنية وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية في دول العالم الأخرى بشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة عام 1929 . وهي في البداية سميت أزمة الرهن العقاري أو القروض السيئه ، نتيجة توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية مما أثار ذلك سلفاً على قدرتها المالية . الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس ، حيث بلغ عدد المؤسسات المالية الأمريكية التي أفلست حوالي (120) مؤسسة مالية من أشهرها مؤسسة (ليمان برذر) . هذه الأزمة كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي 1000 مليار دولار مما استدعى تدخلاً مباشراً من قبل الحكومة لإيجاد حل لهذه الأزمة وخصصت مبالغ ضخمة لتجاوزها قدرت بحوالي (800) مليار دولار ، كما كانت الخزانة الأمريكية بطرح سندات

قرض وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية

7. نستطيع القول إن أزمة عام 2008 في الحقيقة هي جاءت امتداد لظاهرة العولمة الاقتصادية وتحول معظم اقتصاديات العالم إلى فلسفة اقتصاد السوق في مطلع القرن الحادي والعشرين ، ومع وجود موجه غليان عارمة في سوق العقار في ظل وجود سيولة فائضة لدى المصارف فهي لا تجد منفذ استثماري لها غير سوق العقار (لكونه ملاذ أمن للاستثمار) لذلك اتجهت كثير من البنوك في توظيف سيولتها في القروض العقارية ، ثم إيجاد العديد من الوسطاء والإعلانات لتقديم أفضل العروض دون المطالبة بضمانات أو تعهد أو حتى التأكد من مقدرة المقترضين على السداد . إذن يمكن القول أن من الأسباب المباشرة للأزمة هو التوسع الائتماني غير المحسوب في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشر بها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري من السداد .

8. ومن الأسباب غير المباشرة التي أفضت إلى أزمة عام 2008 ، إضافة إلى ظاهرة التوسع الائتماني في مجال سوق العقار هي تعاظم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض لشراء العديد من السلع بالتقسيط وبشكل يفوق قدراتهم على السداد . فضلاً عن ضعف الرقابة على المؤسسات المالية من قبل الدولة والبنوك المركزية إضافة إلى تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة والمتمثل أساساً في تراجع فائض الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتزايد عجز الميزان التجاري وتزايد حجم المديونية الخارجية والنمو غير الطبيعي في تجارة الأصول التمويلية على حساب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية (أي التوسع في الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي) وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات مثل (المشتقات Derivatives) والتوريق

. Securitization

9. برزت أهم الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على قطاع الصادرات السلعية ، حيث في ظل الركود الاقتصادي العالمي الذي رافق الأزمة انخفضت الصادرات العربية التي كانت تتجه إلى أمريكا والدول الأوروبية وتأثر قطاع الاستثمارات العربية في الخارج التي كانت تقدر بحدود (80) ترليون دولاراً وهذه الأموال مملوكة للحكومات والمؤسسات المالية (الصناديق السيادية) والأفراد وقد تأثرت تلك الاستثمارات من جراء الأزمة وفقدت جزء من قيمتها نتيجة إفلاس بعض البنوك وتعثر بعض شركات التأمين . كذلك تأثر وبشكل مباشر حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى بعض الدول العربية مما أفضى ذلك إلى انخفاض معدلات مستويات الإنتاج في هذه الدول وزيادة معدلات البطالة وكذلك تأثر قطاع السياحة في بعض الدول العربية فنتيجة لأزمة عام 2008 بدأ عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية في التناقص مما أفضى إلى نقص الإيرادات السياحية والدول التي تأثرت بذلك هي حسب الترتيب (مصر ، السعودية ، تونس ، المغرب ، الإمارات) ، ومن مظاهر الآثار السلبية للأزمة العالمية لعام 2008 هو انخفاض أسعار العقار في الدول العربية وخاصة دبي وكذلك أن معدل المعونات الاقتصادية التي كانت تأتي من دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية إلى بعض الدول النامية بدأت تنخفض .

10. أول تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي انعكست على قطاع النفط . إذ انخفضت أسعار النفط من 150 دولار للبرميل الواحد إلى 50 دولار للبرميل ، كما تشير بعض التقديرات إلى إن صناديق الثروات السيادية التي كانت مستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والتي قدرت أصولها في عام 2007 بـ(1500)مليار دولار واجهت على أثر الأزمة تراجعاً في مداخلها بنسبة 30% وخسرت حوالي (450) مليار دولار وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل

إضافة إلى ذلك أن الأسواق المالية الخليجية نتيجة للأزمة المالية خسرت ما يعادل (150) مليار دولار كانت حصة السعودية منها ما يقارب (17) مليار دولار في يوم واحد وخصصت هذه الدول مبالغ كبيرة لإنقاذ الاقتصاد والقطاع المالي والمصرفي المحلي من الأزمة فمثلاً السعودية خصصت ما يقارب (140) مليار دولار ، ويمكن ترتيب الدول حسب درجة الخسائر الناجمة عن الأزمة المالية لعام 2008 هي (الإمارات ، السعودية ، قطر ، الكويت ، عمان ، البحرين) .

11. إن هذه الأزمة سرعان ما امتدت من مركزها في الاقتصاد الأمريكي إلى بقية الاقتصاد العالمي كنتيجة لترابط الأسواق المالية واندماج بعضها مع البعض في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة وآليات العولمة الاقتصادية ، مما أفضى عن ذلك من تداعيات على أكثر من مستوى في جميع دول العالم لكن بنسب متفاوتة (حسب قوة ترابط وتشابك هذه الدول أو تلك مع العالم) ولعل أهم هذه التداعيات هو ، انحسار الفكر البنوليبرالي الذي يقوم على تحرير الأسواق لصالح الفكر الاقتصادي الذي ينادي بضرورة منح الدولة دوراً متنامياً في التخطيط للسياسات الاقتصادية والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي وخاصة تشديد جانب الرقابة على عمل المؤسسات المالية والمصرفية من قبل البنوك المركزية التي تمثل الدولة.

: التوصيات

يمكن القول أن الآراء والأفكار التي وردت في المبحث الثاني من الفصل الرابع في متن الأطروحة هي جاءت بمثابة توصيات صنفتم ضمن محور السياسات والإجراءات المقترحة من قبل المنظمات الدولية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين إضافة إلى رؤية المنظمات العالمية والعربية والإسلامية الأخرى بصدد اقتراح الأفكار

اللازمة لمواجهة الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية لعام 2008 ولكن مع ذلك تود الباحثة أن تقترح التوصيات الآتية :

1. الدعوة إلى بناء نظام مالي جديد تساهم فيه الدول النامية ومنها العربية وبالمشاركة مع الدول الكبرى الأخرى كالصين ، أي نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب لكي لا يكون الاقتصاد العالمي ضحية للاقتصاد الأمريكي وسياسته ذات القطب الواحد .

2. السعي لصياغة أنموذج خاص بالتنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية ويكون موضع التطبيق لضمان الاستقرار الاقتصادي .

3. نقترح تغيير اتجاهات التبادل التجاري الدولي وخاصة بالنسبة للأقطار العربية الخليجية وضرورة التخفيف من درجة الانفتاح على الاقتصاد الأمريكي والبحث عن أسواق بديلة لتحاشي آثار الأزمات المتعددة لهذا الاقتصاد . وفي هذا المجال تبرز ضرورة تفعيل التجارة العربية البينية وزيادة حجم المبادلات بين الدول العربية .

4. ضرورة توفر البنية التحتية المناسبة للمصارف بحيث تتميز بالشفافية والحوار المفتوح بشأن تعثر القروض مع احتساب تكاليف تحصيلها وإدارتها أي اتباع الأسس السليمة في العمل المصرفي والابتعاد عن المضاربات والمغامرات مع تشديد مراقبة البنوك المركزية من خلال اعتمادها على سياسات أكثر حزمًا وصرامة فيما يتصل بإدارة السيولة والربحية وإدارة مخاطر الائتمان .

5. ضرورة اعتماد المؤسسات المالية المصرفية منظومة إدارية كفؤة تقوم بأعداد كوادر خاصة لتحديث وتطوير الأنظمة الداخلية ليتمكنوا من دراسة المراكز المالية للزبائن طالبي القروض باستمرار ومتابعة أنشطتهم لمعرفة أن القرض الممنوح يستعمل في الأغراض المطلوبة.

6. ضرورة تطبيق من الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي من قبل البنوك المركزية كي يؤدي وظيفته الحيوية من خلال تطوير قواعد عمل الوحدات المصرفية وأدوات الرقابة عليها ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأزمة والتركيز على السياسات المصرفية المنضبطة القائمة على إدارة السيولة والعائد وإدارة مخاطر

الائتمان وإدارة كفاية رأس المال . كما يبرز في هذا المجال ضرورة وضع ضوابط للبنوك العربية تركز على الحد الأعلى للائتمان وتحديد سقف له والالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح المالي .

7. لتفادي الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية والحد من أثارها ضرورة التركيز على الاستثمار المباشر لأنه حقيقي يساعد في زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الحقيقية بمعدلات أكبر وأسرع من الاستثمار في الأسواق المالية .

8. تقترح الباحثة بشأن إصدار عمله خليجية موحدة أو إحياء فكرة إنشاء الدينار العربي كبديل لتسديد مدفوعات التجارة الدولية والتقليل من أثار نظام ارتباط العملات العربية بالدولار والبحث عن بدائل أخرى مثل (سلة عملات) أو عملات قيادية غير الدولار .

9. التفكير جدياً بتشكيل مجموعة من الدول في النظام النقدي الدولي الجديد كبديل للنظام النقدي العالمي الحالي وتشمل دول النظام النقدي الجديد مجموعة من الدول هي (أمريكا اللاتينية ، الصين ، الدول العربية وخاصة النفطية مثل العراق) .

10. ضرورة إعادة النظر بنظم الأسواق المالية في البلدان الإسلامية اذ تقل على الحد من المضاربات المالية فتفرض قيوداً على أنواع معاملاتها وتمنع المعاملات التي لا تتضمن استثماراً حقيقياً مع العلم أن عدد من الأسواق المالية العربية والإسلامية لا تسمح نظمها الحالية بالكثير من المشتقات التي هي من أهم أسباب الأزمة المالية .

11. ضرورة إعادة التفكير بشكل جدي لتنويع وتطوير قطاع الإنتاج الحقيقي في الدول العربية النفطية والابتعاد عن التبغي والتباهي بالفكر الاقتصادي الربحي وحث الوقت إلى الدخول في مجال الإنتاج الحقيقي بالاستفادة من الميزة التنافسية لتحويل هذا المورد إلى إدارة مهمة لتطوير القطاعات الإنتاجية وليس الاعتماد عليه كمصدر رئيس للتمويل وهذا يمكن أن يتم من خلال تخفيض معدلات الإنفاق الترفي وترشيده وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية التي تزيد من فرص العمل وتوفر سلعاً محليه تقلل من الاعتماد على الاستيرادات والبقية الخارجية .

12. منع التعامل بنظام المتاجرة بالديون ونظام جدولة الديون ، لأن هذه النظم تقود إلى مزيد من الإفلاس ، وتطبيق نظام المشاركات والرهنات العينية النقدية عند فتح الائتمان النقدي من قبل المؤسسات المالية والمصرفية ، كما نوصي بالامتناع عن التعامل بنظام الفائدة التي هي سبب الأزمة الاقتصادية وضرورة تطبيق نظام الاستثمار والتمويل الإسلامي القائم على المشاركات والبيع والإجارة حسب نظام الصيرفة الإسلامية وتوصيه بالامتناع عن التعامل بنظام الفائدة التي حرمها الاسلام اي تحمل الطرفين الربح والخسائر .

مصادر البحث

- المصادر باللغة العربية .
- المصادر باللغة الانكليزية .

- المصادر باللغة العربية

.

أولا : الكتب والمراجع

1. أبو قحف، عدنان ، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2006 .
2. أبو علي، سلطان، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر ، المركز العربي للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، 2008 .
- 3 - أبو فارة، يوسف أحمد، إدارة الأزمات / مدخل متكامل ، دار الثراء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009 .
- 4- أبو بكر، مصطفى محمود، الأزمة المالية العالمية بين غياب الرؤية ، القاهرة ، عام 2009 .
- 5- البزاز، عادل ، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 1995.
- 5-بوحبيل، عبد الفتاح عبد السلام، التحليل الاقتصادي الكلي ، الجماهيرية العربية الليبية ، ط1 ، 1996.
- 6- ثرون، لستر ، مستقبل الرأسمالية ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، بيت الحكمة ، بغداد ، عام 2000.
- 7-الحلواني ،احمد ، إدارة الأزمات في القطاع المالي ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، عام 2009.
- 8- خارجا ،يوجين ، القضايا الاقتصادية والسياسية للرأسمالية ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، بيروت ، 1975 .
9. خارجا ،يوجين ، أزمة النظام الرأسمالي ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، بيروت ، 1975 .
10. خيام ، عبد الله عمار ، ادارة الأزمات الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة ، المفاهيم والمناهج ، القاهرة ، 2003
- 11-دويدار، محمد ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الإسكندرية ، 1986.
- 12- زكي، رمزي ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1984 -
- 13- زلوم ،عبد الحي ، زمن العولمة ، عام 1999
14. زيدان ، معين ، تقييم الأداء ومواجهة الأزمات ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2008.

15. صبحي محمد ، بعض الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية ، مجلة التجارة والصناعة ، بغداد ، 1989 .
16. لطوخي ، عبد النبي إسماعيل، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات النقدية والمالية ، عمان ، 2008 .
17. طاقة، محمد ، العولمة الاقتصادية ، 1999 دار الحرية للطباعة ، عام 1999
18. العجلوني ، محمود ، إدارة الأزمات في القطاع المصرفي ، المجلة الاقتصادية ، بغداد ، دار الوثائق ، 2009
19. الفتش - محمد ، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، صندوق النقد العربي ، نيسان ، 2000 .
- 20- قنطقجي، سامي ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية ، دمشق ، دار النهضة ، 2007 .
21. كاري، جوس انكل ، المكسيك ، وتجاوز آثار أزمة 1995 ، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، غرفة التجارة الأمريكية ، 2004 .
22. لوب ، جاك، العالم الثالث وتحديات البقاء ، دار الوفاء للنشر والتوزيع ، عام 2003 .
23. ماركن ، هاتسن بيتر وهارالد شومان ، فح العولمة ترجمة عدنان المندلاوي ، تشرين أول ، 1998 .
24. محمد ، إسماعيل عدنان، استراتيجيات إدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، عام 2006
25. محمد، عامر ، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006 .
26. مرسي، فؤاد ، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ، الإسكندرية ، 1975 .
27. مرسي، فؤاد ، أزمة التنمية الاقتصادية العربية ، بغداد ، 1979 .
28. مهنا، محمود ، إدارة الأزمات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 .
- 29- منذر ، شومان ، الأعلام والأزمات ، مدخل نظري وممارسات عملية ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 .
- 30- النجار ، سعيد، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد، القاهرة، 1986 .

ثانيا : الدوريات

1. أبو الفضل محمد ، الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، مجلة تقرير القاهرة ، العدد العشرون ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 26 أكتوبر 2008
2. الخوري، سعد أحمد، الأزمة الاقتصادية المعاصرة .. العودة إلى الحلول القديمة ، صحيفة عكاظ ، القاهرة ، 2008
3. -سعد ،الدين إبراهيم ، النظام الدولي وآليات المتبعة في إطار الرأسمالية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، 1986 .
4. الطوخي، محمد ناجي ، الأزمات المالية ، مجلة التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 .
5. عبد الخالق، جودة ، الأزمة المالية العالمية ، أزمة نظام لا أزمة سياسات ، مجلة سياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 178 في 2009/1/3
6. عبد الله ، إسماعيل صبري ، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة أفق إستراتيجية ، بيت الحكمة ، العدد 4 ، السنة الثانية ، حزيران ، 1999 .
7. عبد الفضيل، محمد ، أزمة بورصة أم أزمة نظام ، مجلة المنار ، بيروت ، 1988 .
8. علي، مغاوري شلبي ، مستقبل العلاقة بين العولمة و ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، 2009 .
9. عجلان، حسين ، أثر تدفق حركة رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الثالث ، حزيران ، 2001 .
10. كورتل، فريد ، الأزمة المالية ، مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني ، جامعة الإسراء ، عام 2008 .
11. صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، عدد مارس ، 1989 .
12. صندوق النقد الدولي إدارة السيولة ، 20 أكتوبر، 2007 .
- 13- صندوق النقد العربي ، السياسة النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 1996 ، أبو ظبي .
14. المدني، توثيق ، تنامي الصيرفة الإسلامي في البلدان الغربية ، صحيفة الخليج ، تموز ، 2008 .
15. محمد، فائدة محمود ، أسباب الأزمة المالية ومراحل تطورها ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2008/1/22
16. مقلد، رمضان ، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول النامية مع الإشارة الخاصة إلى مصر ، مجلة المنار ، بيروت ، 2009 .
17. اتحاد المصالح العربية ، الأزمة المالية العالمية ، الأسباب ، التداعيات ، الأفق عدد خاص ، تشرين الأول أكتوبر ، 2008
18. البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 39 ، ع 2 ، القاهرة ، 1986 .
19. الجريدة المغربية ، الثلاثاء 17 تموز 2008
20. جريدة الشرق الأوسط ، العدد 1360 ، عام 2008 ، يتصرف
21. حول الأرقام المتعلقة ببورصة القيم ، أنظر التقارير السنوية لبورصة الدار البيضاء ، لعام 2008 ، 2009 ، جريدة الشرق الأوسط 17 نوفمبر 2008 .
22. مجلة ضمان الاستثمار ، نحو مزيد من الاعتماد على الذات في ظل الأزمة المالية العالمية ، القاهرة ، 2008 .
23. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تقرري عن الأزمة المالية العالمية وأثارها المتوقعة على الدول العربية ، القاهرة ، 2008 .
24. مجلس التخطيط الوطني ، تقديم السياسات الاقتصادية المعتمدة ، أعداد مركز بحوث العلوم الاقتصادية عام 200 ، ص 126
25. مركز دراسات الوحدة العربية العرب والعولمة ، ، ط1 ، بيروت ، حزيران ، 1998 ، ص 5
26. النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، العدد الثالث ، 1980 .

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية

1. المسافر، محمود ، العولمة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه اقتصاد ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2002 .

رابعاً: التقارير ونشرات الأمم المتحدة

1. تقرير صندوق النقد الدولي حول الأزمة المالية العالمية خلال السنوات 2007، 2008، 2009 .

خامساً: الانترنت

1. لبللاوي، حازم ، الأزمة المالية العالمية ، محاولة للفهم ، متاح على شبكة الانترنت www.lidalaraid.com
2. بن حسين، ناجي ، عرض عام حول الأزمة المالية والعالمية ، متاح على العنوان البريدي : www.s1.e-monsite.com تم الإطلاع على المقال في 2008\10\26
3. البنك الدولي ، تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية لعامي 2008 - 2009 ، الشبكة الدولية www.worldBank.org
4. حيان، أحمد ، التجارة الدولية والأزمة المالية 2008 ، شبكة الانترنت الدولية .
5. الخامري، موقع الانترنت 2005 ، www.nabanews.net
6. ديب، عصام ، اسواق المال الامريكية وتأثيرها على الاسواق المالية والعالمية، متاح على العنوان البريدي: www.economagic.com تم الإطلاع على المقال في 2008\10\28 .
7. سامي، احمد حسن ، هل تؤرخ الأزمة المالية العالمية لعودة سيطرة الدولة على الاقتصاد ، رؤية تحليلية متاح على العنوان البريدي www.centoryarabic.canalblog.com :
8. شاهين ، علي عبد الله ، الازمة المالية العالمية (اسبابها وتداعيتها وتأثيراتها على الاقتصاد) ، متاح على العنوان البريدي www.iugaza.edu.ps تم الإطلاع على المقال في 2008\11\6 .
9. الشرق الأوسط ، الأسواق العالمية تهتز تحت ضربات المشاكل الاقتصادية ، شبكة الانترنت .
10. الشرق الأوسط ، الأسواق العالمية تهتز تحت ضربات المشاكل الاقتصادية متاح على العنوان البريدي : www.ashargalwsat.com تم الإطلاع عليه في 2008\12\26
11. القصار، محمد سامر ، أزمات الأسواق المالية والدروس المستفادة ، الأزمة الآسيوية ، الانترنت www.banque.gow
12. الموسوعة الحرة ، الأزمة المالية العالمية 2008 ، متاح على العنوان <http://www.com>
13. مجلس الغرف السعودية ، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي ، متاح على العنوان البريدي : www.saudichambers.org.sa
14. نجار، أحمد منير ، عولمة الأسواق المالية مع الإشارة إلى التجربة الكويتية ، مجلة اتحاد المصارف الكويتية ، شبكة الانترنت . www.ukb.com
15. نقولا، ناصر ، أسئلة عربية تأثيرها الأزمة المالية الأمريكية ، معدل أليست اون لاين في 2008\11\1 . <http://www.almaghribia.ma>
16. هارفن ، كريس ، الأرجنتين على حافة الأزمة العالمية ، شبكة الانترنت الدولية

- المصادر باللغة الانكليزية

BOOKS

- 1- Basel : will prevent Crises or worsen the Am
.Finance Development , JUn , 2008 , p 11-12
2. Filebes .p. Crisis communication : lessons

from.Review, December 9l 11, Haravd Business.

Prionicals

- 1-Anderson , A , Crisis Manage ment –Easy to Do badly , hard to do night
ford , vole , 23 ,No1 , p26 .
- 2-Pearson , Christine , and Mid-off , Ian , "Frame
prepared ,A Fretwork for Crisis prone crisis

Crisis management " Executive , vole .7,no,1 ;

Thesis & Desertation :

1.w.luchterhand. the main areas of conflict and tendencies and monetary future development s relation between developing countries and finance capital opcit.

Reports& Bulletins:

Stanley Fisher : How to Avoid International

Financial Crises and the role of International Many Fund , sputter 1997 .

Internet:

- 1- <http://www.chka.net/articles>
- 2- [http:// www.rasgharibanet.showtheed](http://www.rasgharibanet.showtheed) .
- 3 –<http://www.salowpress.com> .
- 4- <http://www.Ecomouist.com>
- 5- www.gnlfbase.com